الرئيس العليمي يدعو إلى دعم جهود انعاش الاقتصاد

المالية

Al-Maliah

mof-yemen.net

يونيو 2023

العدد (159)

مجلة فصلية - تهتم بشؤون المال والاقتصاد - تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Magazine Concerned with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

وزير المالية: هناك حاجة ملحة لتمويل خارجي إضافي

مجلس القيادة الرئاسي.. حصاد عام من الإنجازات

دراسات:

- **التكامل بين السياستين المالية والنقدية**
- **الثروات المعدنية رافد للاقتصاد الوطني**

لجنة برئاسة وزارة المالية لمتابعة تنفيذ الإصلاحات

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

المالية العامة.. نجاح المهمة المستحيلة

كتب/ رئيس التحرير

عندما نفذت مليشيا الحوثية المدعومة إيران هجماتها الإرهابية على المنشآت النفطية في أكتوبر العام الماضي، كانت تستهدف إفشال الدولة والحكومة الشرعية من خلال حرمان البلد من عائدات مبيعات النفط الخام والتي تغطي 43% من إجمالي الموارد العامة، وهو ما سيؤدي إلى شلل حكومي تام بحسب تصور المليشيات ومحركيها، وهو ما لم يحدث.

إذ أن الإصلاحات المتعاقبة والجهود التي بذلتها وزارة المالية بقيادة معالي الوزير الاستاذ سالم صالح بن بريك، أثبتت نجاعتها وأثمرت عن تحسن ملموس في مؤشرات الموازنة العامة مع ارتفاع اجمالي الايرادات الى 2 تريليون، و703 مليار ريال خلال العام المنصرم 2022 مقارنة بتريليون، و455 مليارا في العام 2021، رغم خروج قطاع النفط عن الامداد، منذ شهر أكتوبر 2022.

الإصلاحات المتعاقبة والجهود التي بذلتها وزارة المالية بقيادة معالي الوزير الأستاذ سالم صالح بن بريك، أثبتت نجاعتها وأثمرت عن تحسن ملموس في مؤشرات الموازنة العامة

وحتى اليوم نجحت الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية في استمرار انتظام صرف المرتبات والوفاء بالالتزامات الحتمية والخدمية للمواطن، وتجاوز الاثار الكارثية لوقف تصدير النفط، وتنفيذ قرار القيادة السياسية بترتيب وضع ٥٢ الف موظفي في المحافظات الجنوبية واعلانها الاستعداد لصرف المرتبات في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي المدعومة من ايران بحسب كشوفات العام ٢٠١٤ ضمن جهود الحكومة لتخفيف المأساة الإنسانية التي يعيشها المواطنين تحت قبضة المليشيات.

الثابت أن وزارة المالية انتهجت مارشال إصلاحات خلال السنوات الماضية، بدأته ببناء الوزارة وهياكلها وكادرها، ومرورا بإيقاف ورفض إهدار المال العام واي نفقات عبثية وكبح جماح الفساد الذي كان استشرى في كافة مفاصل الدولة بعد الحرب الحوثية، ومرورا بإصلاح الاختلالات من خلال اتخاذ قرارات جريئة لتعديل سعر الدولار الجمركي، واكتساب ثقة المجتمع الدولي والإقليمي والصناديق المانحة لضخ دعمها عبر القنوات الحكومية الرسمية لثقتها بأن هذا الدعم في اياد امينة.

تعمل وزارة المالية وقيادتها بمهنية ومسؤولية كبيرين بعيدا عن ضجيج الاعلام، وهذا ما لا يختلف عليه اثنان، وما الإشارة إلى هذه الجهود هنا الا وضع نقاط على حروف الحقيقة التي أثبتها الوقائع ولمس ثمارها الموظف والمواطن على السواء.

ختاماً.. في هذا العدد من مجلة المالية نسلط الضوء على عام من إنجازات المجلس الرئاسي بالإضافة إلى دراسات هامة أعدها مختصين للمجلة ركزت على الحلول لتكامل السياستين المالية والنقدية، كما يحتوي العدد على تغطية التحركات المكثفة لقيادة مجلس القيادة الرئاسي والحكومة ووزير المالية بالإضافة إلى اراء متنوعة.

المالية
Al-Maliah
mof-yemen.net

العـــدد (159) يونيو 2023
مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد
تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics
Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

هيئة التحريـر
فاروق عبدالسلام
معاذ عبدالواحد محمد الصبري

المستشار القانوني
د. خالد العسلي

الطباعة الالكترونية
أحلام عبدالواحد

العلاقات العامة
راسخ بامسلم

ترجمـة
ياسر عبدالغني

رئيس التحرير
وائل شائف ثابت
Chif-in- Editor
Wail Shaif Thabet

التصميم والإخراج
Design & Lay-Out
سلطان عبدالحميد الصالحي
Sultan A. Al-Salhi

التسويـق
علي منتصر
+967 777856997

+967 771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

الرئيس العليمي يبحث مع محمد بن زايد العلاقات الثنائية والتطورات اليمنية

الرئيس العليمي يدعو إلى دعم الجهود الحكومية لإنعاش الاقتصاد

لجنة برئاسة المالية لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاحات

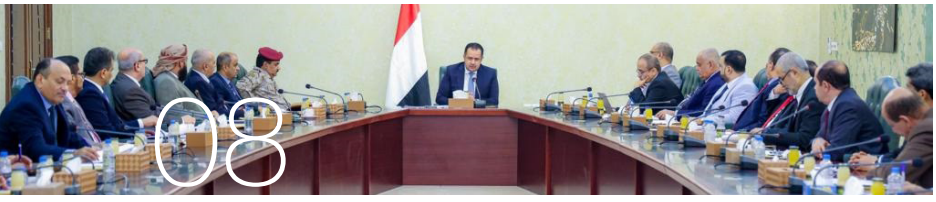

بحث دعم الجهود الحكومية للتغلب على التحديات الاقتصادية والمالية

كتابـات- دراسات

معاذ الصبري 46

باسم الشعبي 53

عدلي جارالله 55

يوسف سعيد 44

أبو بكر الشارحي 27

بشار الطيب 58

راسخ بامسلم 29

بمناسبة عيد الأضحى المبارك

تتقدم قيادة وموظفي وزارة المالية الديوان العام في العاصمة المؤقتة عدن والمصالح التابعة لها وفروعها في المحافظات

بأسمى آيات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد

رئيس مجلس الوزراء

وإلى كافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه...

سائلين المولى تعالى أن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

عنهم: **معالي الأستاذ/ سالم صالح بن بريك**

وزير المالية

الرئيس العليمي يبحث مع محمد بن زايد العلاقات الثنائية والتطورات اليمنية

بحث فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، مع اخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، والمستجدات على الساحة اليمنية، إضافة إلى عدد من القضايا محل الاهتمام المشترك.

ورحب صاحب السمو رئيس دولة الامارات العربية المتحدة خلال اللقاء الذي جرى في مجلس قصر البحر، برئيس مجلس القيادة الرئاسي، وهنأه بمناسبة اليوم الوطني للجمهورية اليمنية الثاني والعشرين من مايو، متمنياً لليمن وشعبه الخير والنماء.

واعرب رئيس مجلس القيادة الرئاسي باسمه واعضاء المجلس عن عظيم الامتنان والتقدير لدولة الامارات العربية المتحدة بقيادة اخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد على مواقفها الشجاعة والثابتة الى جانب الشعب اليمني، وقيادته السياسية ضمن تحالف دعم الشرعية في اليمن، فضلا عن تدخلاتها الاقتصادية والانمائية والانسانية على مختلف المستويات.

من جانبه اكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد، وقوف دولة الإمارات إلى جانب الشعب اليمني في سعيه لتحقيق تطلعاته نحو السلام والاستقرار والتنمية والازدهار .

حضر اللقاء عن الجانب اليمني مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي، وسفير اليمن لدى دولة الامارات فهد المنهالي، وعن الجانب الاماراتي سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، و سمو الشيخ نهيان بن زايد آل نهيان رئيس مجلس أمناء مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية.

وفي وقت لاحق غادر فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، العاصمة الاماراتية ابوظبي، حيث كان في وداعه وزير العدل الاماراتي عبدالله سلطان النعيمي، وسفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى اليمن محمد حمد الزعابي، وسفير اليمن لدى الامارات فهد سعيد المنهالي، واعضاء السفارة.

المالية
Al-Maliah

بحضور جميع أعضاء المجلس ..

رئيس مجلس القيادة يستقبل وزير الدفاع السعودي

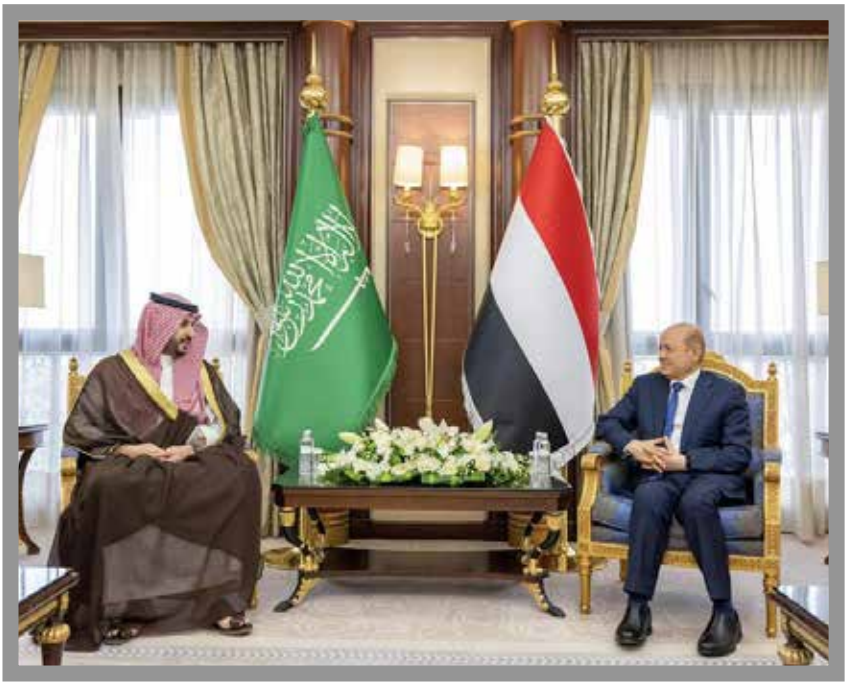

استقبل فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان، وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، وذلك بحضور جميع أعضاء المجلس عيدروس الزبيدي، سلطان العرادة، طارق صالح، عبدالرحمن المحرمي، عبدالله العليمي، عثمان مجلي، وفرج البحسني.

وخلال اللقاء نقل صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، واعضاء المجلس، تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتمنياتهما لليمن وشعبه الأمن والاستقرار. كما هنأ سموه فخامة الرئيس، وأعضاء المجلس بمناسبة ذكرى يوم الوحدة اليمنية.

بدوره حمل رئيس مجلس القيادة الرئاسي صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان، تحياته وأعضاء المجلس إلى قيادة المملكة، متمنيا لها وللشعب السعودي الشقيق كل التقدم والرخاء.

كما هنأ رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الاشقاء في المملكة العربية السعودية، ملكا وحكومة وشعبا، بنجاح "قمة جدة" العربية، والقرارات الايجابية التي تمخضت عنها دعما للشعب اليمني، وتطلعاته في استعادة مؤسسات الدولة، وانهاء انقلاب المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الايراني.

وأشاد رئيس مجلس القيادة الرئاسي في هذا السياق بالدور السعودي الرائد لتعزيز العمل العربي المشترك، وتوحيد الكلمة، وحماية وتماسك المنظومة العربية، ومؤسساتها الوطنية.

وثمن رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وأعضاء المجلس عاليا مواقف المملكة إلى جانب الشعب اليمني، بما في ذلك مبادراتها وجهودها المستمرة لإنهاء الحرب واحلال السلام، وتدخلاتها الانسانية السخية في مختلف المجالات.

من جانبه أكد وزير الدفاع السعودي استمرار دعم المملكة لمجلس القيادة الرئاسي في كافة المجالات، إضافة إلى دعم جهود المبعوث الأممي للتوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام، يحقق السلام والنماء لليمن.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الشقيقين، ومستجدات الاوضاع على الساحة اليمنية، وسبل دعم الاصلاحات الاقتصادية والخدمية، والجهود الرامية لتجديد الهدنة وإحياء العملية السياسية وفقا للمرجعيات المتفق عليها وطنيا، وإقليميا، ودوليا.

حضر اللقاء مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي، وعن الجانب السعودي سفير المملكة لدى اليمن محمد بن سعيد آل جابر، ومدير عام مكتب وزير الدفاع هشام بن عبدالعزيز بن سيف.

المالية
Al-Maliah

أقرها مجلس الوزراء ..

لجنة برئاسة المالية لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاحات

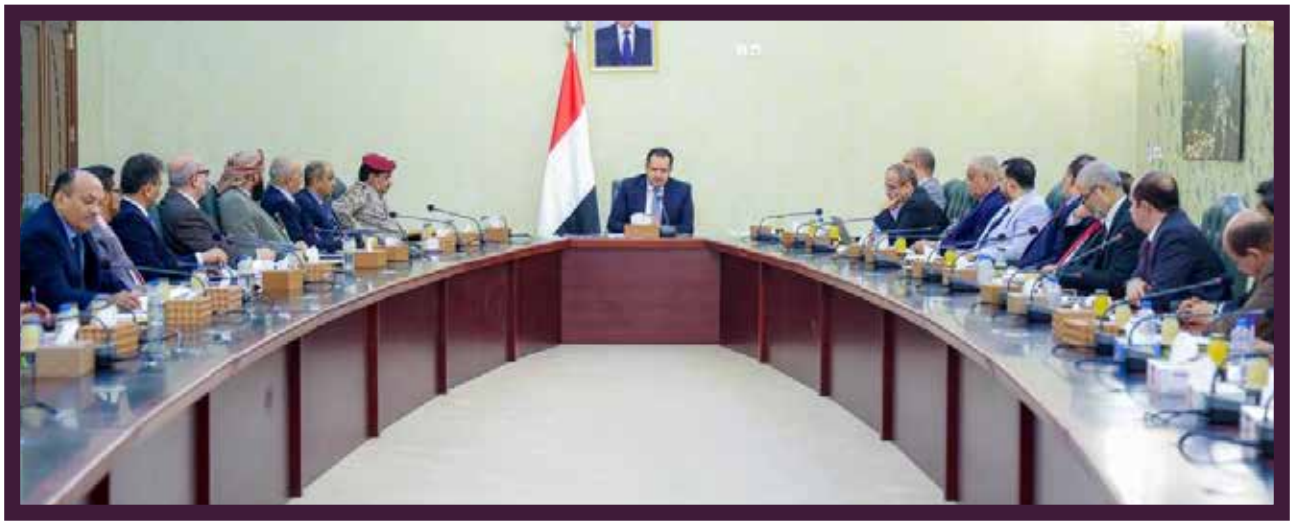

ترأس رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا لمجلس الوزراء، جرى خلاله مناقشة تطورات الأوضاع والشؤون العامة على الساحة الوطنية في الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية والخدمية، واستعراض مستوى تنفيذ القرارات التي تخصّ عدداً من الملفات والقضايا، ومتابعة تنفيذ أولويات برنامج الإصلاحات الحكومي، إضافة الى التداول في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

وفي مستهل الاجتماع قدم رئيس الوزراء، ايجازا شاملا لأعضاء المجلس حول التطورات المستجدة على الساحة الوطنية، والتقارير المرفوعة من الوزراء خاصة الوزارات الخدمية عن أعمالهم الميدانية على الأرض لتخفيف معاناة المواطنين.. مشددا على جميع الوزراء القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم وان تكون خدمة المواطن وتخفيف معاناته هي الهدف والغاية لكل الاعمال.

وتطرق الدكتور معين عبدالملك، الى نتائج اجتماعه مع بعثة الاتحاد الأوروبي وسفراء عدد دول الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى اليمن، في زيارتهم مؤخرا الى عدن، والمواقف الأوروبية الداعمة للحل السياسي، وإسناد جهود الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي في مواجهة التحديات الاستثنائية خاصة في الجوانب الاقتصادية والإنسانية..

مكررا حرص الحكومة على اتاحة الفرصة للجهود الرامية الى انهاء الحرب، وما قدمته من تنازلات واسعة في مسار الهدنة والتهدئة وتحملها أعباء باهظة جراء الأثر الاقتصادي للاعتداءات الحوثية الإرهابية على قطاع النفط واستمرار نهبها للإيرادات وتعميق معاناة المواطنين في مناطق سيطرتها.

ولفت رئيس الوزراء الى التحديات التمويلية التي تواجه الحكومة في تنفيذ التزاماتها الحتمية، مع تراجع الإيرادات العامة جراء الاستهداف الحوثي الإرهابي لموانئ تصدير النفط، وتأثير ذلك على جهود تحسين الخدمات، والدور المعول على الاشقاء والأصدقاء وشركاء اليمن، وفي المقدمة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة لتقديم الدعم العاجل في هذه الظروف الاستثنائية.. مؤكدا ان دعم الحكومة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي مدخل أساسي ومستدام لمعالجة وتخفيف المعاناة الإنسانية التي تسببت بها مليشيا الحوثي الإرهابية منذ انقلابها على السلطة واشعالها للحرب.

أقر مجلس الوزراء تشكيل لجنة برئاسة وزارة المالية وعضوية البنك المركزي اليمني ووزارات الصناعة والتجارة والخدمة المدنية والنفط والمعادن والإدارة المحلية والتخطيط والتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي بما فيها السياسات والأنشطة والإجراءات المزمنة وحوكمة أعمال التنفيذ

وأشاد مجلس الوزراء بمخرجات القمة العربية الـ(32)، التي عُقدت في جدّة بالمملكة العربية السعودية، والتأكيد على دعم الجهود الأممية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية استنادا إلى المرجعيات الثلاث المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن رقم 2216.

ورحب المجلس بقرار مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة بتكليف أمانته العامة بالإعداد والتحضير لعقد مؤتمر عربي - دولي لدعم التنمية في اليمن خلال النصف الثاني من العام الجاري، بالتعاون والتنسيق مع الحكومة والأمم المتحدة.. مؤكدا الحرص على الاعداد والتحضير الجيد لهذا المؤتمر بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة منه في دعم التنمية في اليمن.

كما نوه بدعوة مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة للمجتمع الدولي الى مساندة الحكومة اليمنية في المضي في خطط تحقيق الإصلاحات ودعم برامجها من أجل مواجهة مشكلات عدم استقرار العملة بما في ذلك تحويل الأموال المخصصة للمساعدات عبر البنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن.

وأقر مجلس الوزراء تشكيل لجنة برئاسة وزارة

المالية Al-Maliah

المالية وعضوية البنك المركزي اليمني ووزارات الصناعة والتجارة والخدمة المدنية والنفط والمعادن والإدارة المحلية والتخطيط والتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي بما فيها السياسات والأنشطة والإجراءات المزمنة وحوكمة اعمال التنفيذ.

وتتولى اللجنة وضع خطة مزمنة لتنفيذ المهام الواردة في برنامج الإصلاح ومناقشة الخطة وإقرارها والرفع الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها وانشاء الية للمتابعة وجمع البيانات وتحليلها، إضافة الى اعداد التقارير الدورية عن مستوى تنفيذ البرنامج وارسالها الى صندوق النقد العربي المشرف على البرنامج، على ان تكون وزارة المالية بمثابة نقطة اتصال مع صندوق النقد العربي والداعمين لبرنامج الإصلاح.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير بشأن تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية للعام المالي 2022 على مستوى المحافظات المحررة، والمقدم من وزير الإدارة المحلية.. حيث أوضح التقرير ان المبالغ المحصلة من الموارد العامة المشتركة العام الماضي بلغت 28 مليار و 26 مليون و 986 الف ريال، وبزيادة عن الربط التقديري لذات العام بمبلغ 5 مليار و 162 مليون و 998 الف ريال وبنسبة زيادة 23 بالمائة، وزيادة عن المحصل في الفترة المقابلة من العام المالي 2021م بلغ 8 مليار و659 مليون و97 الف ريال وبنسبة زيادة 54 بالمائة.

وتضمن التقرير الاختلالات القائمة في مستوى تحصيل الموارد المحلية، و الإجراءات التي اتخذتها الوزارة.. وأكد المجلس بهذا الخصوص دعمه للإجراءات العملية اللازمة لتحصيل الموارد العامة المشتركة وفقا لقانون السلطة المحلية.

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير التخطيط والتعاون الدولي لترأس اليمن اعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023م والذي عقد في بيروت خلال الفترة - 14 16 مارس 2023.. وأكد على الاستفادة من الرسائل التي خرج بها المنتدى في تحسين وضع اليمن في مؤشرات التنمية المستدامة.

كما وجه بتقييم وضع اليمن في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال اعداد تقرير وطني .. وكلف وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتقديم مقترح تفصيلي الى مجلس الوزراء عن الية اعداد التقرير الوطني وتحديد مهام وادوار الجهات ذات العلاقة باهداف التنمية المستدامة 2030.

واستعرض مجلس الوزراء مذكرة وزارة التربية والتعليم بشأن اعتماد التمويل اللازم لطباعة الكتاب المدرسي للعام الدراسي -2023 2024م.. ووجه وزير التربية والتعليم بوضع خطة أولويات الطباعة بحسب التمويلات المالية المتاحة والتنسيق مع وزير التخطيط والتعاون الدولي لمتابعة المانحين للحصول على تمويل إضافي.

ردم الخلافات.. سياسة الرئيس العليمي

سمية دماج

لم تأتي الخطوة التي قام بها فخامة الرئيس رشاد العليمي جزافا فالرجل عاش معظم حياته ضمن سلسلة هرم الدولة السياسي وتقلد العديد من المناصب العليا إلى جانب أنه اكاديمي يحمل درجة دكتور ومن هنا يصعب أن يقوم رجل بحجمه وخبرته باتخاذ خطواته دون دراستها وما يترتب عليها وما ستؤول إليه.

ومن خلال متابعتي لعدد من الكتاب الذي فقدو التمعن بقراءة القرارالذي حمل مظلومية دفع ثمنها هؤلاء المبعدون بدون ذنب وإعادة حقوقهم واحترام قضيتهم العادلة ورفع الظلم عنهم يؤكد. مدى ما يحمله فخامة الرئيس من وعي وإدراك نابع من بعد إنساني وأخلاقي قبل أن يكون له دوافع سياسية.

أليس هولاء 52 ألف كانوا ضمن الجهاز الوظيفي والإداري للدولة قبل حرب صيف عام 94 وطالما هم كذلك انصافهم يعد قيمة أخلاقية أدركها فخامة الرئيس رشاد العليمي وسعى لتصحيحها لرفع معاناتهم وإزالة الظلم عنهم وبدل من مباركة هذه الخطوة الجبارة التي يغلب عليها الطابع الإنساني المسؤول والمدرك.للحقوق والساعي إلى إعادتها لمواطن يمني حرم منها بسبب صراع سياسي جائر.

تهافتت الأقلام التي أدمنت الإثارة بحثا عن أهداف سياسية غير مسؤولة وغير مدركة مدى الشعور الذي يشعر به الموظف وهو يطرد من عمله دون ذنب ارتكبه وإنما وقع ضحية صراع سياسي اجتهتا حرب ظالمة دفع ثمنها هؤلاء ودفعت معهم أسرهم التي وجدت نفسها بلا حقوق وبدون مرتب شهري رغم السنوات التي قضاها رب الأسرة في خدمة الدولة.

الحقيقة أننا كيمنيين نبحث عن تعكير المياة النظيفة دون أن ندرك أن هذه المياة يستفيد منها 52 ألف أسرة تحفظهم من الحاجة والتشرد وبدل من الوقوف خلف قرار الرئيس ودعمه تحول الغالبية إلى قضاة ورجال اقتصاد متجاهلين لوكانو كذلك لما انهار هذا البلد سياسيا واقتصاديا.

بحضور الوزير السقطري..

الهمداني يترأس اللقاء السنوي الموسع لمدراء فروع وإدارات كاك بنك

رأس القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة ألرئيس التنفيذي لبنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) الأستاذ/ حاشد الهمداني الاجتماع السنوي الموسع لمدراء إدارات وفروع البنك في المحافظات المحررة للعام 2023 بالعاصمة عدن..

اللقاء الذي حضره وزير الزراعة والري والثروة السمكية رئيس الجمعية العمومية للبنك اللواء/ سالم السقطري كرس لمناقشة وتقييم أداء فروع وإدارات البنك المختلفة خلال السنوات الماضية والوقوف على أهم الصعوبات والمشاكل والتحديات الأساسية والمهمة عملياً والتي تواجهها مستقبلاً.

وناقش الإجتماع الذي أستمر ثلاث أيام أي للفترة من 16 إلى 19 مايو 2023 نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، وكذ دراسة المقترحات والخيارات المتاحة وإستعراض الحلول المناسبة لتلك المخاطر للخلاص منها.

وفي المناسبة ألقى وزير الزراعة والري رئيس الجمعية العمومية للبنك اللواء سالم السقطري كلمة أشاد فيها بدور قيادة البنك ممثلة بالرئيس التنفيذي الأستاذ/ حاشد الهمداني لجهوده المبذولة في إعادة تفعيل العمل المالي والمصرفي للبنك من العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة وكذ الحفاظ على تميزه ودوره الريادي واستمرارية تقديمه للخدمات وتجاوزه المعوقات المتداخلة والمؤثرة على نشاطه في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

مشيراً إلى أن القطاع المصرفي يعيش أصعب مرحلة في تاريخ البنوك والمصارف وما سببته كارثة الحرب وإستمرار الإنهيار شبه الكلي للمنظومة المالية والذي انعكست نتائجه سلبياً على ادارة البنوك جميعاً.

وأكد السقطري أن البنك يسير في اتجاه مستقبلي واعد بخصوصية تمكنه من التفوق والمنافسة وتحقيق أهدافه في منعطف تاريخي جديد.

لافتاً إلى وجود مؤشرات إيجابية لإنفراجة مرتقبة وتحسن ملحوظ لمستوى خدمات البنك المالية والمصرفية.

مشيداً بدور كاك بنك في إستمراريته لتقديم الخدمات المصرفية وتجاوزه المعوقات المتداخلة والمؤثرة على نشاطه في ظل الظروف الاستثنائية الذي ما زال فيها محافظ على تميزه.

إلى ذلك القى الرئيس التنفيذي للبنك الاستاذ "حاشد الهمداني" كلمة رحب في مستهلها بوزير الزراعة والري رئيس الجمعية العمومية على تشريفه بحضوره اللقاء الموسع مثنيا على الدور الكبير والدعم الامحدود الذي قدمه وما لبث يقدمه معالي الوزير في إعادة نشاط البنك من العاصمة المؤقتة عدن.

منوهاً على أن البنك سيبقى عند مستوى حسن ظن الجميع في تقديم الخدمات بالوسائل الالكترونية الحديثة التي تواكب التطور الرقمي بمفهومها المهني الشامل بالاضافة الى خصوصيات اخرى تمكن البنك من

التفوق والمنافسة وتحقيق الهدف العام للخطة المستقبلية.

وتطرق الى ما تقوم به قيادة البنك جاهدة للتعامل مع المرحلة القادمة برؤية خاصة تتواكب مع الرؤية الوطنية للدولة

وأكد الهمداني أن قيادة البنك قد رسمت المحددات الرئيسية والتي من أهمها التوجه نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية، والإستثمارات في المجال الزراعي والسمكي بما يحقق التنمية المستدامة، وتركيز الجهود نحو تفعيل كافة منتجات القنوات الالكترونية الخاصة بالمدفوعات وتفعيل الصرافات الالية للبنك وخدمة الحوالات المالية المتمثل بكاك حوالة وغيره وبما يحقق الشمول المالي.

وشدد على ضرورة إستعداد كافة القطاعات والإدارات والفروع لإنجاح هذه المحددات حتى يتمكن الجميع من التعامل الأمثل مع رؤية البنك المستقبلية،

مشيراً الى تفعيل الشفافية واقرار مبادء المنافسة الشريفة بين الادارات والفروع المختلفة في تكريم المتميز ومحاسبة المقصر منهم.

إلى ذلك استعرض الأستاذ / شكيب عليوة نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات المساندة، الصعوبات التي وآجهت مرحلة إعادة تشغيل البنك من العاصمة عدن منذ عام 2018، والجهود الحكيمة والحنكة القيادية التي بدأها الأستاذ/ حاشد الهمداني" وتعاون الجميع في إستعادة هذا الصرح المصرفي لممارسة مهامه وتقديم خدماته من العاصمة عدن والمحافظات المحررة.

وفي السياقة ذاته إستعرض نائب الرئيس التنفيذي للقطاع المصرفي الأستاذ/ رفيق القباطي تقريراً شاملاً وشرحاً مفصلاً عن إنجازات البنك منذ عام 2018م، وما حققة الى الوقت الراهن بالأرقام.

إلى ذالك تواصلت فعاليات اليوم الثاني، والثالث للقاء الموسع لمدراء فروع وإدارات بنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك) لغرض إثراء أوراق النقاش بالملاحظات والمقترحات القيمة.

وخرج اللقاء بالتوصيات الخاصة التي تهدف في مجملها الى معالجة كافة القصور وتجاوز كل الصعوبات التي يوجهها اداء الفروع والادارات البنك، لتمكنهم من تنفيذ واجباتهم باكمل وجه، وبما يخدم المصلحة العامة وتحقق الغاية والهدف المنشود.

الهمداني يشارك في القمة المصرفية والاقتصادية العربية- الأوربية في باريس

شارك القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لبنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك حاشد الهمداني في أعمال القمة المصرفية العربية الاوروبية 2023 التي أقامها إتحاد المصارف العربية والغرفة التجارية الدولية بفرنسا في المقر الرئيسي للغرفة في العاصمة الفرنسية باريس، برعاية الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون.

وعقدت القمة المصرفية الأوربية العربية تحت شعار نحو " علاقة اقتصادية أوربية - متوسطية" واستمرت من الفترة - 24 25 مايو 2023.

وعلى هامش القمة حضر الرئيس التنفيذي لكاك بنك، المؤتمر المشترك لإتحاد المصارف العربية والغرفة التجارية الدولية بفرنسا، يوم الجمعة 26 مايو 1023 حول استخدام التحكيم وسبل تسوية المنازعات لتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة بكفاءة وابتكار والذي نظمه قطاعي البنوك والتجارة الدولية بالاتحاد والغرفة التجارية الدولية بفرنسا.

وعبر الرئيس التنفيذي لكاك بنك عن سعادته بتلبية بالدعوة وامتنانه لإتحاد المصارف العربية والغرفة التجارية الدولية بفرنسا على الاعداد الرائع للقمة وما اكتسبته من تنوع ومخرجات رصينة يمكنها أن تساعد كثيرا في النهوض والارتقاء بالعمل المصرفي العربي وتوسع من علاقاته الأوربية ومجالات التعاون المشترك.

الحكام العرب يؤكدون الالتزام بوحدة واستقرار اليمن..

الرئيس العليمي يدعو إلى دعم الجهود الحكومية لإنعاش الاقتصاد

دعا فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، إلى تحرك عربي جماعي إلى جانب الاشقاء في دول تحالف دعم الشرعية من اجل وقف الانتهاكات الحوثية الفظيعة للقانون الدولي، ودعم جهود الحكومة اليمنية لإنعاش الاقتصاد، وتحسين الخدمات الأساسية، والتدخلات الإنسانية المنقذة للحياة، ومبادرات الاشقاء، والأصدقاء لاستئناف العملية السياسية بموجب مرجعيات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الامن ذات الصلة وخصوصا القرار 2216.

وأشار فخامة الرئيس، إلى خطورة استمرار المليشيات الحوثية، في تهديداتها لدول الجوار، والسلم والامن الدوليين، بنشر مزيد من الطائرات الإيرانية المسيرة، والألغام البحرية والقوارب المفخخة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان "التي يرويها لنا كقصص من الجحيم، ابناؤنا الذين تنفسوا هواء الحرية في عمليات تبادل المحتجزين بعد سنوات من التغييب، والاخفاء القسري".

كما اشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي في كلمته التي القاها اليوم الجمعة، امام مؤتمر القمة العربية في دورتها العادية الثانية والثلاثين، المنعقدة بمدينة جدة السعودية، إلى مخاطر اقدام المليشيات الحوثية في الوقت الراهن على حشد أكثر من مليون طفل إلى معسكرات تعبوية متطرفة، من شأنها تدمير نسيجنا الاجتماعي، وقيم التعايش التي انتهجها الشعب اليمني على مر التاريخ.

إدانة شديدة اللهجة لجرائم الحوثيين

أكدت القمة العربية الـ32 التي عقدت في مدينة جدة السعودية، الالتزام بوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، واستمرار دعم الحكومة اليمنية الشرعية بقيادة مجلس القيادة الرئاسي برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، وتعزيز دوره ودعمه في تنفيذ السياسات التي من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار في الجمهورية اليمنية وإنهاء الأزمة اليمنية، ورفع المعاناة عن الشعب اليمني، واستعادة الدولة الشرعية، وتحقيق السلام الشامل والمستدام في اليمن.

وأيدت القرارات الصادرة عن ختام أعمال القمة، موقف الحكومة اليمنية المتمسك بخيار السلام على أساس المرجعيات الثلاث المتفق عليها المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216 (2015)، والقرارات الدولية ذات الصلة .. مشيدة بالتفاعل الإيجابي للحكومة اليمنية مع المقترحات والمبادرات الدولية الهادفة إلى وقف الحرب وإرساء دعائم السلام المستدام في اليمن.

في حين أعربت القرارات عن دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة اليمنية الرامية إلى رفع المعاناة عن كاهل الشعب اليمني، والتخفيف من الآثار والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الكارثية للحرب، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية

وإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، فإنها دعت الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود العربية والدولية لمجابهة تحديات النقص الحاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى في اليمن، واتخاذ الخطوات الضرورية من أجل مجابهة خطر المجاعة، وسد الاحتياجات الغذائية، والتداعيات الناجمة عن أزمة الغذاء الدولية.

وجددت القرارات التأكيد على مساندة جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن هانس جروند برج من أجل استئناف العملية السياسية، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة تؤدي إلى وقف الحرب وإحلال السلام المستدام في اليمن..معبرة عن ادانتها الخروقات المستمرة التي أقدمت وتقدم عليها المليشيات الحوثية ورفضها المقترحات الأممية بتمديد وتوسيع الهدنة، وكذلك المقترحات الأممية برفع الحصار الجائر عن مدينة تعز، والتي يتجرع الملايين من مواطنيها مرارة الحصار منذ ثمان سنوات، ومنعها تنقل المواطنين والبضائع بين المحافظات، وشنها الاعتداءات المتواصلة على المدينة.

كما أدانت استهداف المليشيات الحوثية للمؤسسات الاقتصادية والنفطية في اليمن، بما في ذلك القصف الذي استهدف ميناء الضبة النفطي بمحافظة حضرموت وميناء رضوم في محافظة شبوه في أكتوبر ونوفمبر 2022، وأعتبرت هذا الفعل المدان اعتداء خطيراً على المقدرات والموارد الاقتصادية للشعب اليمني.. مشيرة إلى أنه هذا الإعتداء جاء في أعقاب تهديد المليشيات لدول الجوار وشركات النفط والشركات الناقلة العاملة في اليمن وفي المنطقة، من كل الجنسيات باستهداف منشآتها وبناها التحتية ووسائل النقل التابعة لها.

وذكرت أن هذه الهجمات والتهديدات باستهداف المنشآت المدنية والتجارية في المنطقة، لا يمثل فقط انتهاك واضح للقانون الدولي، وتقويض الجهود الدولية الرامية لإنهاء الحرب وتحقيق السلام في اليمن بما فيها إفشال وإجهاض مساعي تمديد وتوسيع الهدنة، وتدمير للبنية التحتية الاقتصادية للشعب اليمني ومقدراته انما يعد كذلك تهديداً سافراً لإمدادات واستقرار سوق الطاقة على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب العمل بشكل صارم من أجل إدانة ومنع تكرار هذا السلوك والفعل الإرهابي.

وبهذا الصدد أقرت القمة دعوة مجلس الأمن والمجتمع الدولي لإعادة النظر في التعامل مع استمرار المليشيات الحوثية الانقلابية في خرقها للاتفاقيات والمبادرات الهادفة إلى إحلال السلام في اليمن وممارسة الضغط عليها للانخراط بحسن نية في جهود التهدئة وإحلال السلام، والحيلولة دون استغلال الوضع الراهن للتحشيد العسكري وإعادة التموضع للتحضير لدورات جديدة من التصعيد والعنف ومضاعفة الجهود لدفع هذه المليشيات للوفاء بالتزاماتها وفي المقدمة فتح المعابر والطرق الرئيسية في تعز والمدن الأخرى، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين وفقاً لمبدأ الكل مقابل الكل.

كما أقرت إدانة الهجوم والتصعيد العسكري والقصف بالصواريخ الباليستية والطيران المسير الذي تشنه المليشيات الحوثية على الأعيان المدنية في مختلف أنحاء اليمن، والذي تسبب في قتل وتشريد السكان الآمنين والمسالمين وزيادة عدد النازحين وتعريض حياتهم للخطر، واعتبار هذه الأعمال العسكرية الحوثية بمثابة إصرار على التقويض المستمر لجهود ومبادرات السلام في اليمن وتحميل هذه الميليشيات المسؤولية الكاملة عن تبعات وعواقب تعنتها، وما يترتب عليه

من إطالة أمد الحرب وتوسيع نطاقها، وزيادة معاناة الشعب اليمني وتدهور أوضاعه الإنسانية، وتعقيد الوضع السياسي والعسكري في اليمن والمنطقة بأكملها.

وشددت على إدانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمارسها المليشيات الحوثية، بما في ذلك أعمال القتل والخطف والإخفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفي للنساء والاعتداءات الجنسية عليهن، وتفجير المنازل واستهداف المستشفيات ودور العبادة واستخدام الأعيان المدنية، لاسيما المدارس والمستشفيات للأغراض العسكرية والقصف العشوائي للمناطق السكنية واستهداف المدنيين العزل وإدانة قيام الميليشيات الحوثية بزراعة الألغام ودعوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة للضغط على الانقلابيين لوقف مسلسل الاعتقالات والإجراءات التعسفية القمعية والإطلاق الفوري لسراح المعتقلين والأسرى والمحتجزين والمختطفين والسجناء السياسيين ومعتقلي الرأي والصحفيين والنشطاء.

وحذرت القرارات من خطورة تدهور الوضع الإنساني والصحي في اليمن والتضييق على الكوادر العاملة في المجالين الإنساني والصحي في اليمن من قبل المليشيات الحوثية مما أدى إلى تفاقم انتشار الأمراض والأوبئة، وحدوث نقص حاد في الغذاء والدواء والخدمات الطبية.

ودعت إلى تكثيف تقديم المساعدات الإنسانية والطبية، ودعم القطاع الصحي في أنحاء اليمن ومده بالمستلزمات والمعدات الضرورية ومجابهة مخاطر تفاقم انتشار الأوبئة مختلف في والأمراض، ومنها جائحة كوفيد - 19، ودعم خطط وجهود الإصحاح البيني في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، وعدم السماح للمليشيات الحوثية بعرقلة تدفق المساعدات الإنسانية وفرضها الإتاوات على إمدادات الإغاثة الإنسانية والتدخل الدولي للضغط من أجل تسهيل وصول تلك الإمدادات لمستحقيها والدعوة لتكاتف الجهود العربية والدولية لمواجهة تفشي مرض شلل الأطفال في المناطق التي تقع تحت سيطرة الميليشيات بسبب السياسة المنهجة التي تتبعها لمنع وصول اللقاحات للمواطنين.

كما دعت المجتمع الدولي إلى عدم تجاهل الأسباب الحقيقية لتفاقم الوضع الانساني في اليمن وارتباط ذلك الوضع في المقام الأول بانقلاب الميليشيات الحوثية على الحكومة الشرعية اليمنية، واستخدامها الوضع الإنساني كوسيلة لابتزاز المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وتجييرها المساعدات الدولية لتمويل آلة الحرب ولتعزيز سلطتها غير الشرعية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

كما أقرت القمة إدانة الانتهاكات التي تواصل الميليشيات الحوثية ارتكابها ضد الأطفال والاستمرار في تجنيدهم ووضعهم في معسكرات التدريب والزج بهم

في أتون العمليات الحربية، وإدانة التحريف والتشويه المنهجين للمؤسسات والمناهج التعليمية، وخطورة إذكاء النزعات الطائفية ونشر الادعاءات التي تكرس خرافة التفوق والحق في السلطة والثروة لشريحة معينة من المجتمع اليمني، الأمر الذي يعود باليمن إلى عصور التخلف.

وأعربت عن تأييدها المبادرة السعودية للسلام في اليمن التي أعلنتها المملكة العربية السعودية في 22 مارس2021، والتي هدفت إلى الدفع بجهود التوصل لحل سياسي شامل في اليمن برعاية الأمم المتحدة..مؤكدة على ضرورة وقف الميليشيات الحوثية لممارساتها المدانة والتي ترفض المبادرة السعودية وترفض الانصياع لصوت العقل والمصالح العليا لليمن والتحرر من التبعية للمشروع الإيراني في المنطقة، والتعامل مع المبادرة السعودية كحزمة واحدة وككل لا يتجزأ، والإشادة بالتجاوب الإيجابي للحكومة اليمنية مع المبادرة السعودية.

كما أكدت القرارات على ضرورة الزام المجتمع الدولي ومجلس الأمن للمليشيات الحوثية بالتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم، بما في ذلك الاتفاق بشأن مدينة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وآلية التنفيذ الخاصة بتفعيل اتفاق تبادل الأسرى وبيان التفاهمات حول مدينة تعز، ودعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى توفير الضمانات الدولية للحد من استمرار وعرقلة المليشيات الحوثية لتنفيذ تلك الاتفاقات ورفضها مبدأ الانسحاب وعرقلة فتح الممرات الإنسانية، وتعنتها الذي أفشل مفاوضات تبادل الأسرى، وإعاقتها المستمرة لعمل موظفي الأمم المتحدة، وإدانة استخدام المليشيات الحوثية لمدينة الحديدة وموانئها لتجهيز وزراعة الألغام البحرية وتهريب الأسلحة وأنشطة القرصنة واستخدام الزوارق الحربية في مهاجمة السفن التجارية وتهديد الملاحة البحرية الدولية، واحتجاز السفن التجارية عنوة في الممرات الملاحية الدولية، وإدانة فرض المليشيات الحوثية القيود والعراقيل أمام عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة أونمها (UNMHA) والإعراب عن دعم مطالبة الحكومة اليمنية بضرورة نقل مقر البعثة إلى منطقة لا تخضع لسيطرة الحوثيين حتى تتمكن البعثة من القيام بمهامها وفق الولاية المناطة بها.

وتطرقت القرارات إلى هجمات المليشيات الحوثية التي استهدفت الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية والنفطية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أدانت بحزم هذه الإعتداءات وطالبت بموقف دولي حازم لإدانتها ومنع تكراروقوعها، وأكدت على إن هذه الهجمات التي ارتكبتها المليشيات الحوثية تشكل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتهديداً حقيقياً للمنشآت المدنية الحيوية وإمدادات الطاقة العالمية، وتشكل خطراً على خطوط الملاحة التجارية الدولية، وتهديداً مباشراً خطيراً لاستقرار الاقتصاد العالمي، وتقوض الأمن القومي العربي، وتضر بالأمن والسلم الدوليين.

وشددت القرارات على أن الهجمات التي قامت بها المليشيات الحوثية ضد الدول المجاورة الأرض اليمنية تعكس طبيعتها، وتكشف عن أهدافها الحقيقية في زعزعة أمن واستقرار المنطقة، وتحديها لقواعد القانون الدولي، مؤكدة بهذا الصدد تأييدها ودعمها لحق المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في الدفاع عن النفس ورد العدوان و هجمات المليشيات الحوثية بموجب القانون الدولي، وتثمين حرص المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على الالتزام انطلاقا من بالقانون الدولي واحترامه وامتثالهما لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأقرت القمة الترحيب بصدور قرار مجلس الأمن رقم 2624 بتاريخ 27 فبراير 2022 الذي وسم المليشيات الحوثية بالجماعة الإرهابية"، وإدانة مجلس الأمن للهجمات العابرة للحدود التي تشنها هذه الجماعة، وتحديداً الهجمات على دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، التي استهدفت المدنيين والبنية التحتية المدنية والهجمات الحوثية على خطوط الملاحة الدولية، والمطالبة بوقف تلك الهجمات فوراً.

وفي هذا السياق أكدت أن الدول كافة مدعوة إلى ادانة تلك الهجمات الإرهابية ومواصلة الضغوط الكفيلة بإذعانها للدعوات الدولية بالتحاقها بمسار العملية

الهجمات التي قامت بها المليشيات الحوثية ضد الدول المجاورة الأرض اليمنية تعكس طبيعتها، وتكشف عن أهدافها الحقيقية في زعزعة أمن واستقرار المنطقة، وتحديها لقواعد القانون الدولي

السياسية السلمية، وعدم عرقلة جهود إيقاف الحرب ووضع حد لمعاناة الشعب اليمني وبناء السلام المستدام في اليمن والترحيب بقرار مجلس الأمن في اجتماعه المنعقد في تاريخ 15 فبراير شباط 2023، رقم 2675 بشأن تمديد نظام العقوبات في اليمن، وبإدراج جماعة الحوثي بموجب هذا القرار في قائمة عقوبات مجلس الأمن، رداً على الانتهاكات الصارخة والاعتداءات الأثمة التي ارتكبتها هذه الميليشيات، وبما من شأنه الحد من القدرات العسكرية لهذه الجماعة، والعمل على وقف الدعم الإيراني لها، بما في ذلك منع تهريب الأسلحة الذي يؤدي إلى إطالة أمد الحرب ومفاقمة الأزمة الإنسانية في اليمن، إن هذا القرار يعد خطوة إيجابية في سبيل الضغط على الميليشيات الحوثية للتخلي عن خيار الحرب والعودة إلى مسار السلام.

وأعربت القرارات عن التقدير للدول العربية كافة التي ساهمت وتساهم في تقديم المساعدات في المجال الإنساني والإغاثي، وتقديم الدعم في جميع المجالات للشعب اليمني وحكومته الشرعية وخاصة الدور الذي يقوم به التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة تحديات التنمية والخدمات والتقدير للدور الإنساني الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة في اليمن والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن والهلال الأحمر الإماراتي في دعم برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية وإعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات في المناطق المحررة.

وثمنت الجهود التي بذلتها وتبذلها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ودولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عُمان والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وتحقيق برامج إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي في اليمن، داعية بهذا الصدد المجتمع الدولي إلى منح الشعب اليمني فرصة لاستعادة قدراته الذاتية واستخدام خيراته وثرواته الوطنية وتسخيرها لإعادة بناء دولته ومؤسساتها الدستورية المدنية الحديثة على أسس جديدة، وإطلاق نهضته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإرساء الأسس الراسخة لمستقبله ولحياته الحرة الكريمة.

الدعم السعودي لليمن

كما أشادت القرارات باستمرار مساعي المملكة الحثيثة لرفع المعاناة عن الشعب اليمني ودعم الاقتصاد اليمني باعتبارها من أكبر الدول المانحة لليمن حيث تجاوز اجمالي ما قدمته المملكة لليمن (21) مليار دولار أمريكي من خلال العديد من الجهود التي يبذلها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ومشروع "مسام" لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام الذي أسهم في نزع أكثر من (393,800) ألف لغم منذ منتصف عام 2018، كما تم الإعلان عن حزمة من المشاريع التنموية الحيوية ينفذها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن شملت (17) مشروعاً تنموياً في (6) قطاعات بقيمة (400) مليون دولار أمريكي، إضافةً إلى (200) مليون دولار أمريكي لتوفير المشتقات النفطية لتشغيل محطات الكهرباء، وتوقيع المملكة اتفاقية وديعة مع البنك المركزي اليمني بمبلغ مليار دولار يوم الثلاثاء 21/2/2023، تم إيداعه بالكامل في حساب البنك المركزي اليمني، والتي من شأنها أن تعزز جهود بناء الاحتياطيات لدى البنك لتمكينه من تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ودعت الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتقديم الدعم الفني والمادي للجمهورية اليمنية في إطار برنامج تكاملي يسهم في إعادة الإعمار والتعافي ويسهم في الاستثمار في خطط التنمية، وتحقيق التغطية الشاملة للخدمات الصحية في مختلف أنحاء اليمن، بالإضافة إلى دعم برامج التوظيف والتمكين للشباب وبرامج دعم المرأة وإعادة تأهيل الشباب والأطفال الذين يتم تجنيدهم في الحرب وتشغيل الأسر المنتجة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن وكذا مساندة الحكومة اليمنية من أجل وضع وتحقيق خطة عاجلة لدعم قطاع التعليم والتنمية البشرية، ومنع العملية التربوية والتعليمية من الاستمرار في الانهيار .

وشددت على ضرورة التعاون مع الحكومة اليمنية من أجل تطوير المناهج التعليمية ووضع حد لتأثير التنظيمات والمؤسسات المتطرفة بكافة أنواعها على المناهج والنظام التعليمي والوعي المجتمعي عموما في مختلف أنحاء اليمن، ولمواجهة عملية التدمير الخطيرة للعملية التعليمية التي تمارسها المليشيات الحوثية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، ووضع الخطط الضرورية لمواجهة ممارسات المليشيات الحوثية الرامية إلى التحريف والتشويه المنهجين للمؤسسات والمناهج التعليمية، والتحذير من الآثار الكارثية لتدهور الوضع التعليمي في اليمن على مستقبل الأجيال القادمة، وما يشكله ذلك التدهور من تحديات مستقبلية خطيرة سوف تتفاقم تأثيراتها السلبية نحو إحداث المزيد من التمزق الذي

طال النسيج المجتمعي.

وأكدت أن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي مدعوين إلى المساهمة الفاعلة لمواجهة الضرر والدمار الذي لحق بمئات المدارس كلياً أو جزئياً، وافتقار معظم المدارس إلى الكوادر التربوية والتعليمية المؤهلة، وإلى الوسائل والمعدات الأساسية التي دمرت الحرب جزءاً كبيراً منها، ولم يجر استبدالها أو ترميمها إلا في نطاق محدود للغاية.

وأقرت القمة تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالإعداد والتحضير لعقد مؤتمر عربي - دولي لدعم التنمية في الجمهورية اليمنية برعاية جامعة الدول العربية، خلال النصف الثاني من العام الجاري 2023، بالتعاون والتنسيق مع الحكومة اليمنية، وبالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والدول والمؤسسات المانحة، يتم فيه التداول واتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ خطة الحكومة اليمنية التي تتضمن المشروعات التنموية والاستثمارية الملموسة والمدروسة، وتوفير فرص العمل للشباب.

كما دعت قرارات القمة الدول والجهات المانحة التي شاركت وساهمت في مؤتمر المانحين لليمن للعام الجاري،2023، والذي استضافته الأمم المتحدة وحكومتي سويسرا والسويد في جنيف بتاريخ 27 فبراير/ شباط 2023 إلى الإيفاء بتعهداتها، والمجتمع الدولي توفير كامل الدعم المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية خلال العام الجاري 2023، ولمواجهة الحجم المتزايد للاحتياجات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأوبئة والأمراض التي يمكن الوقاية منها، وتهديد الكوارث الطبيعية المتكررة، في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لليمن.

وأكدت القرارات على دعوة المجتمع الدولي إلى مساندة الحكومة اليمنية في المضي في خطط تحقيق الإصلاحات في البنك المركزي اليمني، ودعم برامجها من أجل مواجهة مشكلات عدم استقرار العملة ذلك تحويل الأموال المخصصة للمساعدات عبر البنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن، والتركيز على نحو متزايد على الدعم في المجال التنموي والاستثماري ودعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة اليمنية الرامية إلى رفع المعاناة المعيشية عن كاهل الشعب اليمني والتخفيف من الآثار والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الكارثية للحرب في مجال الخدمات، وإعطاء اهتمام أكبر بجهود إنقاذ وتحسين الخدمات الصحية وخدمات الكهرباء والمياه وتعبيد الطرق، وغيرها من المجالات الحيوية التي تلبي الاجتياجات الأساسية اليومية للشعب اليمني، والتي تأثرت تأثرا كبيراً بظروف الحرب وعدم الاستقرار.

ودعت القرارات المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة العاجلة في حل مأساة النازحين اليمنيين، ووقف استهداف وقصف جماعة الحوثي لمخيماتهم، والتأكيد على أهمية مضاعفة المساعدات الإنسانية في المناطق شديدة التضرر من ويلات الحرب الحوثية، وتكثيف الجهود العربية والدولية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين في اليمن، ومواجهة تحديات الوضع الإنساني الخطير الذي ترتب على عمليات النزوح المتزايدة جراء الاعتداءات الحوثية على السكان الآمنين في مختلف مناطق اليمن.

ورحبت القرارات بموافقة الحكومة اليمنية على تسيير الرحلات الجوية من وإلى مطار صنعاء رغم العراقيل العديدة التي خلقتها الميليشيات الحوثية، وكذلك بموافقتها على دخول سفن المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة وإدانة استيلاء الميليشيات الحوثية على الرسوم الجمركية والضريبية لهذه المشتقات التي تكفي لتغطية الجزء الأكبر من مرتبات موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين في مناطق سيطرة الميليشات الحوثية، واستمرارها في تحصيل وجباية هذه الإيرادات وحرمان الموظفين من مرتباتهم، وتسخيرها لمجهودها الحربي وعملياتها العدائية ضد اليمنيين وإطالة أمد الحرب وحالة عدم الاستقرار في اليمن.

وأعربت عن دعم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة التطرف والإرهاب بكل انواعهما، مؤكدة على أهمية تضافر الجهود اليمنية والعربية والدولية لمجابهة ومعالجة الأسباب والظروف التي وفرت البيئة الملائمة لانتشار الفكر المتطرف وتزايد نشاط التنظيمات والجماعات الإرهابية المتطرفة والظلامية بكل أنواعها في اليمن، تلك الجماعات المتطرفة التي تسعى جميعها لتنفيذ مخطط إرهابي متطرف خطير يستهدف أمن واستقرار اليمن والمحيط الاقليمي المجاور والأمن القومي العربي والتعاون المشترك من أجل تنفيذ إستراتيجية شاملة وخطط وبرامج تهدف إلى اجتثاث التطرف والإرهاب في اليمن من جذورهما.

ودعت القرارات المجتمع الدولي والحكومات والمؤسسات المعنية العربية والدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المعنية إلى اتخاذ إجراءات فعالة وعملية لحماية التراث والموروث الثقافي اليمني، والعمل على مواجهة المخاطر والمهددات المختلفة التي تجابهه بسبب الوضع الحرج الراهن، والذي أدى إلى تعرضه للتدمير والتهريب والنهب على نحو ممنهج، ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على اتخاذ الخطوات المناسبة لتسهيل العودة الآمنة للآثار والمتلكات الثقافية المنهوبة إلى المؤسسات المعنية في الحكومة اليمنية.

وجددت إدانتها لاستمرار رفض الميليشيات الحوثية السماح للفريق الفني التابع للأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط صافر، الراسية بالقرب من ميناء رأس عيسى في الحديدة غرب اليمن والخاضعة لسيطرتها، وذلك من أجل تقييمها وصيانتها وتفريغ النفط منها، ومنع وقوع كارثة بيئية لا تحمد عقباها في حال تسرب النفط في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن والمنطقة المجاورة، وتفادي مخاطر تدمير النظم البيئية في البحر الأحمر، وضرب قطاع صيد الأسماك في المنطقة، والتأثير السلبي على سلامة ممرات الملاحة البحرية الدولية والاقتصاد العالمي، والاستمرار في التهديد الاقتصادي والبيئي الخطير الذي يشكله خزان صافر.

ودعت المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهما واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالضغط على الميليشيات الحوثية للسماح للفريق الفني التابع للأمم المتحدة بممارسة مهامه دون تأخير أو شرط، وضرورة التحرك العاجل وتكثيف الجهود الدولية لتحييد مشكلة الخزان بعيداً عن استخدام هذه الكارثة لخدمة أجندات الجماعة الحوثية، وعدم السماح للميليشيات الانقلابية بتحويلها إلى ورقة ابتزاز وضغط سياسي، مؤكدة أن عملية انقاذ خزان صافر مسألة تخص المجتمع الدولي بأكمله وليس الدول المتشاطئة للبحر الأحمر فحسب، مشيدة بهذا الصدد الصدد بالدول التي تعهدت بدعم مشروع الخطة التشغيلية لحل مشكلة خزان النفط العائم صافر المقدم من الأمم المتحدة، والاشارة إلى دعم المملكة العربية السعودية للمشروع بمبلغ (10,000,000) دولار.

كما أشادت القرارات بزيارة الفريق السعودي للتواصل مع الأطراف اليمنية إلى صنعاء في الفترة ما بين 13 إلى 22 رمضان 1444هـ الموافق 8 إلى 13/4/2023، لدعم جهود المبعوث الأممي لخاص لليمن لوقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي شامل يُنهي الأزمة في اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة، ودعوة الحوثيين للانخراط بايجابية مع الجهود الدولية والأممية لرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية.

النص الكامل لكلمة الرئيس العليمي

أخي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان- رئيس القمة العربية..
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..
معالي الامين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط..
أصحاب المعالي والسعادة..

إسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية، بقيادة أخي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على الاستضافة الكريمة لهذه القمة، وعلى ما حظينا به من كرم الضيافة وحسن الاستقبال، والوفادة، وجهودهم المشهودة من أجل وحدة الأمة، والدفاع عن مصالحها وتطلعاتها في التنمية والاستقرار والسلام.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الاشقاء في الجزائر، قيادة وحكومة على ما بذلوه من جهد خلال رئاستهم للدورة السابقة في مرحلة عصيبة من تاريخ أمتنا.

واغتنم الفرصة ايضا لأعرب عن تقديرنا الكبير لجهود الامين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط ومساعديه، وفريق عمله، في مؤازرة، ومناصرة قضية شعبنا وحقه في استعادة مؤسسات الدولة، وانهاء انقلاب المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الايراني.

وهو امتنان موصول لكم أيها الأشقاء على مواقفكم الثابتة من القضية اليمنية وفي المقدمة دول تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة التي سطرت على ارضنا، واحدة من أعظم الملاحم العربية في ردع التهديدات المحدقة بالأمة خلال العصر الحديث.

وهو شكر أيضاً للأشقاء في مصر، والأردن الذين فتحوا أبواب بلدانهم لاستقبال مئات الالاف من أبناء شعبنا الباحثين عن ملاذ آمن من بطش المليشيات وتسهيل فرص حصولهم على العلاج والتعليم والعيش الكريم.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..
أصحاب المعالي..

> **لا يزال شعبنا يعاني ويلات الحرب التي اشعلتها المليشيات الحوثية منذ انقلابها على التوافق الوطني في سبتمبر 2014 بدعم من النظام الايراني المستميت من أجل استكمال مشروعه التدميري في المنطقة**

تنعقد هذه القمة في وقت ما يزال فيه شعبنا يعاني ويلات الحرب التي اشعلتها المليشيات الحوثية منذ انقلابها على التوافق الوطني في سبتمبر 2014 بدعم من النظام الايراني المستميت من أجل استكمال مشروعه التدميري في المنطقة مع استمرار انقسام منظومتنا العربية، وعجزها عن الاستجابة للأزمات والنزاعات المسلحة التي تهدد بانهيار الدولة الوطنية، وتجريفها لصالح المشاريع الخارجية التوسعية الدخيلة على مجتمعنا وهويتنا العربية وتراثنا الحضاري والاجتماعي.

وإنني آمل أن نستلهم من صمود شعوبنا، وتضحياتها الجسيمة في مقاومة تلك المشاريع، لإحداث التحول المنشود، واستثمار اجتماعاتنا هذه في استعادة المبادرة والتوافق على السياسات المشتركة التي تستجيب لإرادة الامة، وتعلي مصالحها، وتضعها فوق كل اعتبار.

لذلك نحن عل ثقة بأن تمثل قمة جده في أرض الحرمين المباركة، منعطفا هاما لإقرار السبل الكفيلة بمقاربة الازمات القطرية والجماعية، وتجاوز تحدياتها بإدارة، وارادة عربية خالصة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..
أصحاب المعالي والسعادة..

بعد نحو سبعة أشهر على انعقاد قمة الجزائر، ما تزال تلك الآمال التي حملناها اليكم بتجديد الهدنة تواجه تعنتا من قبل المليشيات الحوثية دون اكتراث لمعاناة الملايين من مواطنينا في الداخل والخارج.

وها نحن اليوم من جديد نترقب ثمار المساعي الحثيثة التي يقودها الاشقاء في المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان لإحياء ذات الهدنة التي التزمنا باستمرارها من طرف واحد، حرصا على انهاء معاناة شعبنا، وتفويت أي فرصة للمليشيات في العودة إلى التصعيد الشامل.

وبدلاً من إبداء حسن النوايا تجاه المبادرات الحكومية، تواصل تلك المليشيات للشهر الثامن منع وصول السفن والناقلات التجارية إلى موانئ تصدير النفط، سعيا منها لسحق المكاسب المحققة في المحافظات المحررة بما في ذلك انتظام دفع رواتب الموظفين، واعاقة فرص توسيعها لتشمل الموظفين في المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة المليشيات.

كما تستمر تلك المليشيات في تهديداتها لدول الجوار، والسلم والأمن الدوليين، بنشر مزيد من الطائرات الإيرانية المسيرة، والألغام البحرية والقوارب المفخخة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي يرويها لنا كقصص من الجحيم، ابناؤنا الذين تنفسوا هواء الحرية في عمليات تبادل المحتجزين بعد سنوات من التغييب، والاخفاء القسري.

وفوق ذلك تعمل المليشيات في الوقت الراهن على حشد أكثر من مليون طفل إلى معسكرات تعبوية متطرفة، من شأنها تدمير نسيجنا الاجتماعي، وقيم التعايش التي انتهجها الشعب اليمني على مر التاريخ.

ولذلك أيها الاخوة، فإننا نأمل تحركا عربيا جماعيا إلى جانب أشقائنا في دول تحالف دعم الشرعية من اجل وقف تلك الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي، ودعم جهود الحكومة اليمنية لإنعاش الاقتصاد، وتحسين الخدمات الأساسية، والتدخلات الإنسانية المنقذة للحياة، ومبادرات الاشقاء، والأصدقاء لاستئناف العملية السياسية بموجب مرجعيات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الامن ذات الصلة وخصوصا القرار 2216.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

لقد رحبنا بحذر في مجلس القيادة الرئاسي والحكومة بالاتفاق بين المملكة العربية السعودية الشقيقة، وايران، على امل ان يؤدي ذلك إلى مرحلة جديدة

> **تواصل المليشيات للشهر الثامن منع وصول السفن والناقلات التجارية إلى موانئ تصدير النفط، سعيا منها لسحق المكاسب المحققة في المحافظات المحررة**

من العلاقات الإيجابية في المنطقة التي تصب في مصلحة الشعب الايراني ووقف مغامرات نظامه المدمرة، والتوقف عن التدخل في شئوننا الداخلية.

وإنني اغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود الدول الاعضاء والامانة العامة لجامعة الدول العربية التي افضت إلى استئناف مشاركة الجمهورية العربية السورية، في اجتماعات مجلس الجامعة على طريق حل الازمة السورية وفقا لمبدأ الخطوة مقابل الخطوة، وبما يضمن وحدة وسلامة البلد الشقيق، واستعادة دوره التاريخي في العمل العربي المشترك.

ونشيد بجهود المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية التي تكللت بتوقيع الاشقاء في السودان على اعلان مبادئ لتأمين الاعمال الانسانية وحماية المدنيين، تمهيدا لمحادثات بناءة تعيد لهذا البلد الوفي مع شعبنا، الاستقرار، والسلام، والتنمية.

كما تؤكد الجمهورية اليمنية، التزامها الكامل بدعم حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لمبادرة السلام العربية والقرارات والتشريعات الدولية، وتدين التصعيد الإسرائيلي المستمر، واجراءاته الاستيطانية التي تقوض من فرص السلام والامن الاقليمي والدولي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

أصحاب المعالي والسعادة..

اسمحوا لي في الختام ان أعرب عن خالص تمنياتنا بالنجاح لهذه القمة بقيادة اخي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان، التي نثق بأنها ستمثل نقلة اضافية لمسار العمل العربي المشترك، وتوحيد آلياته في دعم جهود الاشقاء والاصدقاء لاستعادة مؤسسات الدولة اليمنية، وانهاء انقلاب المليشيات الحوثية، انتصارا لصبر، وتضحيات شعبنا، وحقه في الحرية، والكرامة الإنسانية، والامن والاستقرار، والرخاء.

عيد أضحى سعيد

بمناسبة عيد الأضحى المبارك

تتقدم قيادة وموظفي مصلحة الجمارك الديوان العام في العاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأسمى آيات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد- رئيس مجلس الوزراء

ومعالي الاستاذ/ سالم صالح بن بريك- وزير المالية

وإلى كافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه...

سائلين المولى تعالى أن يعيد هذه المناسبة

وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

عنهم/ **عبدالحكيم ردمان القباطي**

رئيس المصلحة

المالية
Al-Maliah

تسوية أوضاع 53 الف موظف في المحافظات الجنوبية

قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (42) لسنة 2023، باعتماد قرارات لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية المشكلة بقرار رئيس الجمهورية رقم (2) لسنة 2013.. فيما يلي نصه:

رئيس مجلس القيادة الرئاسي:

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
- وعلى القانون رقم (67) لسنة 1992م بشأن الخدمة في القوات المسلحة.
- وعلى قانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991.
- وعلى قانون هيئة الشرطة رقم (15) لسنة 2000.
- وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (25) لسنة 1991 بشأن التأمينات والمعاشات.
- وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (33) لسنة 1992 بشأن المعاشات والمكافئات للقوات المسلحة والامن وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (43) لعام 2005م بشأن نظام الوظائف الأجور والمرتبات.
- وعلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية بتاريخ 2011/11/23 ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (2) لسنة 2013 بشأن إنشاء لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية وتعديلاته.
- وعلى قرار(إعلان) نقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي الصادر بتاريخ 7 إبريل 2022.
- وعلى عرض لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والامني والعسكري بالمحافظات الجنوبية وما تقرر منها من توصيات.

//قـــرر//

مادة (1) : تعتمد قرارات لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال الأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية للمتقاعدين والمنقطعين من الصف والضباط و الجنود من منتسبي القوات المسلحة والداخلية والامن السياسي بالإعادة للخدمة والترقية والتسوية والاحالة إلى التقاعد وفقاً للكشوفات بالأسماء المرفقة وفقاً لقرارات اللجنة التالية:

1) قرار اللجنة رقم (3) لعدد 9008 تسعة الف وثمانية صف ضابط وفرد قوات مسلحة وداخلية وأمن سياسي.

-2 قرار اللجنة رقم (5) لعدد 6460 ستة الف واربعمائة وستين صف ضابط وفرد قوات مسلحة.

3) قرار اللجنة رقم (9) لعدد 10514 عشرة الف وخمسمائة واربعة عشر منقطعين قوات مسلحة وداخلية وامن سياسي.

2) قرار اللجنة رقم (12) لعدد 4193 اربعة ألف ومائة وثلاثة وتسعون شهداء ووفيات قوات المسلحة وداخلية وامن سياسي.

مادة (2): تُعتمد قرارات لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني بالمحافظات الجنوبية للمتقاعدين والمنقطعين بالإعادة للخدمة والتسوية وفقاً للكشوفات بالأسماء المرفقة وبحسب الخلاصات التالية:

1) قرار اللجنة رقم (4) لعدد 4135 اربعة الف ومائة وخمسة وثلاثون تقاعد مبكر مدني.

2) قرار اللجنة رقم (7) لعدد 9000 تسعة الف منقطع مدني.

3) قرار اللجنة رقم (8) لعدد 3200 ثلاثة الف ومائتين تقاعد مبكر مدني.

مادة (3) : على الحكومة اتخاذ الإجراءات التنفيذية للقرارات المُعتمدة بموجب هذا القرار كلاً في مجال اختصاصه.

مادة (4) : يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس القيادة الرئاسي

بتاريخ: 25/ شوال 1444هـ

الموافق: 15/ 5/ 2023

د. رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

القائد الاعلى للقوات المسلحة

وكان فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الاعلى للقوات المسلحة، وقع قرارات بترقيات وتسويات ومنح استراتيجية الاجور لعدد 52766 من الموظفين المدنيين والامنيين والعسكريين المبعدين عن وظائفهم في المحافظات الجنوبية بعد حرب صيف 1994.

ووقعت القرارات الرئاسية بحضور لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المحافظات

الجنوبية المنشأة بموجب القرار الجمهوري رقم (2) لسنة 2013، برئاسة القاضي سهل محمد حمزة.

وتضمنت القرارات اعتماد معالجات لجنة الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المحافظات الجنوبية في المجال المدني الامني والعسكري، والمتقاعدين والمنقطعين من الصف والضباط والجنود من منتسبي القوات المسلحة والداخلية، والامن السياسي وذلك بالإعادة للخدمة والترقية والتسوية والاحالة إلى التقاعد وفقاً لقرارات اللجنة، وتعهدات رئيس مجلس القيادة الرئاسي، واعضاء المجلس المتعلقة بجبر الضرر، ومعالجة اثار الماضي والعمل بروح الفريق الواحد واستعادة حالة الاجماع الوطني مثلما تجلت بمخرجات مؤتمر الحوار الشامل ووثيقة ضمانات حل القضية الجنوبية، وتوافقات المرحلة الانتقالية التي تنظمها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، واتفاق، ونتائج مشاورات الرياض.

ونصت القرارات الرئاسية بتكليف الحكومة اتخاذ الإجراءات التنفيذية للقرارات المعتمدة كلا في مجال اختصاصه.

وعلى هامش مراسم توقيع القرارات التي حضرها مدير مكتب رئاسة الجمهورية، الدكتور يحيى الشعيبي ادلى رئيس واعضاء لجنة معالجة قضايا المبعدين عن وظائفهم في المحافظات الجنوبية بتصريحات صحفية اعربوا فيها عن تقديرهم للدعم والتجاوب الرئاسي العاجل مع توصيات اللجنة، وسعادتهم بصدور القرارات التاريخية ضمن اجراءات جبر الضرر ومعالجة مظالم الماضي، وضمان عدم تكرارها.

رئيس مجلس القيادة الرئاسي يجتمع برئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزي ووزير المالية

اجتمع فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، برئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، ومحافظ البنك المركزي احمد غالب، ووزير المالية سالم بن بريك.

وتطرق الاجتماع إلى مستجدات الاوضاع الاقتصادية والمالية، والاجراءات الحكومية المتخذة لتعزيز مسار الاصلاحات في مختلف المجالات.

كما استعرض الاجتماع موقف العملة الوطنية، والامدادات الخدمية، وفي المقدمة قطاع الكهرباء والسبل الكفيلة بمواجهة المتغيرات الاستهلاكية للمشتقات النفطية خلال فصل الصيف.

وشدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي على مضاعفة الجهود لضمان استقرار العملة المحلية، والخدمات والسلع الاساسية، وتحسين القدرات الاستيعابية لتعهدات المانحين الاقليميين، والدوليين.

ووجه فخامة الرئيس بوضع خطط منسقة مع مختلف الجهات لاستثمار الموارد المتاحة، وتوفير فرص العمل والعائدات المشتركة، وتعظيم فوائد عمل السلطات المركزية والمحلية من الداخل لصالح المواطنين والتخفيف من معاناتهم.

وأشاد فخامة الرئيس بالاجراءات الحكومية المنسقة مع الجهات المعنية في البنك المركزي، ووزارة المالية، للمحافظة على المكاسب المحققة خلال الفترة الماضية بما في ذلك استقرار العملة المحلية، ومحاصرة عجز الموازنة عند حدودها الآمنة في ظل الازمات الدولية المتلاحقة التي عصفت باقتصادات الكثير من الدول حول العالم.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي.

وزير النفط والمعادن يبحث مع شركة سينوبك استئناف عودة أعمالها

بحث معالي وزير النفط والمعادن الدكتور سعيد سليمان الشماسي مع السيد ليو باوكينج مدير عام شركة سينوبك الصينية في الشرق الأوسط لاستكشاف والإنتاج مناقشة استئناف أعمال الشركة الاستثمارية في بلادنا بقطاع النفط والغاز. وخلال الاجتماع رحب الوزير الشماسي بشركة سينوبك والتي تعتبر من الشركات العالمية الرائدة والمتخصصة بقطاع النفط والغاز وتعد من الشركات الرئيسية الشريكة في بلادنا من خلال استثمارها كمشغل لقطاع 71 بحضرموت وشريك بقطاع S2- العقلة بشبوة.

وجدد وزير النفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي دعوته لشركة سينوبك لاستئناف أعمالها والبحث عن استثمارات جديدة في بلادنا.

وأكد الوزير الشماسي بان شركة سينوبك تمثل شراكة استراتيجية لبلادنا بقطاع النفط والغاز واهمية تطوير تلك العلاقات من خلال تعزيز سبل التعاون المشترك بفتح آفاق جديدة تساهم بأحداث نقلة نوعية بقطاع النفط والغاز وبما يحقق المصالح المشتركة.

من جانبه عبر السيد ليو باوكينج مدير عام شركة سينوبك الصينية عن سعادته بلقاء معالي وزير النفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي وما يوليه من اهتمام ومتابعة حثيثة لعودة استئناف أعمال الشركة والبحث عن استثمارات جديدة مشيرا بان اليمن تحظى بثروات واعدة وتسعى شركة سينوبك لتنمية العلاقات الوثيقة مع وزارة النفط والمعادن لتحقيق مزيد من الاستثمارات النفطية.

حضر الاجتماع المهندس محمد بن سميط المدير العام التنفيذي لشركة بترو مسيلة.

رئيس الوزراء يرأس اجتماعاً في عدن لقيادة مجلس إدارة البنك المركزي

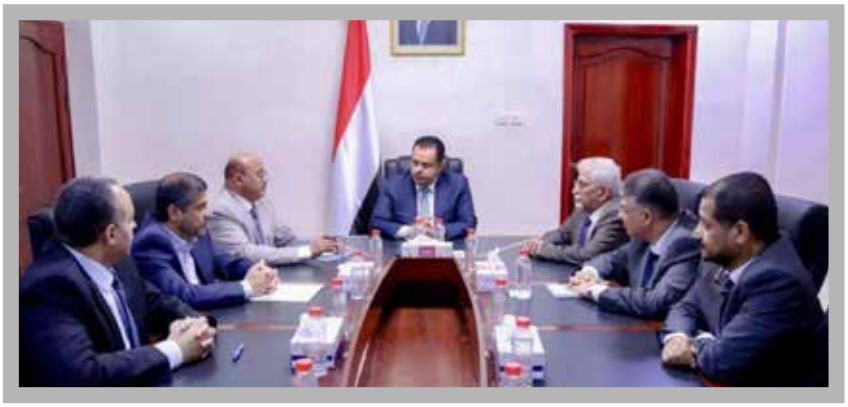

ترأس رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا لمجلس إدارة البنك المركزي اليمني، كرس لمناقشة مستوى الإنجاز في تنفيذ الإصلاحات النقدية، والتنسيق القائم بين السياسة المالية والنقدية وجوانب التكامل لضبط أسعار صرف العملة الوطنية وتعزيز الإيرادات العامة.

وتطرق الاجتماع إلى خطط التعاطي مع تراجع الإيرادات العامة في ضوء الاستهداف الإرهابي لميليشيا الحوثي لموانئ تصدير النفط الخام، وآليات تمويل العجز من مصادر غير التضخمية بما يحافظ على الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة ومستوى الأسعار.

واطلع رئيس الوزراء من محافظ البنك المركزي اليمني، احمد غالب ومجلس إدارة البنك على جدول اعمال الدورة الخامسة لمجلس إدارة البنك والتي بدأت الأربعاء، وما تتناوله من قضايا.. لافتين إلى مؤشرات السيولة والعرض النقدي ومستوى الأسعار، وموقف الاحتياطيات الخارجية وتطورات المالية العامة في جانبي الموارد والإنفاق وحجم العجز وآليات تمويله.

وأشاروا إلى الإجراءات المدمرة وغير القانونية التي تقوم بها مليشيا الحوثي الإرهابية في القطاع المالي والمصرفي بمناطق سيطرتها، وخطط البنك للتعامل معها واتخاذ إجراءات قانونية وطنية وإقليمية ودولية ضد أي مؤسسة او كيان يتماهى او يخضع للضغوط الحوثية.

وجدد الدكتور معين عبدالملك، حرص الحكومة على تعزيز التكامل بين السياسة المالية والنقدية بما ينعكس على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف معاناة المواطنين المعيشية.. موجها الوزارات والجهات الحكومية بتعزيز التنسيق مع البنك المركزي في تنفيذ سياسات مالية ونقدية احترازية وإعادة ترتيب الأولويات بما يساعد على تجاوز الظروف الصعبة والاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وأكد رئيس الوزراء، دعم الحكومة لعمل وجهود واستقلالية البنك المركزي وفق القوانين والتشريعات النافذة.. منوهاً بالدور الوطني الكبير الذي يقوم به البنك وكوادره في ظل الظروف والتحديات الصعبة وما يبذلونه من جهود للتعامل مع التحديات وتجويد مستوى الأداء في الجانب المؤسسي والنقدي والرقابة على اعمال البنوك وشركات الصرافة.

وأشاد الاجتماع بالتزام المملكة العربية السعودية الشقيقة بتقديم حزمة إسعافية من الدعم العاجل في الجوانب المالية والخدمية والتنموية للمساعدة في تجاوز كثير من الاختناقات وتخفيف معاناة الشعب اليمني كاستمرار للدعم المتواصل التي تقدمه المملكة لأشقائها في اليمن في مختلف المجالات وفي كل المراحل.. منوها بدعم ومساندة الأشقاء والأصدقاء للبنك المركزي في مختلف المجالات خاصة في هذه المرحلة.

وزير المالية يناقش دعم جامعة المهرة مالياً لاستكمال تأسيسها

ناقش وزير المالية سالم بن بريك في العاصمة المؤقتة عدن، مع رئيس جامعة المهرة د. أنور كلشات، عددا مع القضايا ذات الصلة بالأوضاع المالية والإدارية في جامعة المهرة، والاحتياجات الضرورية لمعالجة أي صعوبات واستكمال تأسيس الجامعة التي تم إنشاءها مؤخرا.

ووجه الوزير بن بريك، المعنيين في وزارة المالية بتذليل أي معوقات تواجه قيادة ومنتسبي جامعة المهرة، لاسيّما ما يخص النفقات التأسيسية والتشغيلية الضرورية واللازمة للإسهام في استكمال تأسيس الجامعة وقيامها بأدوارها التعليمية والتنويرية في سبيل خدمة المجتمع وتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة.

ونوه بأن إنشاء جامعة المهرة يعد إضافة نوعية للقطاع التعليمي الأكاديمي وستساهم في تخفيف معاناة طلاب العلم في المهرة وخصوصا الإناث، والذين يواجهون جميعهم صعوبات في إكمال التعليم الجامعي بسبب الظروف الصعبة لكثير من الأسر.

من جانبه تطرق رئيس جامعة المهرة كلشات، إلى الأوضاع العامة المتصلة بجامعة المهرة، والجهود المبذولة لاستكمال بناء الهيكل التنظيمي للجامعة ومواجهة الصعوبات والتغلب عليها وتحقيق أهداف إنشاء جامعة المهرة.

المالية
Al-Maliah

لدى مشاركته في الدورة الـ 14 لوزراء المالية العرب بالرباط:

بن بريك: الفجوة لا تزال كبيرة بين الاحتياج وتمويل الاستجابة الإنسانية

شارك وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المغربية الرباط، في الدورة الاعتيادية الـ 14 لمجلس وزراء المالية العرب، وذلك ضمن الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية.

وناقشت الدورة بمشاركة مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد ازعور، ونائب رئيس البنك الدولي لشؤون شمال أفريقيا والشرق الأوسط فريد بالحاج، عددا من المواضيع ذات الصلة بتعزيز آفاق التعاون المشترك بين الدول العربية، والتحديات والمعوقات في الجوانب المالية والاقتصادية، ودعم الموازنة والمالية العامة، والصعوبات التي تواجه المالية العامة، وحزمة الإصلاحات المالية والاقتصادية، وآثار الانقسام السياسي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، ودور السياسة المالية في تعزيز الأمن الغذائي، والإصلاحات العالمية لضرائب الشركات.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى أزمة الأمن الغذائي في اليمن والمساعدات المطلوبة لتحسين الأمن الغذائي وتعزيز القدرات المالية والاقتصادية..مشيراً إلى ان الأزمة اليمنية تعد واحدة من أكثر الأزمات خطورة بسبب المزيج السام من الحرب والتدهور الاقتصادي والفيضانات الناجمة عن تغير المناخ والتي تسببت في جرف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، مما جعل الملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وقال وزير المالية " أن 20 مليون من السكان أي 85 في المائة بحاجة لتقديم المساعدة الإنسانية، ومنهم 12 مليون بحاجة ماسة لتلك المساعدة، وذلك بحسب التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، كما يعد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من بين أكبر التحديات الأكثر إلحاحاً، وذلك في ظل عدم التعامل مع الأزمة بشكل متكامل من قبل منظمات ومجتمعات التنمية الدولية والإنسانية".

واشاد بالمساعدات المقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في اليمن والتي ساهمت في التخفيف من المعاناة الإنسانية..مشيراً إلى أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الاحتياج وتمويل الاستجابة الإنسانية الملحة من غذاء ومياه نظيفة ورعاية صحية واجتماعية.. لافتاً إلى ان الفجوة اتسعت بعد اندلاع الحرب الأوكرانية - الروسية.

وأعرب عن تطلع اليمن إلى زيادة الدعم والمساعدات المقدمة من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة، والانتقال من تلبية الاحتياجات الفردية إلى بناء قدرات البلاد، وتنفيذ المشاريع الهادفة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والمجتمعية على الصمود ودعم سُبل العيش والأمن الغذائي وإمكانية الوصول إليه والحفاظ علي رأس المال البشري ..داعيا إلى تقديم المساعدة اللازمة لليمن من أجل تمكينها من الوفاء بالاشتراطات والاستفادة من مبادرة البنك الدولي الخاصة بفتح نافذه غذائية مخصصة لدعم الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من الصراعات والحروب، وذلك للإسهام في تخفيف معاناة الشعب اليمني.. وتطرق إلى الجهود الحكومية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في اليمن من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات المالية والاقتصادية والنقدية بإشراف من صندوق النقد العربي وبمشاركة الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وجدد وزير المالية سالم بن بريك، التأكيد على أهمية دعم برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والوقوف أمام كافة التحديات التي تواجه استدامة المالية العامة في اليمن ودراستها وتقديم المساعدة والدعم اللازم لتجاوز تلك التحديات وتعزيز قدرة المالية العامة، ومنها على سبيل المثال المساعدة في دعم المبادرات الهادفة لتخفيف اعباء الديون.

اليمن تشارك في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

شاركت الجمهورية اليمنية، في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية الـ 32 المنعقد في مدينة جدة السعودية بوفد ترأسه وزير الصناعة والتجارة محمد الاشول.

وجرى خلال الاجتماع، إقرار مشروع جدول الأعمال، ومناقشة بنوده وإعتماد مشاريع القرارات التي شملت تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك، والتقدم المحرز في إستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وتفعيل إتفاقيات النقل، والإستراتيجية العربية للسياحة وللاتصال والمعلومات والأجندة الرقمية 2023-2033، والعقد العربي الثاني للأشخاص، وإعلان الدوحة تحت عنوان (المضي قدماً لما بعد 2030 نحو تنمية اجتماعية متعددة الأبعاد)، والمزارع والحدائق البيداغوجية بمؤسسات استقبال الأشخاص المسنين وما يستجد من أعمال برنامج المملكة العربية السعودية لرؤية الفضاء، وإستضافة المملكة المغربية للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واستضافة دولة قطر لقمة الويب خلال العام 2024.

بن بريك يبحث مع وفد سفراء الاتحاد الأوروبي الوضع الاقتصادي والمالي وبناء القدرات

بحث وزير المالية سالم صالح بن بريك، في ديوان عام الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن، مع وفد بعثة سفراء الاتحاد الأوروبي لدى اليمن، الوضع الاقتصادي والمالي والاصلاحات التي تمت في وزارة المالية ومجال بناء القدرات.

وتطرق اللقاء، إلى أهم المشاريع الإستراتيجية في المجالات الاقتصادية والمالية والإنسانية الممولة من الاتحاد الأوروبي.

وأثنى وزير المالية، على الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم اللازم للجوانب السياسية والإنسانية ومختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك في إطار الدعم الأوروبي لليمن واليمنيين .. مستعرضا الآثار الاقتصادية جراء التصعيد العسكري من قبل مليشيات الحوثي الإرهابية واستهدافها موانئ تصدير النفط، وتسبب ذلك بتراجع الإيرادات التي تعد شحيحة في الوقت الراهن، والاجراءات المتخذة من قبل الحكومة بصورة عامة والمالية بصورة خاصة في سبيل استدامة المالية العامة والحفاظ على استمرار صرف المرتبات للجانبين المدني والعسكري، والتي تعد من أهم أولويات الحكومة.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى ملف الاصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تقوم بها الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد العربي والاثار الناجمة عن هذه الاصلاحات، وخطط وتطلعات الوزارة للمرحلة المقبلة.. مبينا الآثار الناتجة عن الهدنة والجهود الرامية للسلام، والمبادرات الهادفة لتخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن.

كما أكد أن الحكومة أبدت حسن النوايا ووافقت على شروط الهدنة وفتح ميناء الحديدة للمشتقات النفطية بالرغم من الآثار الاقتصادية وما فقدته الحكومة من إيرادات اقتصادية، الا أن مليشيات الحوثي الإرهابية لم تبدي حسن النوايا، واستمرت في إغلاق الطرقات المؤدية إلى المحافظات المحررة وحصار محافظة تعز.

وأعرب وزير المالية، عن تطلع الوزارة إلى المزيد من الدعم في مجال بناء القدرات المؤسسية والبشرية والبنية التحتية ونظم المعلومات والتجهيزات المادية، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم للتخفيف من أعباء الديون عبر تقديم مبادرات متعددة في هذا المجال، ودعم المشروعات والبرامج التي من شأنها تحسين الايرادات وخصوصاً المتعلقة بنمو الايرادات الضريبية والجمركية.

ومن جانبهم أشاد سفراء الاتحاد الأوروبي، بالجهود التي تبذلها وزارة المالية في سبيل استدامة المالية العامة والاصلاحات التي قامت بها الوزارة وآثارها .. مؤكدين استمرار دعم الاتحاد الأوروبي لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، وكذا دعمهم للإصلاحات التي تقوم بها وزارة المالية.

وزير المالية يبحث مع السفير الأمريكي دعم الجهود الحكومية للتغلب على التحديات الاقتصادية والمالية

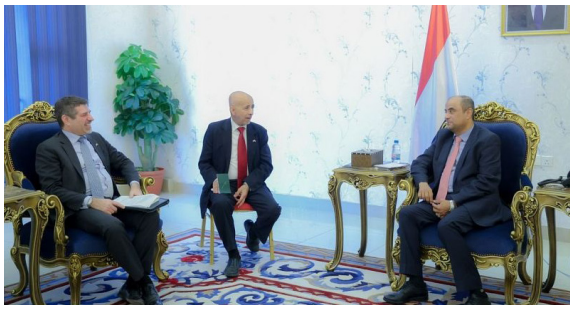

بحث وزير المالية سالم صالح بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى اليمن ستيفن فاجن، الدعم الأمريكي للجهود الحكومية في تنفيذ حزمة من السياسات والإصلاحات للتغلب على التحديات الاقتصادية والمالية، وكذا آخر المستجدات الوطنية والجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام الشامل والدائم.

ورحب الوزير بن بريك، بالسفير الأمريكي في زيارته الثالثة إلى العاصمة المؤقتة عدن .. مستعرضا طبيعة الوضع الاقتصادي بشكل عام ووضع المالية العامة بشكل خاص، والتحديات التي تواجهها المالية العامة وما تبذله الحكومة ممثلة بوزارة المالية من جهود عبر تنفيذ العديد من السياسات والإصلاحات اللازمة في سبيل استدامة المالية العامة والتغلب على التحديات الراهنة.

وأشار إلى الجهود المبذولة من أجل تعزيز وتنمية الموارد العامة في ظل توقف تصدير النفط الخام الذي تشكل عوائده المالية ما نسبته أكثر من 60 في المائة من موازنة الدولة، وذلك نتيجة التصعيد العسكري لميليشيا الحوثي المدعومة إيرانيا، وتسخير موارد الدولة للاستفادة منها في تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين والأوضاع العامة في البلاد.

وأشاد بجهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، نظير وقوفهم الدائم إلى جانب اليمن ودعمهم للشعب اليمني في كافة المجالات، وآخرها الوديعة البنكية بمليار دولار في البنك المركزي اليمني ومنحة المشتقات النفطية للكهرباء وأثرها في الاستقرار الاقتصادي .. منوها بالتسهيلات النفطية المقترحة من جانب الأشقاء في المملكة عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.

كما أكد وزير المالية بن بريك، على أهمية الدعم لليمن المقدم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية لمساندة الجهود الحكومية في تحقيق التنمية والتغلب على التحديات في الجوانب المختلفة.. مؤكدا تطلع الحكومة لتقديم أمريكا المزيد من الدعم خصوصا في مجال التنمية ودعم المالية العامة.

ومن جانبه جدد السفير الأمريكي، التأكيد على مواصلة بلاده تقديم لليمن للإسهام في الحد من تفاقم معاناة المواطنين وتجاوز التحديات الاقتصادية والمالية وتعزيز القدرات المؤسسية بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي.

محافظ البنك المركزي يدشن استراتيجية الاتصال والتواصل لتعزيز نهج الشفافية للبنك

أقيم في عدن حفل اعلان استراتيجية الاتصال والتواصل لتعزيز نهج الشفافية للبنك المركزي اليمني،بالتعاون بين البنك وبرنامج الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش (ERLP) الممول من الوكالة الامريكية للتنمية (USAID).

والقى محافظ البنك المركزي الإستاذ / أحمد غالب المعبقي كلمة أكد فيها أهمية تدشين الاستراتيجية الاعلامية لتعزيز نهج الشفافية للبنك المركزي اليمني بمساعدة فنية من منظمة براجما،وبتمويل من هيئة التنمية الامريكية (USAID) .

معبراً عن شكره لهيئة التنمية الامريكية على مساعدتها القيمة للبنك المركزي عبر منظمة براجما في الارتقاء بأعمال ووظائف البنك المركزي في جوانب متعددة،ومن ذلك اعادة هيكلة القطاعات الهامة وترقية اللوائح والانظمةوتعزيز الرقابة الميدانية والمكتبية على البنوك، وشركات الصرافة،وبناء القدرات للكادر الوظيفي وادخال منصات" ريفانتيف" التي توفر الشفافية ومراقبة للتدخل،وكذا في إرساء آليات وأسس نظام المدفوعات.

وعبر محافظ البنك المركزي عن امله في استمرار وتعزيز المساعدات لتشمل مجالات ووظائف أخرى.

مشيرا إلى أن اعلان الاستراتيجية الاعلامية لتعزيز نهج الشفافية في البنك المركزي خطوة هامة لتعزيز ما سبق من اليات ومنها منصات المزادات ونشر التقارير،والبيانات،التي باتت اكثر مصداقية التي تعبر عن الواقع عبر موقع البنك واتاحتها للباحثين والمهتمين والجمهور وتكمن اهمية هذه الاستراتيجية انها تعزز الشراكة مع الجهات ذات العلاقة،واليات الاتصال و التواصل مع الجمهور والمهتمين،والارتقاء بموقع البنك المركزي ليلبي الاحتياجات ويواكب التطورات ويكون اكثر قدرة على ايصال مايجري في البنك من انشطة واصلاحات.

متمنياً أن تحقق هذه الاستراتيجية الاهداف المرجوة.

وكانت قد القيت كلمة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية القتها السيدة/ نجوى صالح ممثلة الوكالة،عبرت فيها عن سعادتها في المشاركة بحفل اعلان استراتيجية الاتصال والتواصل لتعزيز نهج الشفافية للبنك المركزي اليمني.

وأكدت أن الوكالة التي تعتبر جزءا من الحكومة الامريكية تؤمن بأهمية الشفافية الحكومية على جميع المستويات،وتعد استراتيجية الاتصال والتواصل الجديدة علامة فارقة في تحقيق هذه المساعي والجهود.

واشارت إلى أن التعاون مابين برنامج مشروع الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية مع البنك المركزي، أثمر عن تطوير استراتيجية تتميز بمجموعة من التكتيكات التي تساهم في تعزيز الشفافية وزيادة الوعي العام والفهم والثقة باهداف وانشطة البنك المركزي اليمني،لاسيما وأن الاستراتيجية تهدف إلى نشر الوعي بجهود البنك في الرقابة النقدية والاستقرار المالي في اليمن،مما سيساهم في النمو الاقتصادي ويساعد على ضبط التضخم والحد من البطالة.

واضافت بأن اعداد هذه الاستراتيجية اعتمد على اهم الاستراتيجيات الدولية في الاتصالات،ومن ابرز مهامها اعادة اطلاق الموقع الالكتروني وتحديث المحتوى وتطويره وتنفيذ حملات التواصل الاجتماعي واعداد ونشر المقابلات الصحفية عبر وسائل الاعلام المختلفة .

واختتمت كلمتها بدعوة وسائل الاعلام والصحفيين إلى الاسهام،في نشر انشطة وجهود البنك المركزي وتعزيز السياسات والبرامج المالية لمافيه تحقيق المصلحة العامة.

وقدم احمد بافقيه عرضا تو ضيحيا لاستراتيجية الاتصال والتواصل التي تم تصميمها واهم اهدافها والقنوات المستهدفة،كمل تخللت فقرات حفل التدشين. عرض لفيديو قصير حول فعاليات التدريب الذي شارك فيها موظفو البنك المركزي،وكيف ساهم في بناء قدراتهم،لتعزيز نهج الشفافية في عمل البنك المركزي اليمني.

حضر الحفل حسن زين السقاف مدير منظمة (ERLP) بعدن،وفريق المنظمة وموظفوا البنك وعدد من مراسلي وسائل الإعلام.

وزارتا المالية والتخطيط تناقشان حزمة مشاريع مع الصندوق العربي

ناقش فريق مشترك من وزارتي التخطيط والتعاون الدولي والمالية، في العاصمة المغربية الرباط، مع فريق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي برئاسة مدير عام مشاريع البنية التحتية بالصندوق العربي موفق الصقار، عددا من القضايا ذات الصلة بمشاريع القروض والمنح المقدمة من الصندوق العربي في اليمن.

كما تطرق اللقاء الذي عقد بإشراف وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، إلى المديونية القائمة على القروض وكيفية إطلاق واستئناف التمويلات لتحريك عجلة التنمية للمشاريع التي يمولها الصندوق في اليمن من القروض والمنح الإنمائية.

المالية
Al-Maliah

إعلان الفائزين في مسابقة هاكثون إدارة المالية العامة في اليمن 2023

اختتمت مسابقة هاكاثون إدارة المالية العامة في اليمن 2023، في العاصمة الأردنية عمّان، وأعلنت لجنة التحكيم الفائزين في المسابقة الهادفة لإيجاد نظام تقني آمن بدون الاتصال بخدمة الانترنت يساعد جهود وزارة المالية في إدارة المال العام..

وجاءت نتائج المسابقة التي استمرت يومين على النحو التالي:

- المركز الأول فريقين بالمناصفة بالجائزة.
- فريق من الهند (ڤيوكتا - Viyukta) - فريق من كازاخستان (بدجت ميت - Budget Mate).
- المركز الثاني فريق من اليمن (مساحة تطوير - Development Space).
- المركز الثالث فريق من فنلندا (سو لاكا - Suloke Oy).

وجرى خلال المسابقة التي أقيمت بتمويل من صندوق النقد الدولي وبيل وميليندا غيتس، ومشاركة ممثلين عن وزارة المالية وصندوق النقد الدولي وعدد من الجهات الدولية المعنية، مناقشة التحديات والمشكلات القائمة والمساعدات المطلوبة خصوصا في البنية التحتية للتقنيات التكنولوجية الحديثة، والحلول التقنية والرقمية المقترحة.

وشهدت المسابقة تناقس المشاركين من الموهوبين والمبتكرين المحليين والدوليين في مجال تكنولوجيا المعلومات، على إيجاد نظام تقني آمن ومناسب لتعزيز جهود وزارة المالية في تبني ممارسات تنظيمية جيدة في كافة مجالات إدارة المال العام وتسهيل عملية جمع ونقل البيانات وتبادل المعلومات المالية بين وزارة المالية ووحدات الإنفاق العام.

ونظمت وزارة المالية، فعالية هاكاثون إدارة المالية العامة في اليمن 2023، باستخدام التقنيات الرقمية وتحسين إدارة شؤون المالية العامة، بتمويل من صندوق النقد الدولي وبيل وميليندا غيتس .

ويأتي ذلك في إطار توجهات مجلس القيادة الرئاسي وحرص الحكومة ووزارة المالية على مواكبة التوجه العالمي في استخدام أحدث التقنيات الآمنة بمجال إدارة شؤون المالية العامة، دون الاتصال بخدمة الانترنت، والعمل على تجاوز التحديات التقنية والتكنولوجية بهذا الخصوص، وذلك عبر إيجاد حل تقني رقمي عملي يمكّن وزارة المالية من جمع معلومات حول الإنفاق من الفرق اللامركزية على المستوى التنظيمي والإقليمي، والمضي قدما في مبادرات الإصلاح والابتكار المستقبلية.

تعزيز الشفافية وترشيد الإنفاق

وأكد وزير المالية سالم صالح بن بريك في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، حرص الوزارة على إنجاح هذه الفعالية الهامة التي تهدف إلى تعزيز مبادئ الشفافية وترشيد الإنفاق وتحقيق التحسن والتعافي الاقتصادي، والعمل على تنمية الموارد العامة وتسخير واستغلال كافة الإيرادات والتمويلات من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والتخفيف من المعاناة الإنسانية والمعيشية جرّاء الأوضاع الاقتصادية الراهنة الصعبة التي تعيشها البلاد.

وشدد الوزير بن بريك، على مدى الحاجة الماسة لإيجاد حلول وأنظمة تقنية وتكنولوجية آمنة وحديثة معززة بالإجراءات الفنية والقانونية، وموائمة للتطورات الإقليمية والدولية الرائدة بهذا المجال، وتساهم في تحقيق التطور التدريجي بمجال القدرات والبنية التحتية الاقتصادية والمالية، والتمكين من إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية، وتعزيز فاعلية الأداء الحكومي وتقديم خدمة نوعية للمواطنين.

ونوه بالدعم الفني والتمويلي المقدم من الجهات الإقليمية والدولية في الدول الشقيقة والصديقة المساندة لبلادنا في سبيل تحقيق التعافي الاقتصادي والنهوض بالبنية التحتية المدمرة بسبب أوضاع الحرب .. معربا عن أمله بتقديم المزيد من الدعم لمواصلة عملية الإصلاحات الإدارية والمالية والاقتصادية الشاملة، وتحقيق المزيد من الإنجازات والأهداف المنشودة لخدمة الوطن والمواطنين.

لأول مرة في اليمن

وجرى تنظيم المسابقة الدولية الهاكاثون لأول مرة في اليمن، على مرحلتين، المرحلة الأولى الافتراضية، وهي مكرسة لتطوير أفكار النماذج الأولية والتعاون والابتكار وتقديم النموذج الأولي، وبدأت اليوم 19 يناير، فيما المرحلة الثانية عبر الحضور الشخصي، وسيتم خلالها اختيار الفرق في الهاكاثون، وذلك خلال الفترة من 13 إلى 14 مارس القادم.

وتهدف الفعالية، إلى إيجاد حل تقني يساعد وزارة المالية في تحسين وجودة دقة المعلومات، لتعزيز كفاءة أنظمة الخزانة لخفض التكلفة المالية المرتبطة بجمع البيانات من وحدات الإنفاق، وتعزيز شفافية الإنفاق العام، وتحسين كفاءته من خلال وضع ضوابط الالتزام وتحسين إدارة النقد، والتغلب على قيود البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتمكين نشر حلول رقمية لوحدات الإنفاق دون اتصال بالإنترنت، وكذا الاستعانة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة بخبرات المتخصصين بمجال التكنولوجيا والموجهين من صندوق النقد الدولي والمندوبين من وزارة المالية.

واتاحت وزارة المالية، لكافة المواهب والمبتكرين المحليين والدوليين في مجال تكنولوجيا المعلومات فرصة المشاركة في فعالية هاكاثون إدارة المالية العامة في اليمن 2023م، والإسهام بالأفكار التي من شأنها المساعدة بمواجهة تحديات مجال نقل البيانات والمعلومات وتبادلها بين وزارة المالية ووحدات الإنفاق، وإيجاد النظام التقني الآمن المناسب بهذا الصدد.

المالية
Al-Maliah

مجلس إدارة البنك المركزي يعقد اجتماعه الدوري الخامس لهذا العام

عقد مجلس إدارة البنك المركزي اليمني برئاسة محافظ البنك أ. أحمد غالب، دورة انعقاده الخامسة لهذا العام، في مقر مركزه الرئيسي بعدن، للوقوف امام التطورات الاقتصادية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الأشهر الأربعة الأولى المنقضية من هذا العام.

وأهمها مؤشرات السيولة والعرض النقدي ومستوى الأسعار، وموقف الاحتياطيات الخارجية وتطورات المالية العامة في جانبي الموارد والإنفاق وحجم العجز وآليات تمويله من المصادر المتاحة وغير التضخمية بما يحافظ على الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة ومستوى الأسعار في ضوء التطورات غير المواتية الناتجة عن الاستهداف غير المسئول لمرافئ ومرافق وناقلات النفط من قبل المليشيات، وتوقف تصدير النفط وما ترتب على ذلك من ضغوطات على الموارد المحدودة وزيادة في معاناة الشعب لانخفاض مستوى كثير من الخدمات إلى حدودها الدنيا وانعدام القدرة على الوفاء بالحتمي من الالتزامات وخاصة مساعدات الطلاب الدارسين بالخارج وخدمة الديون للمؤسسات المالية الدولية التي تقدم مساعدات وقروض خدمية وتنموية ميسرة لليمن في كل محافظات الجمهورية ولجميع المواطنين.

ودعا الحكومة وأجهزتها المركزية إلى زيادة وتعزيز التنسيق مع البنك المركزي في تنفيذ سياسات مالية ونقدية احترازية وإعادة ترتيب الأولويات بما يساعد على تجاوز الظروف الصعبة والاستثنائية التي تمر بها البلاد، مؤكداً التزام البنك بالسياسات الاحترازية المعلنة وعدم السماح بتجاوزها مهما كانت الظروف إلا في الحدود التي يسمح بها القانون ويخدم الصالح العام.

وأشاد المجلس بدعم ومساندة الأشقاء والأصدقاء للبنك المركزي في مختلف المجالات خاصة في هذه المرحلة، كما ثمن المجلس عالياً التزام المملكة العربية السعودية الشقيقة بتقديم حزمة إسعافية من الدعم العاجل في الجوانب المالية والخدمية والتنموية للمساعدة في تجاوز كثير من الاختناقات وتخفيف معاناة الشعب اليمني كاستمرار للدعم المتواصل التي تقدمه المملكة لأشقائها في اليمن في مختلف المجالات وفي كل المراحل.

كما وقف المجلس أمام العديد من الدراسات والتوقعات للإجراءات المدمرة وغير القانونية التي تقوم بها المليشيات في حق القطاع المالي والمصرفي بمسميات مختلفة تسعى من خلالها إلى اجتثاث مؤسسات مالية وطنية وكيانات مصرفية عريقة قامت وفقاً لقوانين وطنية جمهورية ومعايير دولية.

وأكد المجلس أن القوانين التي تحكم وتنظم عمل المؤسسات المالية والمصرفية هي قوانين الجمهورية اليمنية الصادرة عن مؤسساته الدستورية المنتخبة والقانونية المعترف بها دولياً، محذراً أن أي مؤسسه أو كيان سيتماهى أو يخضع لتلك الإملاءات، سيكون عرضة لإجراءات قانونية وطنية وإقليمية ودولية.

داعياً إلى ترك القطاع المصرفي يعمل بحريه وفقاً للقوانين التي تنظم عمله ويمارس أنشطته وفقاً للمعايير المصرفية الدولية المتعارف عليها وكف الممارسات الضارة والإجراءات غير القانونية وغير الوطنية حفاظاً على مكتسبات الشعب ومدخراته المتراكمة لدى هذه المؤسسات.

إنجازات جمركية

أبو بكر الشارحي*

بفضل السير بخطوات ثابتة ومدروسة، و وفقا للدعم الذي يتلقونه من معالي وزير المالية الأستاذ سالم صالح بن بريك ورئيس مصلحة الجمارك الأستاذ عبدالحكيم ردمان القباطي، والجهود التي يبذلها قيادات وموظفو الجمارك سواء في رئاسة المصلحة أو في المنافذ الجمركية و بناء على التحفيز والتدريب الذي يتلقاه موظفي مصلحة الجمارك سواء الداخلي أو الخارجي، استطاعت الجمارك بذلك أن تتطور وتتجاوز الصعاب، وقد بدى ذلك جلياً من خلال الإنجازات التي حققتها ومنها على سبيل الذكر لا الحصر.

تجاوزت الإيرادات لمصلحة الجمارك حتى شهر ابريل من العام الجاري 2023م، اكثر من مائتين مليار ريال، وضبطها عشرات أجهزة كشف المعادن وأجهزة الاتصالات اللاسلكية وطائرات درون ومستلزمات عسكرية، بالإضافة إلى اطنان من الألعاب النارية.

كما أنها أعطت أولوية لتدريب الموظفين وبناء قدراتهم، فقد استطاعت تدريب خارجيا ما يتجاوز عن ثلاثين موظف في القيادة والإدارة والتحايل والغش التجاري، ولم تكتف بذلك بل تعمل مع الشركاء من المنظمات الدولية على التخطيط لتأهيل موظفين آخرين خلال الفترة القريبة القادمة.

واتجهت مصلحة الجمارك لتفعيل التنسيق المشترك مع نظيرتها المصرية وغيرها من المصالح الجمركية الإقليمية والعربية لتبادل الخبرات فيما بينهما، وتسهيل التجارة.

وفي الأخير ولو لا السياسة الحكيمة التي تتبعها مصلحة الجمارك في العمل الجمركي وتحسينه وتطويره لما أصبحت الرقم الصعب الذي يصعب منافسته.

*مدير العلاقات الدولية في مصلحة الجمارك

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

Marketing Team

الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر، عدن
أرقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581
nbyemen.com
pay.cards@nbyemen.com

54 عاماً من الثقة 1969-2023 اليوبيل الذهبي

بنك مملوك للدولة %100

المالية
Al-Maliah

وزارة المالية تقدم لمجلس الوزراء خطة الانفاق للموازنة العامة للدولة للنصف الأول من العام الجاري

قدمت وزارة المالية، لمجلس الوزراء خلال اجتماعه في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، خطة الانفاق للموازنة العامة للدولة للنصف الأول من العام الجاري (يناير- يونيو 2023).

واستعرض وزير المالية سالم بن بريك، الخطة التي تضمنت تشخيص للوضع المالي الراهن وتوقعات الفترة القادمة في ضوء التطورات والمخاطر المتوقعة مع بيان السياسات والمقترحات بالمعالجات الواجبة التنفيذ لتجاوز الصعوبات وتجنب المخاطر.

وأكد ان اعداد الخطة جاء تنفيذا لقرار مجلس القيادة الرئاسي بشأن وضع المعالجات بما يتوائم مع التطورات للأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، وبما يحافظ على استدامة المالية العامة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلبية المتطلبات الحتمية وفي مقدمتها تعزيز قوة الجيش الوطني والحفاظ على تماسك الجبهات واستتباب الأمن، وكذا استمرار عمل وحدات الخدمة العامة في تقديم خدماتها للمواطنين في حدود الإمكانيات المتاحة.

لماذا لا تنهض عدن العاصمة؟

بقلم / راسخ بامسلم

من عايش الوضع قبل عام 1990 في عدن يعرف حجم التطور والبنية التحتية التي كانت موجودة في العاصمة عدن وخصوصاً مؤسسات الدولة بهيبتها وقوتها وتقديمها خدمات حقيقية للمواطنين ككل في اطار النظام والقانون.

ومنذ الوحدة وخصوصاً بعد عام 1994 تم القضاء على مؤسسات الدولة سواء ببنيتها التحتية او بنظامها الاداري وتحويل النظام الاداري إلى المركز (صنعاء) كونها عاصمة ومنذ ذلك الحين تم بناء مؤسسات الدولة والنهوض بالبنية التحتية وتطويرها بكافة الجوانب والاجابة كانت بكل اختصار انها (العاصمة) وعدن لها الله حيث لم تشهد اي تطور شكلي الا في خليجي عشرين وذلك بسبب استظافتها للبطولة فقط.

عدن منذ فبراير 2015 اعلنت كعاصمة مؤقتة وشنت عليها الحرب الغاشمة وضحت بخيرها ابنائها الذي اغلبهم لم يحصلو على العلاج برغم تضحياتهم الكبيرة، ومع ذلك ولم يتم عمل اي مشروع حقيقي للعاصمة عدن او المحافظات المجاورة استفاد منها المواطنين لها من كهرباء وماء وصرف صحي اتصالات وطرقات الخ.... وذلك لعدة اسباب منها:

1) الفشل الاداري والاعتماد على شخصيات هزيلة بمحسوبية تعمل على هدم المؤسسات وخدمة اشخاص معينين استغلوا سلطتهم للمصالح الخاصة.

2) الاضطراب السياسي وتخوف الاحزاب من استقلالية ابناء عدن والجنوب لمشروعهم الجنوبي.

3) الفساد الاداري والمالي وضياع الرقابة وعدم الاهتمام بالمشاريع الاستراتيجية.

4) غياب المعلومات الكاملة لاغلب مؤسسات الدولة اضافة لضعف الكادر الاداري.

5) زرع الفوضى الخلاقة المرتبة والذي من الممكن القضاء عليها بعد القضاء على غطاءها السياسي الذي لم يدرك اهمية البنية التحتية ومؤسسات الدولة.

6) الهروب من الاستثمار في العاصمة عدن لعدة اسباب معروفة وتعزيزها باجراءات تتخذها السلطات المركزية وباقي السلطات للكسب الغير منظم للدولة وللخاص يزيد من تفقيم المشاكل ويخلق بيئة طاردة لروؤس الأموال والكثير من الأسباب التي لم أذكرها آنفاً.

كل المشاكل المذكوره اعلاه يجب عمل الحلول لها لدعم ركائز الدولة وتعزيز النهوض بالعاصمة عدن واعطائها حقها وهنا نضع لكم بعض الحلول وهي كالتالي :

- عمل تقييم شامل اداري ومالي وفني لجميع مؤسسات الدولة واعداد قاعدة بيانات عن طبيعة عملها وماهي المشاكل التي تعاني منها وطرح الحلول لمعالجتها.
- عمل دراسة عاجلة لاهم المشاريع البنية التحتية وتخصيص دعمها مركزياً من الحكومة والاهتمام بالمشاريع الاساسية مع وضع رقابة مشددة لضمان قيام المشاريع.
- اصلاح عمل الوحدات الاقتصادية للدولة والزام الوحدات الايرادية بتبني مشاريع للعاصمة عدن بالتنسيق مع السلطة المحلية وعمل رقابة عليها من منظمات المجتمع المدني.
- الزام جميع المحافظات والمؤسسات بالتوريد إلى البنك المركزي لتقليص الفساد وضياع الايرادات كي تستطيع الحكومة دعم العاصمة عدن اولاً باول.
- اختيار الكفاءات الادارية من المخضرمة ومن الشباب للنهوض وتطوير العمل في مؤسسات الدولة بدلاً عن الفوضى والفساط الاداري.
- ترتيب الاوضاع الامنية وخلق بيئة آمنة للتجار والمستثمرين للاستثمار في العاصمة عدن وهذا سيعود على الدولة والسلطة المحلية بايرادات وخلق فرص عمل للشباب.
- اعادة تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واستقلاليته والتضحية بالمكاسب الشخصية ولو خلال الفترة القادمة لتصحيح الأوضاع.

مالم يتم تنفيذ ماذكر اعلاه وباقي النقاط التي يعلمها اهل الاختصاص الذي هم ادرى مني بكثير فاننا سنظل نسير في نفس الدائرة التي لم نخرج منها، ولو هناك نية حقيقية لاصلاح ماذكر اعلاه يجب الاستعانة بالكوادر الادارية في عدن التي همشت في المرافق والاستعانة بالكوادر التي في البيوت.

28 مليار ريال حصيلة الموارد المحلية والمشتركة خلال 2022

أوضح تقرير صادر عن وزارة الإدارة المحلية بأن الموارد المالية (الذاتية) للسلطة المحلية تُعد المرتكز الرئيسي للتنمية المحلية والمتمثلة بالاتي:-

1) الموارد المحلية : وهي الموارد والرسوم التي تُحصل في المديريات لصالحها .

2) الموارد المشتركة على مستوى المحافظة : وهي الموارد التي تحصل في الوحدة الإدارية (المديرية) ويتم إعادة توزيعها لكآفة الوحدات الإدارية بالمحافظة وفقاً للنسب المحددة في القانون وكما هي موضحة في الفقرة ب المادة (124) من قانون السلطة المحلية على النحو التالي:

- (25٪) لصالح الوحدة الإدارية التي قامت با لتحصيل .
- (25٪) لصالح نشاط المحافظة.
- (50٪)توزع على بقية مديريات المحافظة با لتسا و ي .

وبيّن التقرير بأن إجمالي الموارد الذاتية المالية المحلية والمشتركة للوحدات الإدارية (المحافظات والمديريات) للعام المالي 2022 بلغت مبلغ وقدره (28,026,986,066) ريال ثمانية وعشرون مليار وستة وعشرون مليون وتسعمائة وستة وثمانون ألف وست وستون ريال وبنسبة زيادة بلغت (45%) عن المقابل لعام 2021 والذي بلغ حصيلة هذا المورد مبلغ وقدره (19,367,188,000) ريال تسعة عشر مليار وثلاثمائة وسبعة وستون مليون ومائة وثمانية وثمانون الف ريال، وبنسبة نمو زيادة مقدارها (23%) عن الربط التقديري للعام 2022، حيث أن ما تم اعتماده كربط تقديري لهذا المورد بلغ مبلغ وقدره (22,863,987,887) ريال اثنين وعشرون مليار وثمانمائة وثلاثة وستون مليون وتسعمائة وسبعة وثمانون الف وثمانمائة وسبعة وثمانون ريالاً.

وأشار التقرير بأن نسبة الزيادة للموارد المالية للوحدات الإدارية بالمقارنة بين العامين 2022، 2021 وكذا زيادة نسبتها مقارنة بالربط المقدر لنفس العام تعطي مؤشراً ايجابياً لزيادة نمو تلك الموارد خلال العام 2023.

مشيراً إلى قيام الوزارة بإعداد الدراسات والبحوث واجراء التحليل والتقييم للموارد (المحلية والمشتركة على مستوى المحافظات) خلال السنوات السابقة سواءً من حيث دراسة مستويات تحصيل تلك الموارد ومقارنتها بالمبالغ المقدرة في موازناتها السنوية، أو من حيث دراسة أساليب وطرق التحصيل بالإضافة إلى تقويم كفاءة التحصيل للموارد المالية ميدانياً ومعرفة العوامل الإدارية المؤثرة في كفاءة التحصيل والذي بموجبه تقوم الوزارة بإبلاغ الوحدات الإدارية بالنتائج، ومعرفة الصعوبات والمعوقات والاختلالات ووضع الحلول والمقترحات الهادفة لتطوير وتحسين إدارة الموارد المالية المحلية والمشتركة بأنواعها المختلفة بما يسهم في تحقيق اهداف التنمية المحلية.

يجب بذل المزيد من الجهود سواءً في السلطة المركزية أو السلطات المحلية في المحافظات للعمل على توحيد الرؤى في تحقيق التنمية المحلية

وأوضح التقرير بأن من ضمن الإجراءات التي تبذلها الوزارة في تحسين تحصيل وتنمية الموارد المالية للوحدات الإدارية ما يلي:-

أولاً- عقد لقاء موسع لمدراء عموم الموارد المالية والواجبات الزكوية للمحافظات المحررة أواخر العام الماضي 2022 بالعاصمة المؤقتة عدن حول تفعيل الموارد المحلية والمشتركة للسلطات المحلية بكفاءة وفاعلية والتي كانت من ابرز مخرجاته عددٌ من المحاور المتعلقة حول تنمية هذه الموارد والتي يجري متابعة تنفيذها بصورة مستمرة.

ثانياً:- عملت الوزارة خلال العام 2022 الرفع بمشروع قرار تعزيز تحصيل وتنمية الموارد الذاتية للوحدات الإدارية والذي بموجبه أُصدر قرار مجلس الوزراء رقم (73) لعام 2022 بشأن تعزيز تحصيل وتنمية الموارد الذاتية (المحلية- المشتركة) للوحدات

3,4 مليار ريال حصص الوحدات الإدارية من الموارد العامة المشتركة خلال 2022

الإدارية. متضمناً عددٌ من الإجراءات المنظمة لسير عملية التحصيل والتوريد لهذه الموارد.

ثالثاً:- التنسيق مع المنظمات في تنفيذ دورات تدريبية لقيادات السلطات المحلية في مجال الموارد المالية المحلية المساهمة في تنمية تلك الموارد..

وأوضح التقرير بأن تلك الإجراءات وغيرها تُعد خطوات إيجابية لمعالجة الاختلالات ومكامن القصور في عملية التحصيل والتوريد للموارد الذاتية للسلطة المحلية، والعمل على رفع زيادة تلك النسب لتحقيق كفاءة الأداء المؤسسي والمالي ودعم تعزيز قدرات السلطات المحلية للقيام بواجباتها ومهامها على الوجه الأمثل.

وفي هذا السياق أشار التقرير على ان العمل بهذه الخطوات والإجراءات يأتي انفاذاً للمنظومة التشريعية للسلطة المحلية وقرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن والعمل على تخصيص تلك الموارد للأغراض المحددة لها وفقاً للقوانين التي الزمت الوحدات الإدارية في حكم المادة (125) الفقرة (أ) والتي تنص على ((تخصص حصيلة جميع الموارد المنصوص عليها في المادة (123) لأغراض تمويل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يجوز انفاقها أو جزء منها لأغراض حزبية)).

وشدد التقرير على بذل المزيد من الجهود سواءً في السلطة المركزية أو السلطات المحلية في المحافظات للعمل على توحيد الرؤى في تحقيق التنمية المحلية وتمكين الوحدات الإدارية من حصولها على جميع مواردها لتتمكن من اعداد خططها وتنفيذ مشاريعها التنموية التي تعود بالنفع على المجتمع المحلي.

وأشاد التقرير بدور الوحدات الإدارية في المحافظات المحررة في تنفيذ القرارات واللوائح المنظمة لذلك، للعمل على رفع المحصلة الإيرادية لهذه الموارد وتسخيرها لما يخدم تلك الوحدات وبحسب ما هو مخول لها قانوناً.

قامت وزارة الإدارة المحلية بقيادة معالي الوزير حسين الأغبري خلال العام الماضي 2022 بإبلاغ البنك المركزي اليمني- عدن بتحويل حصص الوحدات الإدارية (المحررة) من الموارد العامة المشتركة بمبلغ إجمالي وقدره (3,444,939,956)، وذلك ما تم تحصيله من موارد عامة مشتركة خلال العامي 2022 و2021.

وأشار التقرير بأن ما تم تحصيله من موارد عامة مشتركة خلال العام 2022 مبلغ وقدره(1.738.050.544) ريال وبنسبة نقص (16%) عن المقابل من العام 2021 والتي بلغت فيه حصيلة الموارد العامة المشتركة مبلغ وقدره (2,075,497,000) ريال، في حين أن الربط التقديري لهذا المورد تم تقديره بمبلغ وقدره (14,818,047,000).

وبحسب التقرير فأن النقص في اجمالي الموارد العامة المشتركة المحصلة العام الماضي، جاء نتيجة عدد من العوامل على رأسها توقف بعض شركات الطيران عن مزاولة نشاطها خلال العام الماضي، وتأخير البعض منها عن سداد التوريد للرسوم المضافة على تذاكر المغادرين من مطارات الجمهورية عبر تلك الشركات بصورة شهرية ومنتظمة والمحدد بمبلغ ألف ريال لكل مغادر

وأشار التقرير إلى التأثير السلبي لدى بعض الجهات الحكومية من قرار السماح للشركات الناقلة للنفط بتفريغ حمولاتها بميناء الحديدة وفقاً لاتفاق الهدنة مع مليشيات الانقلاب الحوثية، موضحاً بان الرسوم المفروضة على المشتقات النفطية المستوردة تُعد من اهم المورد لتلك الجهات والذي حددها القانون بـ (30%) من مواردها تعود لصالح الوحدات الإدارية (الموارد العامة المشتركة).

أيضا ومن أبرز الأسباب في تراجع الموارد العامة المشتركة وفق التقرير يأتي سيطرة مليشيا الانقلاب الحوثية على مورد الاتصالات بحكم بقاء مقرات شركات الاتصالات في صنعاء حيث تقوم تلك الشركات بتوريد الرسم المضاف على خدمات الهاتف النقال للمشتركين والمحدد بـ (5%) من قيمة استهلاك خدمات الهاتف النقال.

ويقول التقرير بأن هذه الشركات تقوم بتوريد الرسوم إلى البنك المركزي - صنعاء، في مخالفة لقانون السلطة المحلية واللوائح المنفذة له والقرارات النافذة التي يأتي من ضمنها القرار رقم (10) لعام 2021 .بشأن ضبط تحصيل وتوريد الموارد العامة المشتركة المحصلة من قبل شركات الاتصالات.

وبين التقرير بأن الوزارة قد أولت العاصمة عدن أهمية خاصة عند الرفع لمجلس الوزراء بمشروع اقتراح توزيع الموارد العامة المشتركة بمنحها معيار خاص (المعيار الطارئ) كونها العاصمة ومنحه نسبة محددة تنفرد بها دون غيرها من الوحدات الإدارية. كون ما تواجهه العاصمة المؤقتة عدن من ضغط سكاني وموجة نزوح، واحتياجاتها لعددٌ من الخدمات وغيرها من الأمور التي تواجهها العاصمة عدن.

وفي حين يشير التقرير إلى وجود صعوبات ومعوقات لعملية التحصيل والتوريد لهذا المورد، الا انه يؤكد على بذل وزارة الإدارة المحلية جهوداً كبيرة لضمان توريد كافة أنواع الموارد العامة المشتركة إلى حساباتها طرف البنك المركزي عدن ومتابعة كافة الجهات التي تقوم بالتحصيل انفاذاً لقوانين السلطة المحلية واللوائح المنفذة لها وقرارات مجلس الوزراء والتي كان اخرها القرار رقم(11) لعام 2021 بشأن ضبط تحصيل وتوريد الموارد العامة المشتركة للسلطة المحلية المحصلة من الصناديق ومقترحات تفعيل تحصيلها بكفاءة وفاعلية.

مشدداً على ضرورة إلتزام جميع الجهات بتوريد جميع أنواع هذه الموارد لكون عدم الالتزام بالتوريد يؤثر سلباً لدى الوحدات الإدارية حيث تكمن أهمية هذا المورد في إسناد الوحدات الإدارية لتمويل خططها ومشاريعها (الاقتصادية، والاجتماعية) التنموية وفقاً لحكم المادة (124) الفقرة ج من قانون السلطة المحلية. وغيرها من المواد في اللوائح الخاص بقانون السلطة المحلية.

وزارة المالية تشارك في ورشة عمل حوكمة الميزانية العامة بالأردن

شارك فريق من وزارتي المالية والتخطيط والبنك المركزي اليمني وفريق وزارة التخطيط، في ورشة عمل حول: تعزيز الحوكمة المالية وحوكمة الميزانية العامة، التي انعقدت في العاصمة الأردنية عمان، خلال الفترة من 7 حتى 9 مارس الجاري، ضمن مشروع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتعزيز الصمود الاقتصادي في اليمن.

وتضمنت الورشة أنشطة بناء الكفأت الضريبية والدعم الفني وتبادل الخبرات مع الدول الأقران بما في ذلك المبادئ الأساسية للحوكمة الضريبية، ونظرة عامة على التحديات الحاليه للسياسة المالية العامة في اليمن، والتركيز على تعبئة الايرادات المحليه والقواعد والمؤسسات الضريبية.

وعقد المشاركون على هامش ورشة العمل طاولة مستديرة لصانعي السياسات اليمنيين ومسؤولي المنظمات والخبراء الدوليين لمناقشة السبل الممكنة للمضي قدما على صعيد السياسات والمؤسسات الضريبيه اليمنيه بالأعتماد على الادلة الدوليه المقدمه خلال الندوه مع مراعاة خصوصيات الوضع الحالي في اليمن.

حضر الورشة كلا من السيد آلان دي سير نائب مدير قسم الشؤون الاقتصاديه في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والسيد جواو توفار جاليس أستاذ مساعد في الاقتصاد الكلي في جامعة لشبونه، والسيد د.زيليكو بو جيتتش كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، والسيد كريستوف أندريه خبير إقتصادي أول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى خبراء في شؤون السياسات في مركز التنمية العالمية.

اليمن يشارك في اجتماع الهيئات المالية العربية بالرباط

شارك وزيرا التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، والمالية سالم بن بريك، ومحافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب، ومدير مكتب رئيس الوزراء المهندس أنيس باحارثة، في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية التي تستضيفها العاصمة المغربية الرباط.

ورحب رئيس الوزراء بالمملكة المغربية في كلمته نيابة عن ملك المغرب محمد السادس، بالوفود المشاركة.. مؤكداً على أهمية تعزيز أوجه التكامل والاندماج التنموي، ودعم الجهود الإنمائية العربية.

وناقشت الاجتماعات، مواضيع تنسيق مواقف الدول العربية تجاه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وتبادل التجارب حول دور السياسة المالية في تعزيز الأمن الغذائي، والدليل الإرشادي حول أدوات التمويل المستدام السيادية والمقدم من صندوق النقد العربي.

كما ناقشت الاجتماعات بمشاركة وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، ورؤساء الهيئات المالية في الدول العربية التي تشمل كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، وصندوق النقد العربي، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، ورقة عمل حول تحسين أداء المؤسسات والشركات الحكومية مقدمة من مجموعة البنك الدولي، وورقة عمل حول تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية في الدول العربية مقدمة من صندوق النقد الدولي.

ضبط أجهزة كشف معادن وطائرة درونز في جمرك شحن

بحسب توجيهات معالي وزير المالية الأستاذ/ سالم صالح بن بريك، ومتابعة مستمرة من رئيس المصلحة الأستاذ عبدالحكيم القباطي، وفي تعاون مشترك بين رجال الجمارك والشرطة العسكرية في جمرك شحن، تمكن موظفوا الجمارك من ضبط أربعة أجهزة كشف معادن أمريكية الصنع وطائرة درونز.

وتأتي هذه الضبطية بعد ضبطيات أخرى في الجمرك لهذا العام.

هذا وقد صرح مدير عام جمرك شحن الأخ سالم عقيل بأن تهريب هذه الأجهزة يشكل خطورة ويمكن استخدامها في الكشف عن الآثار وتهريبها. كماتسبب تدمير الموروث التاريخي الأثري للشعب اليمني بشكل خاص وللبشرية بشكل عام، ويمكن استخدام الطيران الدرونز لأغراض عسكرية وتهديد الأمن الوطني.

المالية
Al-Maliah

رئيس الوزراء يعقد اجتماع مشترك لوزارتي الدفاع والمالية ورئاسة الأركان

عقد رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً مشتركا لقيادة وزارتي الدفاع والمالية، ورئاسة هيئة الأركان العامة.

جرى خلال الاجتماع، بحضور وزيري الدفاع الفريق محسن الداعري والمالية سالم بن بريك، ورئيس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المشتركة الفريق صغير بن عزيز، استعراض الاحتياجات اللوجستية للحفاظ على الجاهزية العسكرية، تنفيذا لتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي.

وتطرق الاجتماع إلى الأوضاع الميدانية والعسكرية في جبهات القتال ضد مليشيا الحوثي الإرهابية مع استمرار رفض المليشيا لكل دعوات التهدئة، وخيارات الدولة والحكومة للتعامل مع مختلف المستجدات.

وجدد رئيس الوزراء التأكيد على التزام الحكومة بإيلاء كل الاهتمام والرعاية بالمؤسسة العسكرية والأمنية وتوفير كافة الامكانيات من اجل قيامها بالأدوار والمهام المناطة بها على الوجه الأمثل.. مشيرا إلى انه سيتم وضع معالجات لكل الإشكاليات التي سادت في الفترات السابقة.

ووجه رئيس الوزراء بتوفير الاحتياجات الضرورية للقوات العسكرية والأمنية وتنظيم أوضاع الجبهات.. مؤكدا على ضرورة التحلي بأعلى مستويات الاستعداد والجاهزية القتالية، والاستعداد لكل الاحتمالات والخيارات لإنهاء الانقلاب واستكمال استعادة الدولة.

البنك المركزي يحذر بشأن الودائع المصرفية

تابع البنك المركزي ما تم نشره من إعلانات في وسائل التواصل الاجتماعي من قبل بعض مؤسسات الصرافة، بشأن قبول الودائع المصرفية وتوزيع أرباح للعملاء.

وفي هذا الصدد يؤكد البنك المركزي للجمهور بأن شركات ومنشآت الصرافة، يقتصر نشاطها وفقاً للقانون على بيع وشراء العملات الأجنبية والحوالات المالية فقط، وسيتم اتخاذ الإجراءات العقابية بحق المؤسسات المخالفة.

كما يهيب البنك المركزي بالجمهور الكريم التنبه إلى عدم الاحتفاظ بأي نوع من الحسابات المصرفية لدى مؤسسات الصرافة، وأن البنوك هي المخولة وفقاً للقانون في ممارسة هذا النوع من الأعمال المصرفية.

رجل دولة من الطراز الأول

كتب/ د. علي القحطاني*

هذه الشخصية تمثلت في رجل قوي الإيمان، ثابت العزيمة، خالص الإرادة، صافي النية، ونقي السيرة، أنه الشخصية القيادية الفذة الأستاذ/ سالم بن بريك وزير المالية.

إن صدق الشهادة لعمل هذه الشخصية الجنوبية القائد الإنساني تقتضي من مواكبي وراصدي حركة تاريخه في وزارة المالية، إن يتحدثوا بالقول الصادق والنزيه،بأن الأستاذ/سالم بن بريك وزير المالية رائد وحكيم منذ اللحظات التي تولى فيها القيادة والمسئولية بتعيينه وزير للمالية، متعهد إن يعمل بجد وإخلاص وأمانة ووفاء لإحداث التحول والتغيير في مضمار العمل القيادي في إدارة شؤون وزارة المالية بعيداً عن المجاملة والرشوة والمحسوبية.

وعرفناه أكثر وأكثر إثناء تكريمه يوم الثلاثاء الموافق 23/5/2023 بتعامله بإحساس وطني شفاف ورفيع المستوى مع اللجنة التنسيقية العليا للمعينين أكاديمياً الذين تم نقل رواتبهم بنظام الخفض والأضافة، وكذلك من خلال تعامله مع مستشاره ووكلاءه ومدراء عموم وموظفين ديوان وزارة المالية، حقاً رجل دولة من الطراز الأول.

ولذا فإن كل ما ذكر عن هذه الشخصية هو بعض من تأكيد الإقرار بالحق والصدق لهذا القيادي, وجزء من واجب الاعتراف الوطني النزيه بدوره الرائع في التعامل مع كل القضايا في الوزارة .

فهل من لغة غير الصدق والوفاء والعرفان يمكن التحدث عن هذه الشخصية فهو يستحق التكريم بجدارة ويستحق إن نتحدث عنه بفخر واعتزاز لكل الأجيال تبدأ بسنوات التحدي عندما تولى منصب وزير المالية في ظروف غير مستقرة، ورغم ذلك لا يوقفه تخويف أو رعب المسئولية والقيادة ولا يثنيه جحود الناقمين.

يمضي واثق حكيم، بشجاعة وتسامح ويقف مع كل مظلوم وخاصة المظلومين المعينين أكاديمياً الذين قضوا أكثر من عقد ونصف من الزمن في تأدية محاضراتهم في كليات جامعات عدن ولحج وأبين وشبوة دون مقابل .

الأستاذ سالم بن بريك وزير ناجح زاخر بالتفوق والنجاحات المتلاحقة.. وأننا نجد فيه الإشادة بحدسه الذكي واهتمامه وإخلاصه لعمله القيادي في الوزارة الذي يستحق بكل جدارة كل الثناء والعرفان.

*نقلا عن عدن الغد

المالية
Al-Maliah

إيران وليبيا تراجعتا عن تطبيقه بسبب اثاره المدمرة..

مركز كارنيغي يحذر من كارثية قانون (منع التعاملات الربوية)

سلط (مركز كارنيغي للدراسات) الضوء على التحديات التي تواجه الاقتصاد الهش في اليمن الذي يشهد حربا مدمرة منذ ثمان سنوات.

وقال المركز إن الصراع وتغير المناخ أثر على قطاعي الزراعة والمصارف في اليمن لدرجة تُهدد سبل عيش اليمنيين، غير أن العودة لزراعة البُن تُعد خطوة في المسار الصحيح.

ونشر المركز -ثلاث وجهات نظر لخبراء يمنيين في مجال الاقتصاد والزراعة- بخصوص الاقتصاد اليمني والتهديدات التي تواجه سبل عيش اليمنيين.

وأشار إلى أن سنوات من الصراع- والإدارات المتنافسة التي أقيمت في صنعاء وعدن- جنبًا إلى جنب مع آثار تغير المناخ، وضعت الاقتصاد اليمني في حالة هشة، ما أثر على اليمنيين على مختلف أطيافهم الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي أرغمهم على إجراء تعديلات وتغييرات على أعمالهم فقط من أجل البقاء والاستمرار.

في المقال الأول، يحلل محمد علي ثامر قانونًا صدر مؤخرًا من مليشيا الحوثي المدعومة من ايران يهدف إلى حظر ما أسماه المليشيات "المعاملات الربوية" في اليمن. واستكشاف أوجه القصور الهيكلية للقطاع المصرفي اليمني.

يرى ثامر أن هذا القانون سيعقد تعاملات البنوك مع المؤسسات المالية الدولية ويهدد الأطر القانونية التي تحافظ على حقوق المستثمرين وأموالهم وودائعهم، ما قد يؤدي في النهاية إلى توجيه ضربة قاتلة للاقتصاد ما لم يتم إجراء تعديلات مناسبة.

منع التعاملات الربوية

وتوقع أن يؤدي قانون منع التعاملات الربوية في اليمن إلى زعزعة المراكز المالية للبنوك وقد يعرضها للحجر والإفلاس.

وأشار إلى أن مجلس النواب اليمني أقر قانون منع التعاملات الربوية في مارس الماضي وضمَّ القانون 13مادة هَدَفَت لتحريم المعاملات الربوية بكافة أشكالها الظاهرة والمستترة في جميع التعاملات التجارية والمدنية التي تُجرى بين الأشخاص (الطبيعيين، والاعتباريين)، ووجّه بالأساس نحو التعاملات البنكية في البنوك التجارية والإسلامية؛ متجاهلاً التحذيرات التي أطلقها خبراء لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، والباحثين والمتخصصين في الشأن الاقتصادي والمصرفي بأن سريانه سيؤدي لانهيار وإغلاق البنوك، لكونه سيضعف مراكزها المالية المُتعثرة أصلاً منذ تسع سنوات عن دفع ودائعها، رغم انتهاجها سياسة الدفع بالتقسيط بشكل مبالغ بسيطة وبفتراتٍ زمنيةٍ مُتباعدة.

ونظراً لثامر فإن هذه التداعيات المحتملة والتحذيرات المتتابعة تدعو للتساؤل بشأن ما إذا كان سيتم التراجع عن قانون منع التعاملات الربوية كما حدث في إيران وليبيا عندما لمستا الضرر الواقع على اقتصاديهما أم أن الوضع سيستمر كما هو عليه حالياً.

هل نحن مقبلون على إغلاقٍ للبنوك؟

وفقا للتقرير فإن الدلائل والوقائع وآراء المتخصصين في الشأن المصرفي تؤكد على احتمال إغلاق البنوك. نظراً لكون البنوك ستصبح عاجزةً عن دفع ودائعها، ولن تستطيع تغطية نفقاتها؛ إلا إذا نوّعت استثماراتها كالاستثمارات العقارية- مثلما توجّه بنك التسليف التعاوني والزراعي مؤخراً-نحو الاستثمارات الصناعية والتجارية؛ الأمر الذي سيخلق مشكلةً قانونية تتمثل بحظر ممارسة هذه الأنشطة، بناءً على المواد (22، 21، 20) من قانون البنوك رقم(38) لعام 1998، ما سيتوجب إنشاء شركاتٍ تابعة ستحتاج للوقت والمال والخبرة؛ وهذا الأمر سيثقل كاهل البنوك، ومن ثم سيعرضها للإفلاس والإغلاق.

كيف سيؤثر تطبيق القانون على اقتصاد اليمن؟

ويرى أن تطبيق هذا القانون سيؤثر على الوضع الاقتصادي الهش في البلد، وعلى زيادة الأوضاع المعيشية سوءاً، وسيلتهم 1,7تريليون ريال؛ (3,3)مليار دولار إجمالي استثمارات البنوك في الدّين العام البالغ 9 تريليونات ريال يمني؛ (17.4)مليار دولار، و 3,9 تريليون ريال؛ (7,5)مليار دولار إجمالي الأرصدة المودعة كاحتياطيات تخص البنوك، وهيئات التأمينات، وشركات الاتصالات والبريد.

وبحسب ثامر فإن القانون

ينص على استراتيجيةٍ وطنيةٍ لسداد الدَّين العام، لا يُعرف متى ستنفذ ولا آلية عملها.

سيعمل هذا القانون أيضاً على إيقاف القروض بمختلف أنواعها؛ فمن المنطق ألا تمنح أي جهة أموالها إذا كانت لن تحصل على عوائد، وسيؤدي ذلك لانكفاء البنوك على حالها، واتخاذها سياساتٍ تقشفية أبرزها الاستغناء عن الكثير من كوادرها؛ الأمر الذي سيزيد معدل البطالة البالغ 14في المئة من إجمالي القوى العاملة عام 2022، أو 32 في المئة بحسب دراسةٍ موَّلتها اليونيسيف، أضف إلى ذلك عجز الحكومة، بشقيها في صنعاء وعدن، عن دفع مرتبات موظفيها البالغ عددهم 1.3مليون موظف منذ 2016.

ولفت إلى أن المؤشرات الدولية وأبرزها تقرير خبراء لجنة العقوبات تشير إلى أن 17مليوناً من اليمنيين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن هذه الأرقام يتضح لنا أن هذا القانون سيزيد الطين بلَّة، حيث سيتحول الشعب اليمني إلى أكبر تجمعٍ سكاني في العالم يُعاني الجوع والفقر، مالم يتجه اليمنيون نحو تحقيق السَّلام في وطنهم، وإيقاف العمل بهذا القانون

واعتبر إصدار هذا القانون ضربةً قاضية لما تبقى من القطاع الاقتصادي اليمني، والمصرفي بشكلٍ خاص، لكونه سيخلق عقباتٍ كثيرة في تعامل بنوكها مع المؤسسات المالية الدولية، والأطر القانونية للمحافظة على حقوق وأموال المودعين والمستثمرين فيها، وطرق معالجة الدَّين العام في ظل الحرب الدائرة منذ عام 2014، وتغلغل الفساد في أوساط الحكومة، وعدم اتخاذها سياساتٍ اقتصاديةٍ مدروسة قبل تنفيذها.

الحرب والتغير المناخي ومستقبل المزارعين

من جانبه يقول الخبير عبدالله علي إن أزمة تغير المناخ قد تدفع القطاع الزراعي في اليمن الذي يعاني أصلا من تبعات الحرب إلى نقطة الانهيار.

وقال إن اليمنيين الذين يعملون في القطاع الزراعي يشكلون الشريحة الأوسع في البلاد. فهي المصدر الأول للدخل لـ73.5 في المئة من السكان، سواء بصورة مباشرة من خلال الأنشطة الزراعية أو غير مباشرة من خلال الأنشطة ذات العلاقة بالخدمات والتجارة أو التصنيع، وتساهم الزراعة بنحو 80 في المئة من الدخل القومي اليمني، وتوفر فرص عمل لنحو 54 في المئة من القوة العاملة في أنحاء البلاد.

وأفد بأن اليمن بعد تسع سنوات من الحرب لا يزال بعض المزارعين يكافحون في زراعة المحاصيل الزراعية المتنوعة لتأمين الغذاء لأفراد عائلتهم، على الرغم من غياب الإمكانيات والتحديات التي يواجهونها في بلد تشهد حرباً أهلية تدخلت فيها دول خليجية وعربية وإقليمية تسببت بمقتل مئات الآلاف من المواطنين ونزوح الملايين وخلفت أسوأ أزمة إنسانية في العالم إذ يحتاج ما يقرب من 21 مليون شخص، أي أكثر من 66 في المئة من إجمالي عدد السكان، إلى مساعدات إنسانية وحماية.

ولفت إلى أن المزارعين يواجهون في اليمن تحديات جمة، إذ شهد القطاع تدهورا كبيراً نتيجة القصف والحصار المفروض على البلاد من قبل قوات التحالف الذي تقوده السعودية. حيث كشفت وزارة الزراعة والري في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً أن إجمالي الخسائر الناجمة عن الحرب والحصار، الذي لحق بالقطاع الزراعي، بلغ 111 مليار و 279 مليون و 271 ألف دولار خلال السنوات الماضية.

ووفقاً للتقرير يشكو المزارعون في البلاد من ارتفاع أسعار الوقود، وغلاء الأسمدة، والمبيدات الزراعية، ومضاعفة الضرائب والجمارك الحكومية التي تفرضها السلطات المختلفة.

ومؤخراً التغيرات المناخية التي بدأت مؤشراتها في ارتفاع وتيرة موجة الجفاف يشير إلى أن ذلك انعكس سلباً على المحاصيل وتراجعها مقارنة بالسنوات الماضية، وهو ما سينعكس بصورة مباشرة على العاملين في الزراعة، وتوسيع دائرة المجاعة مع غياب البدائل، وتدهور الاقتصاد الوطني وإغلاق معظم المؤسسات الاقتصادية الكبرى أبوابها وانقطاع رواتب الموظفين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

إنقاذ القطاع الزراعي

ينصح الخبير الاقتصادي اليمني رشيد حداد بضرورة إنقاذ القطاع الزراعي، وتقديم الدعم العاجل قائلاً إن العمل في الزراعة ودعم المزارعين في اليمن هو الحل للحد من تردي الأوضاع المعيشية، فهي تساهم في الحد من البطالة والفقر وتحسن الظروف الاقتصادية، على وجه الخصوص لسكان المناطق الريفية الذين يمثلون نحو 75 في المئة من السكان في اليمن.

وطبقاً للتقرير فإنه في الوقت الراهن مع غياب الدولة والانقسام السياسي الحاصل نتيجة لاستمرار الحرب، يمكن للمنظمات الدولية العاملة في البلاد أن تساهم في إنقاذ الزراعة عبر توفير الدعم، وتسهيل الحصول على الإمكانيات الزراعية، وتوفير الطاقة البديلة، والاستفادة من أنظمة حصاد المياه، والتوسع في الزراعة المطرية وذلك من شأنه أن يساهم في إنقاذ العاملين في الزراعة من شبح الفقر.

وذكر "في حال قادت أي مفاوضات سياسية مقبلة بين الأطراف المتنازعة في البلاد وهي تبدو قريبة الأجل، خاصةً عقب الاتفاق المفاجئ بين السعودية وإيران، باعتبارهما الدولتين اللتين تملكان قرار إيقاف حرب اليمن. ففي حال تم إدراج ملف الزراعة في قائمة المفاوضات وأجندات عملية بناء السلام سوف ينعكس هذا بصورة إيجابية على القطاع الزراعي والمزارعين.

ويمكن القول إن من شأن توفير الدعم والاهتمام بالقطاع الزراعي أن يساهم في زيادة الدخل، وخلق فرص العمل، وتحسين الأمن الغذائي".

القات رفيق التصحر

وأشارت مقالة بحثية أعدها عبده بكري أن "كمية تصدير البن بين اليمن والعالم، في مطلع القرن الـ 18، وصلت لقرابة 20 ألف طن في العام".

هذا التراجع الذي نشهده الآن في إنتاج البن اليمني جاء بسبب انتشار زراعة شجرة القات المخدرة التي يتعاطاها معظم اليمنيين وتحقق عائدات مادية طائلة للمزارعين.

ولفتت إلى نبتة القات تستهلك ما لا يقل عن نصف المياه المستخرجة جوفياً للأغراض الزراعية، ما ينذر بارتفاع التصحر إلى 97 في المئة من الأراضي اليمنية، والذي يبلغ حاليا نحو 90 في المئة. وفقا للإدارة العامة للغابات والتصحر.

وقال إن مساحة زراعة نبتة القات زادت في العقود الأخيرة على حساب شجرة البن حيث تراجعت الأخيرة بمقدار 415 هكتارًا، حيث تقلصت الأراضي المزروعة بالبن من 33,959 ألف هكتار في العام 2015، إلى نحو 33,544 ألف هكتار في أواخر 2017، حسب تقرير موقع حلم أخضر.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، تراجع إنتاج البن بمقدار 490 طنا سنوياً، حيث أنتج البلد في العام 2015 19,257 طنا وتراجع إلى 18,856 طنا في العام2017.

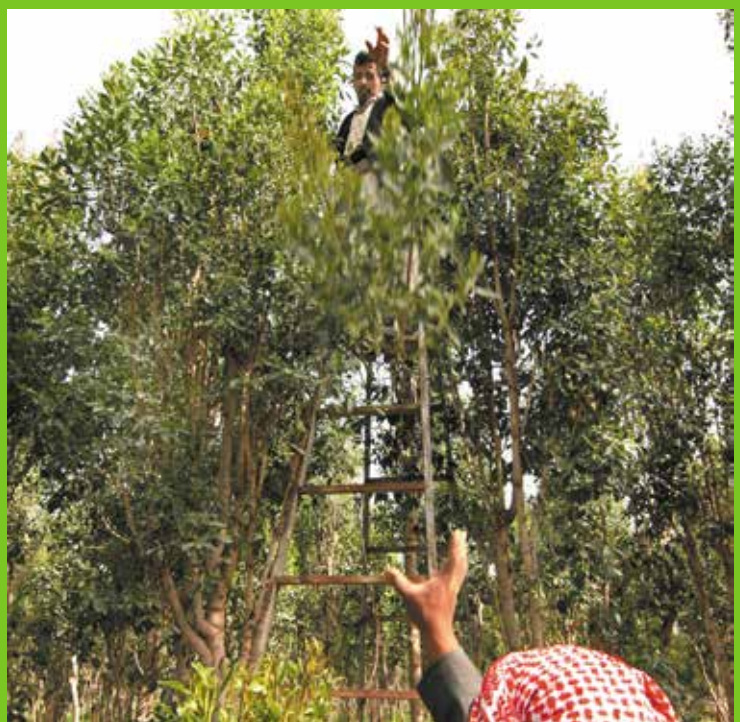

تكريم وزير المالية بدرع نقابة المصارف والبنوك

كرمت النقابة العامة للمصارف والبنوك والتأمينات والاعمال المالية والتجارية، معالي وزير المالية سالم صالح بن بريك، بدرع النقابة.

وقدم رئيس النقابة حامد عمر باحويرث درع الوفاء لمعالي وزير المالية سالم صالح بن بريك، في مقر الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن، مؤكدا ان هذا التكريم جاء تقديرا لجهود معالي الوزير.

جرت عملية التكريم بحضور نائب رئيس نقابه الخدمات الاستاذ مياد سالم.

اليمن تشارك في اجتماع مجموعة العمل المالي

شاركت الجمهورية اليمنية، في الاجتماع العام السادس والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المختصة بشؤون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، المنعقد في مملكة البحرين، بوفد يترأسه نائب وزير المالية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هاني وهاب.

وتناول الاجتماع خلال الفترة من 20 وحتى 25 مايو الفائت، أبرز المواضيع ذات الصلة بعمل المجموعة كالمسائل الداخلية والتقييمات الدولية.

كما عقد على هامش الاجتماع العام، عدد من الاجتماعات الفرعية لفرق العمل، مثل اجتماع لجنة المخاطر، واجتماع منتدى وحدات المعلومات المالية، واجتماع منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب، واجتماع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، واجتماع فريق عمل التقييم المتبادل، تم على إثرها الرفع بعدد من التوصيات المهمة وإقرارها بعد مناقشتها.

مجلس القيادة الرئاسي.. حصاد عام من الإنجازات

ارتفاع إجمالي الايرادات العامة إلى تريليونان و703 مليار ريال

على مدى عام كامل من تشكيل مجلس القيادة الرئاسي بموجب اعلان نقل السلطة، ظل زخم السلام عاليا على نحو غير مسبوق، كأسمى اهداف المجلس، بدءا بوفاق داخلي بين كافة المكونات المناهضة للانقلاب التي انتقلت من مربع الصدامات المسلحة، إلى حوارات بناءة من اجل انهاء المعاناة الإنسانية، واستعادة مؤسسات الدولة سلماً أو حرباً.

في اول خطاب له باسم مجلس القيادة الرئاسي في الثامن من أبريل نيسان 2022، وعد الرئيس رشاد العليمي، الشعب اليمني بالعمل على انهاء الحرب، واحلال السلام، قائلا ان المجلس الوليد " هو مجلس سلام، الا انه ايضا مجلس دفاع وقوة، ووحدة صف، مهمته الذود عن سيادة الوطن وحماية مواطنيه".

وعملاً بالعهد والوعد، قدم المجلس الرئاسي والحكومة مثالا فريدا في الانحياز لمصالح الناس، والتخفيف من معاناتهم في كافة انحاء البلاد، فكانت اطول هدنة انسانية منذ بداية الحرب.

كان الأمل وفقا لاجندة المجلس، تعظيم الفوائد بما في ذلك دفع رواتب جميع الموظفين وفقا لموازنة 2014، بموجب اتفاق ستوكهولم، وتوسيع وجهات السفر من مطار صنعاء الدولي داخليا وخارجيا، قبل ان تختار المليشيات الحوثية العودة إلى خيار التصعيد، وهو خيار باء بالفشل مع ابقاء الهدنة سارية من طرف واحد، وباب الامل مفتوحا على مصراعيه امام جهود السلام العادل والمستدام، السلام المستند إلى الارادة الشعبية، والاجماع الوطني..السلام الذي ينهي معاناة المحتجزين، والنازحين، واللاجئين، و يعزز قيم العدالة والمواطنة المتساوية، والحقوق والحريات.

السير على قاعدة الشراكة والتوافق الوطني

خلال 12 شهرا الماضية، حافظ مجلس القيادة الرئاسي على عقد اجتماعاته الحضورية او الافتراضية الدورية، عند مستواها الاعتيادي وبواقع اجتماع واحد أسبوعيا، رغم التحديات والعقبات، والمحاولات الفاشلة لاستهداف وحدته، وتماسك مكوناته واصطفافها حول هدف استعادة مؤسسات الدولة وانهاء الانقلاب.

ونجح المجلس في تجاوز تلك التحديات المرتبطة بطبيعة التحول غير المسبوق في بنية المؤسسة الرئاسية، وترسيخ حضورها في العاصمة المؤقتة عدن، واعادة بناء هياكلها المختلفة وممارسة مهامها القانونية والدستورية.

وفي هذا السياق استطاع مجلس القيادة الرئاسي الموائمة بين مهامه المتعلقة بتسيير شؤون الدولة، ورسم سياستها وتوجهاتها ووضع المعالجات المدروسة للاوضاع الاقتصادية والخدمية واتخاذ العديد من القرارات الصعبة بموجب قاعدة التوافق، دون اللجوء إلى خيار التصويت منذ ادائه اليمين الدستورية امام مجلس النواب في 19 ابريل من العام الماضي.

اعادة بناء المؤسسات والعمل من الداخل

استقر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة ومؤسساتها المعنية اطول فترة ممكنة في العمل من الداخل، مع استمرار الجهود لاستقرار كافة المؤسسات بعد استكمال ترتيب الاوضاع الأمنية، و اللوجستية التي يعمل عليها مجلس القيادة الرئاسي بدعم من الحلفاء الإقليميين والشركاء الدوليين.

وعلى هذا الصعيد، شرعت مؤسسة الرئاسة في اعادة تأهيل بناها التحتية والانشائية المدمرة ضمن

مجمع معاشيق الرئاسي، والمقرات التابعة لها في العاصمة المؤقتة عدن.

وفي ذات السياق يجري استكمال نشاط عدد من الوزارات في عدن والمحافظات المحررة، والزام قياداتها ومعظم كوادرها الاستقرار في العمل من الداخل.

وبموجب التوجيهات عملت الحكومة على دعم هذا المسار باتخاذ العديد من الاجراءات والقرارات التنفيذية لاستكمال تأهيل وترميم وتجهيز المقرات الرئيسية للوزارات في العاصمة المؤقتة، واعتماد التمويلات والنفقات التشغيلية اللازمة لها.

وخلال العام الجاري سيتواصل استكمال نقل بقية المؤسسات إلى عدن بوصفها حاضنة لقوى الحرية، ورمزا للنصر، وسياجا لمشروع المقاومة، والدولة الشرعية، كما يقول الرئيس العليمي.

ولعل تركيز المجلس منذ اليوم الاول على تفعيل دور السلطة القضائية، واعادة تنظيم القوات المسلحة والامن، يعكس الرؤية الثاقبة، والادراك العميق لأهمية العدالة، واجهزة انفاذ القانون، والقوة العسكرية الرادعة في استعادة هيبة الدولة وجلب السلام المفقود.

لذلك كان تشكيل مجلس القضاء الاعلى من رجال العدالة المشهود لهم بالنزاهة، واللجنة العسكرية والامنية رسالة مبكرة بشان اسس بناء الدولة التي طال انتظارها في ظل مضي المليشيات الحوثية الإرهابية بنهجها الطائش على طريق الدمار والخراب.

الاقتصاد وسبل العيش

ظل الملف الاقتصادي، والمعيشي اولوية مستمرة على طاولة مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، وفي غضون منتصف العام كانت النتائج مدهشة على صعيد تقليص عجز الموازنة والوفاء ببعض الالتزامات الحتمية للمرة الاولى منذ اشعلت المليشات الحوثية حربها التي صنعت واحدة من اسوأ الازمات الإنسانية على وجه الكوكب.

وتبنى مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اصلاحات اقتصادية ومالية، اتاحت تقدما في تيسير دعم الاشقاء المقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار، بما فيها وديعة سعودية اماراتية للبنك المركزي بمبلغ ملياري دولار، اضافة إلى استقطاب تمويلات طارئة بقيمة 300 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.

وساهمت هذه الاصلاحات بتحسن ملموس في مؤشرات الموازنة العامة مع ارتفاع اجمالي الايرادات إلى 2 تريليون، و703 مليار ريال مقارنة بتريليون، و455 مليارا في العام 2021، رغم خروج قطاع النفط عن الامداد منذ اكتوبر الماضي، بسبب الهجمات الإرهابية الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

وانعكست هذه الزيادة في الايرادات العامة، المعززة بتفعيل الدور الرقابي والمحاسبي، ومكافحة الفساد على انتظام دفع مرتبات موظفي الخدمة العامة، والقوات المسلحة والامن والشهداء والجرحى، والمعاشات التقاعدية، ومستحقات البعثات الدبلوماسيّة، والطلاب الدارسين في الخارج للمرة الاولى منذ عام 2014.

كما قادت السياسات النقدية والمالية، إلى الحفاظ على استقرار نسبي للعملة عند 1100-1200 ريالا للدولار مقارنة مع 1700 ريال في العام 2021 مع عدم اللجوء إلى مصادر تضخمية لتمويل الموازنة العامة، رغم الاعتمادات المكلفة لتامين واردات السلع الأساسية المنقذة للحياة.

وافضت هذه السياسات إلى تجسير العلاقة مع القطاع الخاص باعتباره قائدا، و شريكا اساسيا في التنمية، والاعمار، والجهود المشتركة لتخفيف المعاناة الإنسانية، وتحسين سبل العيش، وتوفير فرص العمل.

وفتحت هذه الاصلاحات المؤسسية التي شملت نقل مقر وزارة الدفاع إلى العاصمة المؤقتة عدن، الانتقال إلى تعديلات وزارية وتغييرات في بعض قيادات السلطة المحلية والأمنية ضمن عدد من القرارات الرئاسية، التي استجابت ايضا لاستحقاقات هامة في قطاعات أخرى كالمالية العامة والبنك المركزي، والخدمات بما في ذلك العمل على تحسين كفاءة شركات ومؤسسات الخطوط الجوية اليمنية، والنفط والاتصالات، وادارة المعلومات والاحصاء.

كما افسحت الإصلاحات الهيكلية، إلى تمكين مزيد النساء من صناعة القرار في مجالات ظلت حكرا على الذكور، خصوصا في مجالي القضاء والامن.

وافضت الإصلاحات المؤسسية، إلى إجراءات شاملة في تصحيح سياسات الابتعاث التعليمي الخارجي، وتقييم ومراجعة أوضاع السلك الدبلوماسي، ليشمل إلغاء نحو 29 ملحقية فنية، وعدد من المحلقيات الثقافية، والإعلامية والتجارية، والوظائف المساعدة، واستدعاء اكثر من 100 موظف في البعثات الدبلوماسية لانتهاء فترة عملهم، إلى غير ذلك من القرارات المتسقة والجهود الرئاسية والحكومية لترشيد النفقات غير الضرورية.

البنية التحتية والخدمية

حظي ملف تحسين الخدمات في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة، بجهود مكثفة على مختلف المستويات والقطاعات، بدعم من الاشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة والشركاء الإقليميين، والاصدقاء الدوليين.

ومثلت التدخلات السعودية عبر برنامج تنمية واعمار اليمن، ومركز الملك سلمان للاغاثة الانسانية، ومشروع مسام لنزع الالغام، مدخلا مهما لامكانية احداث الفارق، وانقاذ ملايين الارواح.

بالإضافة إلى مستشفى عدن العام الذي بدأ تقديم خدماته المجانية لنحو 500 ألف شخص سنويا، هناك قائمة طويلة بالمشروعات التي تم الانتهاء من دراساتها استعدادا للشروع بتنفيذها خلال العام الجاري وبإجمالي 400 مليون دولار عبر البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن.

وتقع المشروعات الموجهة لقطاع الطاقة في الصدارة بمبلغ 133.440.00 مليون دولار تشمل انشاء محطة غازية لتوليد الكهرباء في محافظة عدن بقيمة 100 مليون دولار، إضافة إلى إنشاء شبكات الجهد المتوسط والمنخفض في المحافظة بقيمة 33 مليون و440 ألف دولار.

وضمن مصفوفة مشاريع قطاع المياه والبيئة، سيتم تنفيذ محطة تحلية مياه البحر لمدينة عدن، ومشروع تعزيز مصادر المياه باستخدام الطاقة النظيفة بإجمالي 45.500.000 دولار، اضافة إلى مشروعات تطوير مطارعدن وانظمته الملاحية بمبلغ 26 مليون و58 ألف دولار.

وفي قطاع الطرق، يجري الاستعداد لتنفيذ الطريق البحري والتقاطعات المرتبطة به، ومنظومات الانارة بالطاقة الشمسية بمبلغ 64 مليون و531 ألف دولار، بينما بدا العمل في مشروع طريق تعز الكدحة المخا بمبلغ 8 ملايين و600 ألف دولار، وكذا مشروع طريق هيجة العبد الحيوي

الرابط بين تعز والعاصمة المؤقتة عدن، إضافة إلى عدد كبير من مشروعات الطرق والتحسين التي تنفذها الجهات المعنية في الحكومة.

كما تم تسليم الدراسات للشروع بإنشاء مساحات رياضية للشباب في مدينة عدن ومركز لتأهيل الاطفال المعاقين في المحافظة بإجمالي 11 مليون، و 409 الاف دولار.

وفي المنطقة الشرقية سيتم إنشاء وتجهيز المستشفى الجامعي ومركز السرطان بجامعة حضرموت بمبلغ 75 مليون دولار، في حين تمضي الاجراءات لإنشاء مركز الأورام، وتجهيز كلية الطب في محافظة تعز بمبلغ 15.800.00 دولار، و25 مليون دولار على التوالي.

وفي السياق فإن التدخلات الإماراتية الإنمائية بإنشاء سد حسان الاستراتيجي في محافظة أبين البالغ تكلفة مرحلته الأولى 78 مليون دولار، من شانها احداث نقلة نوعية في القطاع الزراعي، ورفع منسوب المياه الجوفية في المحافظة، والعاصمة المؤقتة عدن.

كما ينظر إلى انشاء منظومة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمية بقدرة 120 ميجاوات بتمويل اماراتي، كواحد من المشروعات الحيوية الاسعافية في مدينة عدن.

وفي محافظة المهرة يجري العمل بوتيرة عالية في انشاء مدينة الملك سلمان الطبية والتعليمية كواحد كأكبر المشاريع الخدمية من نوعها في اليمن.

وعلى امتداد المحافظات المحررة بما في ذلك سقطرى وشبوة وابين ومارب، وتعز تستمر التدخلات الإنمائية في قطاعات الطاقة، والنقل، والتعليم، والثروة السمكية، والزراعية، والى غير ذلك من المعونات في مختلف المجالات.

كما تدعم التدخلات الشقيقة برنامجا لبناء القدرات المؤسسية بمبلغ 40 مليون دولار، إلى جانب تنفيذ برنامج للاصلاح المالي والنقدي بالشراكة مع صندوق النقد العربي.

وقد سمح المناخ والزخم الايجابي الذي جاء مع تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، بالمحافظة على تعهدات معقولة لخطة الاستجابة الإنسانية، رغم انشغال العالم بالتوترات المرتبطة بالحرب الاوكرانية، بل ان تدخلات بعض المانحين الدوليين زادت عن مستوياتها السابقة إلى اكثر من مليار دولار للمرة الاولى بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، فضلا عن عودة التنامي في تمويلات دول الاتحاد الاوروبي والمملكة المتحدة، إضافة إلى استئناف الدعم لقوات خفر السواحل، وجهود مكافحة الإرهاب، والتهريب والجريمة المنظمة.

ضمن مصفوفة مشاريع قطاع المياه والبيئة، سيتم تنفيذ محطة تحلية مياه البحر لمدينة عدن، ومشروع تعزيز مصادر المياه باستخدام الطاقة النظيفة بإجمالي 45.500.000 دولار، اضافة إلى مشروعات تطوير مطارعدن وانظمته الملاحية بمبلغ 26 مليون و58 ألف دولار

السياسة الخارجية والتضامن الدولي

في العام الاول من تشكيله، حافظ مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة على وحدة المجتمع الدولي حول القضية اليمنية، التي حملها رئيس وأعضاء المجلس إلى كافة المحافل والتكتلات الاقليمية والدولية.

وفي سبيل ذلك اجرى رئيس مجلس القيادة الرئاسي نحو 8 جولات خارجية التقى خلالها عشرات القادة والزعماء ورؤساء الحكومات حول العالم، في مسعى لتصحيح الصورة المشوهة بشأن سرديات القضية اليمنية والدور المشرف لدول تحالف دعم الشرعية إلى جانب الشعب اليمني، وحرصها على احلال السلام والاستقرار في البلاد.

وقد تبين اثر النشاط الدبلوماسي الرئاسي والحكومي، في الاستجابات الدولية الفورية بمواقف التضامن ازاء مختلف التطورات الوطنية، وعلى وجه الخصوص ادانة تصعيد المليشيات الحوثية وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان، وزعزعة امن واستقرار اليمن والمنطقة كما تجلى ذلك على نحو غير مسبوق في تقرير لجنة العقوبات التابع لمجلس الامن الدولي.

وزير المالية يبحث مع نائب السفير البريطاني آخر المستجدات الوطنية ودعم الاقتصاد اليمني

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة الأردنية عمّان، مع نائب السفير البريطاني كريس بولد، مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية وجهود السلام في اليمن، ودعم برنامج الإصلاحات الشاملة وبناء قدرات وزارة المالية والمصالح التابعة لها لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني والمالية العامة.

وجرى خلال اللقاء مناقشة، التحديات التي فرضتها مليشيا الحوثي الإنقلابية الإرهابية بسبب تصعيدها العسكري واستهدافها موانئ تصدير النفط الخام، وانعكاس ذلك سلبيا على الاقتصاد والحياة العامة للمواطنين والأوضاع العامة في البلاد، وكذا التطرق إلى إمعان الحوثيين في عدم تجديد الهدنة الأممية رغم نتائجها الإيجابية في تخفيف معاناة المواطنين، وتوجهات وجهود الحكومة في تنمية الإيرادات العامة وتحديد أولويات الإنفاق ومواجهة التحديات المختلفة الماثلة أمامها لضمان استقرار وتحسن الاقتصاد والحد من تدهوره.

وشدد اللقاء، على أهمية برنامج الإصلاحات في اليمن بالتعاون وبدعم من صندوق النقد العربي والأشقاء والأصدقاء والداعمين في الإقليم والعالم، وكذا الدعم الفني المقدم من الوكالات الدولية وبمقدمتها منظمة براجما والوكالة الأمريكية للتنمية لدعم قدرات وزارة المالية والمصالح التابعة لها، في سبيل مواجهة المعوقات وتجاوزها والتغلب عليها.

وتحدث الوزير بن بريك، حول آخر المستجدات والجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام في اليمن، ومدى تعامل الحكومة بشكل إيجابي مع تلك الجهود لتعزيز فرص السلام وفتح المنافذ رغم تسبب ذلك بفقدان عوائد مالية وإيرادية كبيرة، وبالمقابل استمرار التعنت الحوثي في تجديد الهدنة وعرقلة مسار السلام وفرض المزيد من المعوقات والتحديات، الأمر الذي يفاقم الأوضاع سوءا ويخلق المزيد من التعقيدات أمام تحقيق السلام.

واستعرض جهود الحكومة ووزارة المالية بدعم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وصندوق النقد العربي وأصدقاء اليمن والجهات المانحة لتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، لما من شأنه الإسهام في استقرار وتحسين الاقتصاد، والمضي قدما نحو تعزيز وتنمية الموارد والمالية العامة واتخاذ الإجراءات المناسبة حول التزام الحكومة بواجباتها في استمرار صرف مرتبات موظفي الدولة المدنيين والعسكريين.

ودعا وزير المالية إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ برنامج الإصلاحات وتقديم المزيد من التعهدات والدعم المالي والفني لمساندة الجهود الحكومية الرامية إلى تخفيف معاناة المواطنين والنهوض بالجوانب الإنسانية والخدمية والتنموية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية.

من جانبه جدد نائب السفير البريطاني، التأكيد على مواصلة بلاده تقديم مختلف أوجه الدعم للشعب والحكومة في اليمن من أجل تجاوز التحديات الاقتصادية والمالية والأوضاع العامة الصعبة الراهنة، وكذا استمرار دعم الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام الشامل والدائم وإنهاء الحرب.

وزارة المالية تشارك في ورشة عمل (إعادة الإعمار) بالأردن

شارك وكيل وزارة الماليه لقطاع التنظيم وحسابات الحكومة خالد البريمي، في ورشة عمل حول الشروط الاساسية لتمويل البنى التحتية في اليمن واعادة الاعمار بعد الحرب، والتي نظمها الاتحاد الاوربي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED.

حضر الورشة على مدى يومين عدد من ممثلي الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية والجهاز التنفيذي لتسريع المساعدات، ووكالة منشآت التمويل الاصغر وممثلي الاتحاد الاوربي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة والبنك الدولي والبنك الاسلامي للتنمية وموسسة التمويل الدولي iFC، والبرنامج السعودي لأعمار اليمن، وعدد من الجهات ذات العلاقة.

بمناسبة عيد الأضحى المبارك

تتقدم إدارة وموظفو وعمال ميناء عدن

بأسمى آيات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وإلى كافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه...

سائلين المولى تعالى أن يعيد هذه المناسبة

وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

الدكتور/ محمد علوي أمزربه

رئيس مجلس الإدارة

الاستاذ/ عارف حسن الشعبي

المدير العام التنفيذي

المالية
Al-Maliah

تراجع سعر الصرف تحت وطأة الازمة الاقتصادية العميقة

د.يوسف سعيد أحمد

مع انتهاء النصف الاول من العام الحالي 2023 دخل الاقتصاد اليمني في ازمة اقتصادية عميقة غير مسبوقة حيث تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 50% مع نهاية عام 22 حسب بيانات البنك الدولي ؛ وتوقف صادرات النفط اعتبارا من اكتوبر 2022 الناتج عن ظروف قاهرة ترتب على تهديد سلطة صنعاء بضرب ناقلات النفط وشروعها في ذلك فعلياً.

والذي جاء من وجهة النظر الواقعية لمعاقبة عامة السكان وخاصة الواقعين تحت سلطة حكومة الشرعية لانها ادت الى خلق وضع انساني حاد يعاني منه السواد الاعظم من السكان اما السياسين فلن يتاثروا بمثل هذه الاعمال العنيفة غير القانونية .

يأتي ذلك في ضوء انسداد آفاق الحوار و الحلول السياسية بعد ان كانت بعض الخطوات قد توجت بفتح الاستيراد عبر ميناء الحديدة بشكل كامل والاتفاق على معاودة استئناف طيران اليمنية وبدء عملها فعليا من مطار صنعاء الدولي إلى وجهات أخرى حيث لم تعد محصورة رحلاتها الى الاردن بل يتوقع استئنافها الى مصر والهند ايضا ؛ جاء ذلك بالتوافق مع اطلاق عدد كبير من الاسراء من الجانبين.

لكن على الرغم ان فتح ميناء الحديدة ومطار صنعاء وبشكل كامل وغير مشروط وتبادل الافراج عن عدد كبير من الاسراء هذه التفاهات التي انهت الاوضاع الانسانية التي كانت تطالب بها صنعاء كان ينبغي البناء عليه لتنفيذ ما اتفق بشأنه من أجل خلق شروط وظروف واجواء مناسبة للدخول في حوار سياسي ينهي معاناة المواطنين لكن المفارقة ان الوضع الانساني على اثر توقف صادرات النفط انتقل بشكل حاد الى مناطق سيطرة الحكومة الشرعية.

هذه التطورات السياسية والاقتصادية السلبية وغيرها انعكست على تزايد الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يصل نسبة العجز فيه: نحو 75% يحدث ذلك بالتوازي مع ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة بنفس النسبة تقريباً.

واستطرادا من الطبيعي ان تتراجع اسعار الصرف وعودة التضخم الزاحف متاثرا بالعوامل الاقتصادية والسياسية القائمة ويكون معه التركيز المبالغ فيه او توجيه اللوم على السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لن يكون كافيا لمعالجة الوضع ..لان محور الارتكاز هو في معالجة الاختلالات في الموازنة العامة للدولة و ميزان المدفوعات وخاصة في الميزان التجاري الشق الاهم فيه المعبر عن العلاقة بين الصادرات- والواردات.

والخلاصة فإن المسؤولية للوصول إلى انفراج للازمة تنصب على الدور الذي يجب ان ينهض به السياسين لان الاقتصاديين تقريبا استنفذوا دورهم.

ومدخل المعالجة هو المدخل السياسي بدءا من انها الظرف القاهر على صادرات النفط وانتهاءا بطلب المساعدات الخارجية العاجلة من الاشقاء والمؤسسات الدولية . بشرط ان يترافق ذلك مع اجراء اصلاحات اقتصادية حقيقية تضع حد لمداخل الفساد وتسرب الموارد.

مالم فكل المؤشرات الاقتصادية والانسانية تبين ان البلد تنزلق الى مرحلة خطيرة من المجاعة الحقيقية لم نعرفها من قبل.

فالوديعة السعودية المشروط استخدامها والمراهنة على استقرار سعر الصرف لن تحل المشكلة في ظل الازمة الاقتصادية العميقة والوضع الراهن للموارد.

أسباب الفوارق الكبيرة في اسعار الصرف

مؤخرا بلغ متوسط سعر صرف الريال اليمني في سوق الصرف الاجنبي مستوى 1290 ريال او اقل قليلا مقابل كل دولار امريكي وقد وصل في اليومين الماضيين مستوى 1300 ريال للدولار الواحد لدى بعض الصرافين لكنه لا يعكس متوسط سعر السوق.

وهذا ناتج لندرة الدولار وارتفاع الطلب عليه . و يحدث هذا على رغم ان البنك المركزي كان قد اعتمد في عطاءات بيع الدولار عبر المنصة الالكترونية خلال عطاءات الاسبوع قبل الاخير 16 مايو 23 العطاء الادنى 1245 ريال للدولار.

ونظرياً هنا كان من المفترض ان يحوم سعر الصرف في السوق حول السعر الذي اعتمده البنك المركزي بالزيادة او النقصان في الحدود المقبولة لكن على مايبدو ومنذ فترة اصبح السوق هو من يقود اسعار الصرف نحو الارتفاع من غير هدى. وهذه لها اسبابه الموضوعية لكن مع ذلك يحاول البنك المركزي منع حصول انهيار عنيف في سعر الصرف بعد ان استطاع وخلال فترة طويلة نسبيا تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف حيث لم يتجاوز سعر الصرف حاجز 1200 ريال لكل دولار.

أمام هذه المتغيرات السريعة في سعر الصرف البعض من عامة الناس يتسائل كيف استطاعت صنعاء تثبيت سعر الصرف خلال سنوات هذه من خلال المقارنه بين سعر الصرف في مناطق الشرعية وسعر الصرف لدى سلطة صنعاء حيث بقت هناك خلال سنوات اسعار الصرف ثابتة لا تتغير لكن المقارنة بحد ذاتها غير منصفة ولا موضوعية.. لأن نظام سعر الصرف المعوم الذي يتحدد حسب سعر السوق هو المعتمد من قبل البنك المركزي في مناطق الشرعية فيما صنعاء تعتمد نظام سعر الصرف الثابت عدا أن المعروض من العملة المحلية اقل بكثير مما تحتاجه عمليات التبادل الاقتصادية وفوق ذلك فإن نحو ثلث العملة من فئة الطبعة القديمة تالفة وغير صالحة للتداول وفوق ذلك لايستطيعون تجار العملة مخالفة اسعار الصرف المحددة وألا تعرضوا للمصادرة في حالة المخالفة وهذا شيء مفهوم .

في حين في عدن مرة اخرى سعر الصرف يحدده السوق بشكل حر حسب العرض والطلب ويحاول البنك المركزي من خلال منصة بيع الدولار السيطرة على سعر الصرف ومنعه من الانهيار العنيف. لكن ماهي العوامل التي ادت إلى تحرك سعر الصرف في الآونة الاخيرة؟.

- لازالت اعمال المضاربة تتم في سوق الصرف الاجنبي يحدث هذا لان الطلب على الدولار في عدن يمثل طلب لكل مناطق اليمن ولهذا يحدث الارتفاع في قيمة الدولار .

- عندما قام التجار والبنوك التي تقع مقراتهم في صنعاء بشراء الدولار عبر ما يتيحه البنك المركزي في عدن من خلال المنصة الالكترونية اسبوعيا منعت سلطة صنعاء التجار والبنوك من المشاركة في العطاءات بحجة انهم اذا ما شاركوا يسحبون الدولار من المناطق التي تقع تحت سلطة صنعاء الى عدن للقيام بعمليات المصارفة مقابل قيمة ما يحوله البنك المركزي لدى مراسليهم في الخارج بهدف الاستيراد.

- هذا الاجراء جعل التجار وشركات الصرافة التي مقراتها في صنعاء تضارب على الدولار في عدن اعتمادا على مواردهم المتراكمة لدى فروعهم في عدن في ظل حرية السوق في عدن هذا واحد من العوامل الذي افضى الى تدهور قيمة الريال امام الدولار في سوق الصرف الاجنبي ودفع متغير سعر الصرف إلى الأعلى.

- لكن من ناحية ثانية ارتفع الطلب في الفترة الاخيرة على الريال السعودي نتيجة طلب الحجاج للريال السعودي لاداء مناسك الحج حيث ان اكثر من 24الف حاج يمني اشترى الريال السعودي من سوق الصرف في عدن عدن تقريبا والمحافظات الأخرى التابعة للشرعية هذا الطلب الموسمي على الريال السعودي يشكل ايضا واحد من العوامل التي رفعت قيمة الريال السعودي.

-عدا أن عوامل اخرى تدفع الى ارتفاع الطلب على الدولار تتصل بتطورات الوضع السياسي حيث يجد المتعاملين في سوق الصرف الاجنبي انفسهم امام حالة من عدم اليقين وفقدان القدرة على التنبؤ عندما يتعلق الامر بالمستقبل

خاصة وان التطورات السياسية ربما تؤطر الى المزيد من الصراع في المستقبل مما يجعل المتعاملين يشعرون بحالة من عدم الاستقرار .

ولا ننسى ان صادرات النفط الذي يغذي موارد الدولة بالنقد الاجنبي وبشكل مستدام لدى البنك المركزي لازال متوقفة ومرشح ان يستمر الوضع خاصة بعد وصول المحادثات السعودية مع صنعاء الى طريق مسدود لذلك كل هذه العوامل الحاكمة تلعب دورا سلبيا عندما يتعلق الامر بسعر الصرف.

ومرة أخرى من غير الموضوعي ان نقارن سعر الصرف في عدن مع سعر الصرف في صنعاء، فالأسعار هنا في عدن حرة وتحدد وفقا للسوق وان كانت نتاج بعضها نتاج ايضا لعمليات المضاربة . لكن من جهة اخرى اسعار الصرف الثابتة في صنعاء يمكن القول انها اسعار صورية وغير حقيقية لانها لا تنعكس على اسعار السلع والخدمات لعوامل كثيرة حيث تؤدي الاجراءات غير القانونية بحق التجار حسب بيانات الغرف التجارية ومن بينها بيان اتحاد الغرف التجارية والصناعية الصادر في صنعاء الصادر اول من امس الى ارتفاع تكلفة المنتج والمستورد معا وتنعكس في المحصلة على اسعار المستهلكين.

خفايا الحملة على البنك المركزي

مع تسارع اجواء الانفراج النسبي في اليمن واحتمال اجراء محادثات بين حكومة الشرعية وصنعاء كثرت بعض الكتابات والتكهنات التي عنونت بعضها بعناوين بارزة (تقييم اداء البنك المركزي عدن)..

لكن هذه الكتابات لم تكن منصفة والسبب أنها بنيت : على انطباعات او تصورات ذهنية غير دقيقة و تصدت" لتقييم البنك المركزي (بغير منهاجية أو عبر دراسة مقارنة)..

وأي تقييم موضوعي لعمل واداء البنك المركزي عدن حتى يكون محايد وعلمي وموضوعي لا تنهض به سواء بيت خبرة دولية او منظمة مالية دولية او عربية متخصصة. وليس عبر كتابات لا تعدو انها تناولت المسالة بمستوى من الخفة واخذت بمظهر بعض الاخبار المنقطعة عن سياقها الحقيقي و هي بذلك لا يمكن فهمها إلاً كونها كتابات انطباعية وقد توصف بانها غير محايدة .

في سياق آخر لابد من الاخذ بعين الاعتبار عند اي تناول لعمل البنك المركزي ان البلد ظل ولازال يعيش في مرحلة حرب حيث فرض المجتمع الدولي عقوبات على اليمن لم يسلم منها النظام المالي اليمني. حيث بقى البنك المركزي منذ فترة انتقاله يعمل في بيئة حاكمة اقل مايقال عنها انها كانت ولازالت تعرف ببيئة اقتصادية وسياسية طاردة وهو مايعني ان البيئة التي عمل فيها البنك طوال هذه الفترة داخليا وخارجيا في كونها لم تكن بيئة صديقة ..واستطرادا العثرات مثلا فيما يتصل بالية وطريقة ترحيل الاموال جوا الى الخارج هي نتاج للعقوبات الدولية الذي لايزال آثارها قائما لكننا نطمئن القلقين ان عمليات التحويل الخارجي حتى في ظل هذه الالية تتم من خلال بنك حكومي مقرة الرئيسي عدن وتحت رقابة البنك المركزي.

وفيما يتصل بفعالية اداء البنك المركزي عدن ايضا فقد كانت ولاتزال محصلة لانقسام النظام المالي وبالتالي نتاج لانقسام السياسات النقدية والسياسات المالية . في هذا الوضع تتفوق صنعاء بمزية وجود مقرات البنوك والمؤسسات المالية والتجارة فيها .لكن يحدث هذا في ظل مصادرة حق البنوك ورجال الاعمال في الاختيار ..حيث هناك خليط من الاجراءات القانونية و غير القانونية بعضها خشنة تصل الى حد مصادرة اموال البنوك ومؤسسات الصرافة ان هي تعاملت مع البنك المركزي عدن بعيدا عن رغبة هذه المؤسسات بل وبعيدا عن مبادىء نشاط منظمات الاعمال وهذا ظل يترك تاثيرا سلبيا عن النشاط المالي والتجاري والاستثماري ويبعد البنوك التجارية عن قنوات التمويل الذي وفرها البنك المركزي عدن عبر تنظيمة لمزادات عمليات بيع الدولار من خلال آلية الكترونية شفافة وباشراف شركة دولية مرموقة.

هذا القطع والمنع الذي اقدمت عليه صنعاء حرم التجار من الحصول على الاموال الصعبة بدافع الاستيراد وزاد من الضغوط على طلب الدولار في السوق والاضرار بسعر الصرف وخاصة في مناطق الشرعية في ظل وجود سوق يمني واحد . لكن هذا يندرج في نطاق الحرب الاقتصادية التي تقوم بها صنعاء.

ومن جهة أخرى فيما يتصل بقيام المنظمات الدولية بتحويل أموال الدعم عبر بنوك تجارية مدعومة من صنعاء فقد بات شيء معروف حيث تتحجج هذه المنظمات الدولية بان الكتلة السكانية والمالية موجودة هناك لكن ان يستمر الخال فالسبب واضح وهو ان حكومة الشرعية لم تتخذ اي اجراءات بحق هذه المنظمات الدولية التي امتنعت عن التحويل عبر عدن وعلى العكس من ذلك فرضت صنعاء الكثير من الاجراءات بحق المنظمات الدولية التي حاولت التعامل مع البنك المركزي عدن لاجبارها على العمل عبرهم وهذا ماحصل وهذا يعني ان وصول اموال المساعدات الدولية عبر صنعاء لايعود لعدم ثقتهم بالبنك المركزي عدن كما تصف بعض الكتابات ولكن له اسباب وعوامله الأخرى.

لا أحد ينكر ان مركزي عدن منذ انتقاله في سبتمبر 2016 على رغم عدم استقرار قياداته في مراحله الاولى عزز من قدراته البشرية وطور من كفاءته وحسن من معاملاته الداخلية والخارجية واصبح يحضى باعتراف وتقدير المؤسسات المالية الدولية ويحوز على شهادتها بكفاءته وفي تعاملاته المحلية والدولية وحتى المؤسسات المحلية تعترف بهذا التطور الذي حدث في اداء البنك لكنها لاتستطيع ان تعلن ذلك والحديث عن المؤسسات التي تتواجد مقراتها في صنعاء.

التصورات عن خلافات بين قيادة البنك المركزي عدن غير صحيحة البتة هذا الانطباع الذهني الذي حاول التقرير ان يصبغه في ذهن القراء و على انه لا يؤهل البنك المركزي .. غير حقيقي ولايوجد شيء من هذا القبيل واجزم بذلك.

لكن البنك المركزي لايستطيع محاسبة وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتصل بحقيقة وموثوقية ما تنشره من اخبار والفارق بين عدن وصنعاء ان لا احد في صنعاء يستطيع ان يكتب في وسائل التواصل عن نشاط بنك صنعاء لان العقوبات والاجراءات المتوحشة ستصيبة فيما البنك المركزي عدن الكل يتناوله والاضواء مسلطة عليه لا يستطيع البنك المركزي عدن محاسبة من يكتب بقطع النظر عن مدى موثوقية هذه الكتابات او زيفها وهذا هو الفارق بين عدن وصنعاء . وفيما يتصل باشراف البنك المركزي على وحدات وشركات الصرافة و القول بعدم قيامة بأي اجراءات رادعة عندما يتعلق باداء شركات ووحدات الصرافة فإن من الواضح ان المركزي عزز من مستوى اشرافه عليها وتحسن نشاطها نسبيا لكن لا يمكن فصل تأثير الاوضاع السياسية و ضعف او غياب مؤسسات الدولة القانونية والضبطية فيما يتصل بضبط الخارجين عن بتطبيق قانون الصرافة.ومحاسبة الاخلال بكفاءة وجودة عمل شركات ووحدات الصرافة وبالتالي بمستوى اذعانها لتوجيهات البنك المركزي.

عدا عن ذلك ان هناك اسبابا موضوعية وذاتية ترتبط بطريقة وآلية نشوء هذه الشركات والوحدات والتي تزامنت مع ظروف الحرب حيث حلت شركات الصرافة محل البنوك التجارية ونهضت من جهة بدور مشهود في اجراء التحويلات على اثر تعطل دور البنوك التي عزلت عن مراسليها في الخارج على اثر العقوبات الدولية التي طالتها تحت دواعي قيامها بغسل الاموال وتمويل الارهاب . وبالتالي ايضا على اثر فقدان الثقة بالبنوك التجارية محليا ولكن شركات ومحلات الصرافة ظلت بحاجة الى مواصلة العمل على تصحيح اوضاعها وفي هذا السياق يعلم الكل ان جهود البنك المركزي مستمرة ولم تنقطع وهناك فرق بين ماكانت عليه شركات ووحدات الصرافة من فوضى وتسيب وبين اوضاعها في الوقت الراهن ولذلك لا احد يستطيع وبنظرة موضوعية ان ينكر ايضا مستوى التحسن الذي حدث لدى شركات الصرافة وهو نتاج عن الدور الاشرافي للبنك المركزي وجهوده الحثيثة في تطوير اعمالها.

والخلاصة ان اي تقييم موضوعي وحقيقي لعمل واداء البنك المركزي ومستوى تطوره منذ انتقاله للعاصمة عدن في عام 2016 من الاجدر ان تقوم بيت خبرة دولية او مؤسسة مالية دولية وتصنيفية متخصصة.

وفي هذا السياق خضع البنك المركزي بالتتابع لمثل هذا التقييم من قبل المنظمات الدولية المالية المعنية من خلال الخبراء الدوليين الذي يقومون بزيارات متتالية للبنك تستمر بعضها لاسابيع بل ولاشهر وكان من بين خلاصة عمل هذه الخبرات الاشادة بتطور اداء البنك المركزي عدن.ومؤكد مثل هذه التقييمات الدولية المحايدة غيرت التصورات الذهنية المسبقة التي كانت لديهم فيما يتصل باداء وعمل البنك المركزي عدن وتحولت نظرتهم من سلبية الى ايجابية بما في ذلك الفيدرالي الامريكي الذي اصبح تربطه اتفاقيات مع البنك المركزي عدن .وعموما في السياق المحلي البنك المركزي عدن يرحب بايي انتقادات موضوعية فيما يتصل بادائه لان مثل هذه الكتابات تساعده على تحسين أدائه بشرط ان تكون مثل هذه التناولات ذات موثوقية ومحايدة.

انهيار وإفلاس الشركات التجارية وتدهور العملة في ظل الحرب

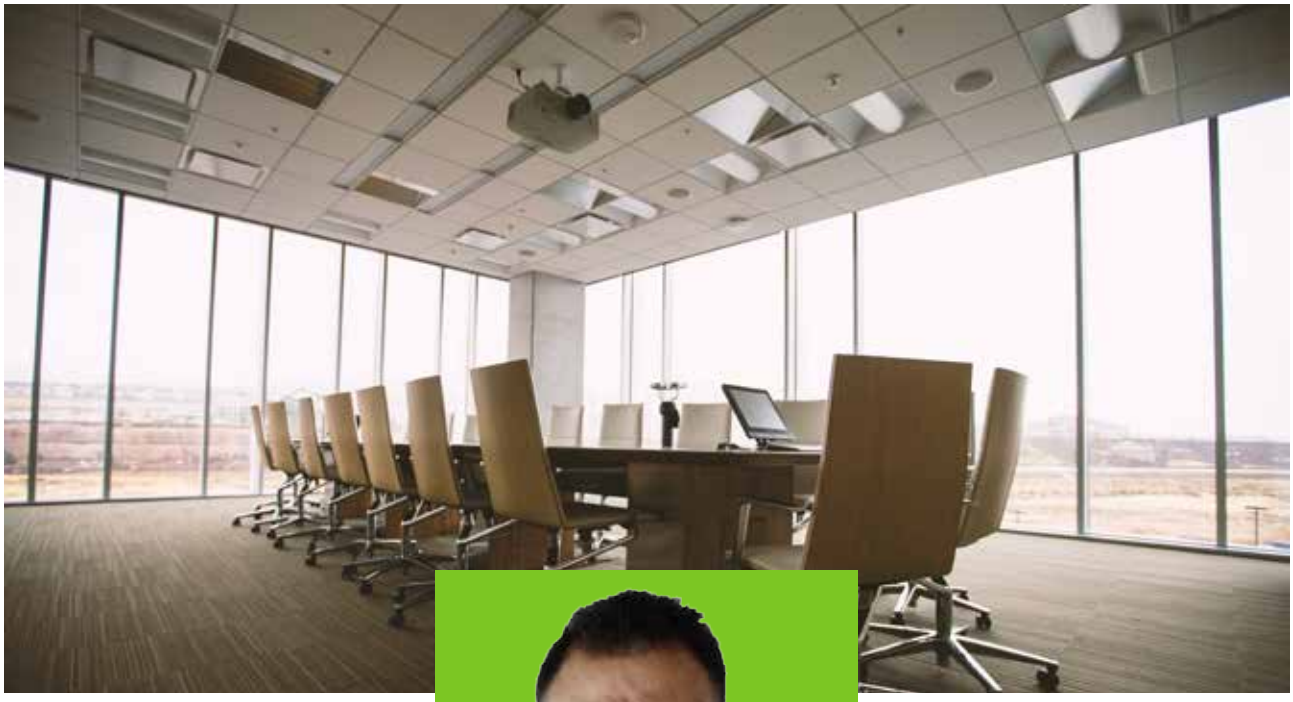

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

في ظل الحرب الذي فرض على اليمنيين من عام 2015 والتدهور اليومي لسعر العملة ..بات اعلان افلاس الشركات لسان حال الكثير من الشركات في اليمن حيث افلاست اكثر من 80% من الشركات الصغيرة و15% من الشركات الكبيرة وهناك اكثر500 قضية من قضايا الإفلاس المنظورة في المحاكم التجارية في قطاع الاتصالات والنقل وشركات النفطية وغيره من الشركات التجارية نتيجة التغيرات الاقتصادية، وهي من القضايا الاقتصادية التي يجب ان تكون من اولوية النقاش والحوار لدراستها ووضع الحلول نظراً لإزديادها، وتأثير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وذلك لزيادة البطالة إلى 60% وكذلك إلى زيادة الفقر حيث وصل في عام 2021 م إلى 80 % من الشعب اليمني يحتاج إلى معونة بالا ضافة إلى زيادة عمليات الانتحار من شدة الفقر كما حدث في عدة محافظات يمنية بالإضافة إلى زيادة عملية الطلاق والمشاكل الأسرية..

وأن إعلان حالة الإفلاس يحمي أموال المصارف ومؤسسات التمويل وحاملي السندات، إضافة إلى أن الإفلاس يحمي الشركة نفسها من سوء تقييم الأصول قبل الخروج من السوق وبأقل خسائر ممكنة، فالإفلاس أمر قادح في السمعة التجارية ؛ لذا فإن أول الخاسرين هم: المالك، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية على المستوى المهني، إضافة إلى أن المستثمرين قد يفقدون رأس المال، ولا يمكن القول أن الإفلاس مؤشر صحي، لكن الجهات الرابحة من حالات الإفلاس هو الاقتصاد العام، فعند خروج الشركات التي لا تضيف قيمة إلى الاقتصاد ستتيح للسوق التخلص من الشركات غير الفعالة، وإعادة تخصيص رأس المال للشركات ذات الكفاءة، ونشوء فرص استثمارية لظهور منافسين جدد، وان تجاهل الجهات المنظمة للسوق مساعدة تلك الشركات، ولا سيما إذا كان لدى تلك الشركات تاريخ سيئ من الممارسات الضارة، كالاحتكار أو الفساد، وأنها لا تضيف إلى الاقتصاد أي قيمة، وهذا ما يعرف بالتجاهل المحمود، أما في حالة إفلاس المصارف أو الشركات التي تضيف إلى الاقتصاد قيمة، كنقد أجنبي أو وظائف للمواطنين، فإن على الحكومة تتدخل بشكل قوي؛ لمنع اندلاع أزمات قد تؤدي إلى كوارث اقتصادية لأن تجاهل إنقاذها قد يؤدي إلى انهار الاقتصاد.

وهناك فرق بين الافلاس والتفالس، فالإفلاس هو اضطراب في أعمال التاجر وعجز في امكانية سداد ديونه نتيجة الخسارة الطبيعية وهو أمر تجاري يقع على الرغم من ارادة التاجر، ويحدث الإفلاس حين لا تمتلك الشركة القدرة على سداد ديونها، ولا يتبقى شيء من الأموال لأصحابها، وقد يعود إفلاس الشركات إلى ضعف إدارتها وانعدام الخبرة التي ينتج عنها إصدار سلسلة من القرارات السيئة وكذلك إلى أسباب الحرب وظهور فيروس كوفيد 19 و التي أدت إلى عدم قدرة الشركة على دفع الرواتب إلى موظفيها ودفع الاموال لدائنيها، هذا إضافة إلى التغيرات غير المتوقعة في بيئة الأسواق التي تعمل بها الشركة،

المالية
Al-Maliah

كانت قوانين الإفلاس الدولية تنص على جريمة الإفلاس التقصيري ويليها في قوة الجرم الإفلاس التدليسي (الاحتيالي)، أما الإفلاس التقصيري، فإنه ينجم عن أخطاء يرتكبها التاجر

مما يؤدي إلى انخفاض مبيعاتها.

وهناك مشكلات أخرى منها الإتاوات والرسوم غير الرسمية التي فرضت على التجار.

ولا يخفى علينا أن المشاكل الاقتصادية تؤدي إلى صعوبة بقاء الأعمال، وتشمل المشكلات الاقتصادية التغيرات في الإنفاق، حين لا يكون لدى العملاء أموال كافية لإنفاقها، إذ تنهار العديد من الشركات خلال مراحل الركود. كما وتشمل العوائق الاقتصادية أيضا التغيرات في اتجاهات المستهلك والصناعة، وتفشل الشركات حين تخفق في التكيف مع تغير اهتمامات العملاء وتوقعاتهم، مما يعني أن خطا كاملا من إنتاجها يُمكن أن يكون عفا عليه الزمن. وأخيراً؛ المشاكل القانونية، والتي تكون عادة مكلفة للغاية، ويُمكن أن تتسبب في إفلاس الشركة، وتشمل تلك المشكلات الدعاوى القضائية التي يُمكن أن يرفعها العملاء، والمشكلات المتعلقة بتغيير القوانين واللوائح.

والإفلاس له عدة أوجه منها؛ الإفلاس البسيط، والذي يحصل عندما يتوقف التاجر عن دفع ديونه التجارية بسبب ظروف سياسية أو اقتصادية طارئة تؤدي إلى نقص أو ضعف في قيمة وموجوداته ناتج عن كساد السوق أو المواسم أو عسر أو خسارة لحقت ببعض زبائنه فتأثر بها. وعليه فإن التاجر (سواء كان فردا أم شركة) الذي يتوقف عن دفع ديونه يتحقق فيه حكم الإفلاس التجاري، لكن من المهم أن نعرف أن التوقف عن الدفع في حد ذاته ليس بجريمة يعاقب عليها، إذا كان هذا الإفلاس التجاري راجعا إلى وضع خارج عن الإرادة أو إلى الخطأ اليسير، أما إذا اقترن الإفلاس بخطأ فاحش أو تدليس فإنه يُعدُ مكونا لجريمة التفالس، ولذا كانت قوانين الإفلاس الدولية تنص على جريمة الإفلاس التقصيري ويليها في قوة الجرم الإفلاس التدليسي (الاحتيالي)، أما الإفلاس التقصيري، فإنه ينجم عن أخطاء يرتكبها التاجر، كأن يسيء ويبالغ في الإنفاق على نفسه وعائلته أو أنه قد يعمد إلى المضاربات في الأسواق المالية (البورصات) أو إلى استعمال سندات الإعارة أو سحب شيكات بدون رصيد، فمثل هذه الأعمال تشكل جنحة الإفلاس التقصيري المعاقب عليها جزائياً بعقوبة جنحية. والنوع الثالث وقد يكون أخطرهم هوّ الإفلاس الاحتيالي، فإنه يحصل عندما يلجأ التاجر إلى إخفاء أمواله والهرب بها أو ببعضها، أو عندما يلجأ إلى إخفاء دفاتره أو ارتكاب التزوير فيها، مما يوجب محاكمته جنائياً بذلك، وهذا يعني أن الإفلاس التجاري قد يكون نتيجة تدليسٍ وتحايلٍ من التاجر الفرد أو من القائمين على الكيان التجاري ذي الشخصية المعنوية (الشركات التجارية). وهو الذي يمثل التفالس التدليسي أو الاحتيالي وقد يكون نتيجة خطأ جلي وهو ما يعرف بالتفالس التقصيري. وننبه على أن كلمة (تفالس) للتدليسي والتقصيري أدقُ من كلمة (إفلاس) وذلك تمييزا لهما عن الإفلاس الحقيقي غير الجنائي، وذلك لأن الإفلاس الجنائي ليس إفلاسا حقيقيا بل هو أفعال وقعت بإرادة فاعلها واختياره أدت لتحقيق الإفلاس أو اصطناعه والإيهام بوقوعه. وكما أن تجريم التفالس يقع على التاجر الفرد، فإنه في نطاق الشركات التجارية يقع على مديري الشركات وأعضاء مجالس إداراتها.

ختاماً؛ أتمنى أن يتبنى القانون قواعد جديدة لحماية الشركات من الإفلاس، ومساعدتها على إعادة الهيكلة، بدلاً من تصفية ممتلكات الأطراف التي تواجه مشكلات مالية وبيع أصولها بأسعار متدنية مع سرعة البت في الإجراءات، والتخفيف من الأعباء المطلوبة لتقديم طلب الصلح الواقي الذي يتيح للطرف المدين إعادة هيكلة أعماله بمقتضى خطة صلح واقٍ من الإفلاس مع دائنيه تحت إشراف الجهات المعنية.

صنعاء إتجاه اجباري!

عبدالله إسماعيل

سيدرك الجميع- عاجلاً أم آجلاً- أن طريقهم اجبارياً يمر بإزالة الخطر الوجودي الذي يمثله الحوثي وجماعته ومشروعه.
قد يعتقد البعض أنه في مأمن وأن الجماعة السلالية العنصرية ستكتفي بما التهمته، او انها ستقبل أن تتحول إلى حمامة سلام.

هذه الظنون تظل أوهام بلا عقل، أو في أقل تقدير عجز عن قراءة التاريخ، والاستفادة من دروسه.

العاقل من يرتب أولوياته بحسب الضرورات، ويركز على وضع خططه الاستراتيجية بحسب التهديدات، ولا ينخدع بوهم القوة او علو الضجيج، او نغمة السلام بأي ثمن.

طريق الجميع في هذه اللحظة طريق واحد، صنعاء، والجهود يجب أن تنصهر في معركة تحريرها، ليتحرر القرار، ويصبح ترتيب المستقبل ممكنا.

هذه المهمة كبيرة وسامية، وتستدعي تضحية وسمو، والأهم، فهم التغيرات التي فرضتها حرب الحوثي الشاملة ضد اليمنيين، ونوازع الشر في جماعة عنصرية ارهابية، لم تدع امام اليمنيين، شمالا وجنوبا، شرقاً وغرباً، إلاّ خياراً واحداً يعيد لهم فرصة الحديث والحوار حول قضاياهم المصيرية، وعلى رأسها شكل الدولة وأسلوب الحكم.

اساليب المخادعة متعددة، وليس أقلها أن الشمال كله حوثي، او أنه سيتحول إلى واقع حاكم، وأن استفراده بها سيخلق حالة من الأمن الداخلي او الإقليمي، وهي للأسف وهم خالص، يتجاوز الحقيقة، ويلغي الثابت من الرفض الشعبي في كل مناطق الشمال، والتضحيات المهولة التي قدمها اليمنيون هناك في مواجهة السلالة، وتسطيح متعمد وتبريري للعجز.

كما يستبعد عوامل قاهرة خدمت للحوثي، ليس اولها فائض القمع المتكئ على السلاح المنفلت، وليس آخرها هذا التشرذم البعيد عن المصلحة، إضافة للرغبة الدولية بإبقاء الحوثي ورقة وظيفية، تدخل بشكل مباشر في اكثر من مناسبة لإنقاذها.

لا أحد ضد استرداد الحقوق، لكن الواجب الآن، يستدعي ذلك التعقل الذي لمسناه عقب مشاورات الرياض، وتلك الروح التي عول عليها اليمنيون في أن يشكل اتفاق نقل السلطة، نقلا للخلافات إلى رؤية تشاركية لمصلحة الجميع، وترتيبا لمعركة مقدسة يحتاجها اليمنيون كشرط منطقي وبدهي، ينقلهم إلى آفاق التطلعات المشروعة للجميع، في ظل مساحات حرة للحوار، لا تهددها بندقية الحوثي ولا تنسفها طائراته المسيرة وصواريخه العمياء.

وحتما ستظل الخلاصة الخالصة، أن الحوثية لن تتحول إلى خيار مهما فرضت الظروف، ولن يكون مشروع تحالف الا لمن يكفر بمبادئ الجمهورية والكرامة، ومن تستهويه العبودية على أن يكون حرا كريما مهما كانت التضحيات.

المالية
Al-Maliah

السياستان المالية والنقدية والمعالجات المقترحة لاختلال الوضع الاقتصادي الراهن

من خلال هذه الدراسة نسعى للتعريف بدور كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية وتكاملهما في نجاح السياسة الاقتصادية، فعمل السياسة النقدية مرتبط بالسياسة المالية والعكس، لهذا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين السياستان المالية والنقدية، وكيفية تطويرها وتعزيزها لإيجاد حلول جذرية للوضع الراهن والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلاد منذ حرب 2014م. وذلك من خلال التعريف بماهية السياستان وعلاقتهما، وكذا السعي لتقليص فجوة العمل بينهم.

كلنا ندرك الازمة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني حاليا، وهذا ما يستدعي العمل بجد لفكفكة هذه الازمة والعمل على اصلاح السياسات المالية والنقدية، والذي سيساهم بدورة في النهوض بالقطاع الاقتصادي كأكل والدفع بعجلة التنمية. وتعزيز الدور الذي تلعبه كلا من هذه السياستان في تحقيق الاستقرار للوضع الاقتصادي للبلد. وذلك من خلال تحقيق الاهداف الاتية:

- رسم مسار العلاقة بين كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية.

- السعي لإيجاد جملة الحلول التي تساهم في الخروج من ازمة الوضع الراهن.

د. رجوان عبدالوهاب محمد

أولا: ماهية السياسة المالية

السياسة المالية هي المسار الذي تسلكه اي دولة في التخطيط لنفقاتها والسعي لتدبير وسائل تمويل تلك النفقات، بمعنى اخر كيفية استخدام تحصيل الدولة لمواردها ومصروفاتها للتأثير على الاقتصاد. اذن فالسياسة المالية هي السياسة التي تواكب فيها التغيرات في الانفاق تغيرات مساوية في حصيلة الايراد. حيث تهدف السياسة المالية إلى التشغيل الكامل للقوة العاملة والنهوض بالتنمية الاقتصادية وتجنب التضخم والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

يعاني الاقتصاد اليمني اختلالات هيكلية كبيرة ومزمنة منها اختلال هيكل الموازنة لصالح الباب الاول الاجور والمرتبات، واختلال في هيكل الايرادات ومصادر تمويل الموازنة حيث ان 76% من مصادر تمويل الموازنة ياتي من الايرادات السيادية للنفط والغاز، بالإضافة إلى اختلالات في ميزان المدفوعات والميزان التجاري حيث ان أكثر من 80% من احتياجات السكان الاساسية يتم استيرادها من الاسواق الخارجية، جملة هذه الاختلالات تتطلب القيام بحزمة إجراءات لإصلاحها من أهمها:

القيام بإعداد موازنة عامه تقديرية للدولة لما تبقى من العام الحالي 2023م، وعلى ضؤها يتم وضع الموازنة العامة للدولة للعام القادم 2024م، ولا يتم الاعتماد على موازنة ٢٠١٤م المعمول بها خلال 8 السنوات الماضية، إذا حدثت تطورات اقتصادية وعسكرية عميقة، واصبحت لا تعكس الواقع.

قيام الحكومة باتباع سياسات اقتصاديه تصحيحيه حقيقية لتصحيح المسار الاقتصادي، وتوحيد الاوعية المالية وتوريدها إلى حسابات الحكومة في البنك المركزي عدن، بدلاً من لجوؤها إلى طباعة المزيد من العملة لتغطية نفقاتها.

تقتضي مواجهة الوضع الراهن والنظر إلى المستقبل بلورة سياسات مالية رشيدة تأخذ بعين الاعتبار استغلال كافة الموارد المتاحة وفي نفس السياق الاستخدام الرشيد لهذه الموارد وبكفاءة عالية. وبالتالي وضع موازنة سنوية واضحة وشفافة والاعلان عنها رسميا.

التوقف تماما عن الاقتراض المكشوف من البنك المركزي والانفاق على رواتب واجور موظفي الدولة اعتمادا على موارد الدولة العامة وذلك بالنظر إلى ما تركه الاصدار التضخمي للعملة من آثار اقتصادية واجتماعية.

العمل على التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية والتغلب على اي تعارض فيما بينهما، وذلك من خلال عقد اجتماعات شهرية بين كلا من لجنة السياسة النقدية ولجنة السياسة المالية.

عمل خطة استراتيجية مشتركة بين كلا من لجنة السياسة النقدية ولجنة السياسة المالية تسعى إلى رسم مسار تعزيز وتنفيذ العلاقة بين السياستين، وكذا السعي لتحقيق أهدافهما بصورة تعكس الوضع الاستثنائي الذي يمر به البلاد.

على وزارة التجارة والصناعة مراقبة التزام التجار البائعين بالأسعار المعتمدة منها عندما يتعلق الامر بالسلع الغذائية الاساسية وغيرها من السلع والخدمات.

وقف استيراد السلع الكمالية كالسيارات وبما يخفف الضغوط على الطلب على العملة الاجنبية ويقلل من الاثار الاقتصادية التي يتكبدها الاقتصاد وفي نفس الوقت التخفيف من الازدحام المروري.

ثانيا ماهية السياسة النقدية

هي اداة رئيسية من ادوات السياسة الاقتصادية الكلية لإدارة الاوضاع الاقتصادية الكلية للبلاد، ويكون البنك المركزي هو السلطة النقدية والذي يقوم بمسؤولية اعداد وتنفيذ السياسة النقدية للدولة، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب على النقود، وتتمثل ادوات السياسة النقدية في الاتي (سعر اعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الالزامي، متطلبات هامش الربح، ادارة الائتمان، الاقناع الادبي، التوجيهات المباشرة).

تأتي أهمية الحديث عن السياسة النقدية كونها تعتبر أحد أبرز سياسات الاقتصاد الكلية إعمالا في برنامج الإصلاح الاقتصادي النقدي، كون الاستقرار النقدي أحد أهم متطلبات الاستقرار الاقتصادي العام وإحداث توازن لجميع المؤشرات الكلية، وذلك من خلال التأثير على أدوات السياسة النقدية والتي يأتي في مقدمتها حجم العرض النقدي. فعند انقسام الإدارة العليا للبنك المركزي إلى ثلاث إدارات (الإدارة العليا الرسمية في عدن، والإدارة العليا بصنعاء المعينة من قبل سلطة الأمر الحوثية، والثالثة في محافظة مأرب)، وبالتالي انعدام وجود سلطة وإدارة عليا واحدة ومركز واحد لاتخاذ القرار في مجال السياسة النقدية عموما وسياسة سعر الصرف خصوصا، وهو ما يؤثر بشكل كبير على تدهور صرف العملة، إلى جانب غياب تأثير السياسة النقدية وأدواتها الخاصة بالتدخل في ضبط سعر الصرف ووقف تدهوره.

من هنا تظهر الآثار الناجمة عن انقسام السلطة النقدية فيما يلي:

- اختلالات اقتصادية خطيرة تنبع من عوائق جديدة هائلة أمام العمليات التجارية في جميع أنحاء البلاد.
- الانخفاض السريع في قيمة العملة، مما أدى لضغط على الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.
- دفع المواطنون العاديون ثمناً باهظا، حيث يتحمل السكان اليوم (الذين يعيش ملايين منهم بالفعل على حافة المجاعة)، التكاليف المتزايدة مما ادى إلى تآكل القوة الشرائية وتدهور الوضع الإنساني بسبب حرب العملة المتصاعدة.

ونتيجة لذلك قام البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن في الفترة الأخيرة باتخاذ جملة من القرارات التي كانت بمثابة اعاده ضبط للأمور ومحاوله منه لعودة عجلة التنمية لمسارها الصحيح.

حيث وأنه ومنذ حرب 2014وحتى يومنا هذا، اتسمت السياسة النقدية بإصدار البنك المركزي لتعليمات مباشرة إلى البنوك ومنشئات الصرافة ومن خلال هذه التوجيهات يمكن للبنك التحكم بالائتمان، بالإضافة إلى تنفيذ جملة من الإجراءات لتعزيز دورها في المحافظة على الاستقرار العام للأسعار من خلال:

تحديث الية جديدة لمصارفة المشتقات النفطية وتطبيقها فعليا وهي اليه ثم اعتمادها من قبل رئيس الوزراء، واعدت تلك الالية وفق ضوابط وإجراءات معينة.

- اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية .
- إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات النفط بالعملة الصعبة بدلا عن ذلك يتم الصرف بالريال اليمني وبسعر هامشي، هذا الاجراء سيسهم في توفير النقد الأجنبي لاستخدامه في مجالات أخرى.
- بدأ البنك المركزي بتفعيل ادوات السياسة النقدية من خلال المزادات الاسبوعية والتي ساهمت وبشكل كبير في تهدئة ارتفاع سعر الصرف.

وكذا قيام البنك المركزي باصدار الصكوك والمنتجات الاسلامية كنوع من انواع جذب السيولة من البنوك الاسلامية وتوظيفها بما يتوافق ومبادئ الشريعة الاسلامية ومنهج العمل لديها.

وهذا ما يؤكد سعي البنك المركزي اليمني لتحقيق اهداف السياسة النقدية في ظل الظروف الراهنة.

من العرض السابق يمكن التمييز بين السياسة المالية والسياسة النقدية بان السياسة المالية تتعامل مع الايراد والانفاق الحكومي وغالبا ما تدار من قبل الحكومة، في حين تتعامل السياسة النقدية مع عرض النقود واسعار الفائدة وغالبا ما تدار عبر البنك المركزي للدولة، ويشترك كلا السياستان من حيث تأثيرهم على الاداء الاقتصادي للبلد.

ثالثا: الحلول المقترحة لمعالجة الاختلال في تطبيق السياسة المالية والسياسة النقدية

من جانب السياسة المالية:

ترى الدراسة ان أبرز ما يمكن ان تقوم به الحكومة ممثله بوزارة المالية الاتي:

على الحكومة اتباع سياسة تقشفية في الانفاق.

تفعيل ادوات السياسة المالية (الميزانية، السياسة المتبعة للضريبة في حالة التضخم، السياسة المتبعة للضريبة في حالة الركود، النفقات الاستثمارية، النفقات الاستهلاكية، مدفوعات التحويل.

استمرار ايقاف السحب على المكشوف.

قيام وزارة المالية والجهات الحكومية الاخرى، بتفعيل القانون المالي اليمني واتخاذ العقوبات المنصوص عليها في القانون بشأن الايرادات والصرف من الموارد الحكومية.

على الحكومة ممثله بوزارة المالية وضع خطة استراتيجية تهدف إلى اتخاذ جملة من الاجراءات لتقليص النفقات (نفقات السفر والاقامة في الخارج، ايقاف صرف الرواتب بالعملة الصعبة، ايقاف الابتعاث للدراسة في الخارج)

على الحكومة عند اتخاذ اي قرارات لرفع الايرادات (كرفع قيمة سعر صرف الدولار الجمركي) ان تعمل قرارات موازية تساعد في التخفيف من الاعباء الاقتصادية على المواطنين (كزيادة الرواتب، تقديم الدعم للفقراء).

على الحكومة دعم المؤسسات الايراديه كالضرائب والجمارك حتى تتمكن من القيام بدورها بأكمل وجه.

العمل على تنمية الموارد الاخرى غير النفطية (المعادن، الزراعة، الثروة السمكية والحيوانية) حيث وأننا بلد غني بالثروات التي يمكن أن تساهم وبشكل كبير في دعم الموازنة العامة للدولة.

تنمية موارد البلد من الموانئ والمطارات والحدود البرية والبحرية.

من جانب السياسة النقدية:

على البنك المركزي اليمني اتخاذ جملة من الاجراءات للحد من التدهور الحاصل وتصحيح مسار الدورة النقدية أبرزها:

على البنك المركزي اتباع سياسة نقدية فعالة والعمل على التحكم في المعروض النقدي، وسحب فائض السيولة من السوق من خلال استخدام الادوات النقدية وبما يجعل المعروض النقدي يتفق ويتلاءم مع حاجات الاقتصاد الحقيقي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي.

رفد البنك المركزي عدن بالكفاءات العاملة في الجانب المالي، وتعزيز دوره في بناء السياسات النقدية الصحيحة.

تعزيز رقابة البنك المركزي على شركات ووحدات الصرافة لمنع المضاربة بالعملة والهادف إلى التربح والاثراء بعيدا عن انجاز المبادلات والمعاملات التجارية والاقتصادية.

العمل على سحب فائض السيولة من العملة المحلية المتراكمة لدى الصرافين لما لذلك من مخاطر وفي السياق نفسه التأكد من عدم احتفاظ الصرافين باي وديعة خارج نطاق اختصاصه.

لابد من تقوية دعائم السلطة النقدية في الجمهورية اليمنية، من خلال أعطاها قوة القرار واستقلاليته.

تطوير السياسة الوطنية للاستفادة القصوى من التحويلات المالية للمغتربين اليمنيين وتحفيزيهم على زيادة تحويلاتهم عبر الجهاز المصرفي، ودراسة جدوى انشاء بنك المغتربين بعد تحقيق السلام في اليمن.

ولكي تنجح الحكومة في سعيها لمعافاة الاقتصاد فان ذلك يظل مرهون بتوفر بيئة مؤسسية تراقب وتراجع وتحاسب حول كيفية استغلال وإدارة الموارد المالية والبشريه ولضمان تهيئة مثل هكذا بيئة لابد من تهيئة البيئة الإدارية والقانونية لضمان رفع كفاءة إدارة الموارد المالية والبشريه.

ان جملة الاصلاحات التي عملتها الحكومة مؤخرا كرفع سعر الصرف الجمركي بهدف تحسين الايرادات الضريبية لمواجهة نفقات الدولة، بالتوازي مع ذلك تبنى البنك المركزي اليمني العديد من الاجراءات الرقابية والنقدية بهدف السيطرة على الكتلة النقدية والتخفيف من حجم المضاربة غير المشروعة بالعملة وتعزيز حضوره الرقابي على قطاعي البنوك والصيرفة، ولكن هل هذه الاصلاحات حققت هدفها؟ ترى الدراسة انه من ناحية رفع سعر الصرف الجمركي قد يكون قرار سليم من ناحية تعزيز الإيرادات ونجاح تطبيقه مرتبط بظروف أخرى غير الظروف الحالية، لهذا يعتبر قرار غير مدروس لعدة اسباب أبرزها:

كان توقيت القرار غير مناسب وبذات ان المواطن يتكبد الارتفاع المستمر في قيمة السلع.

لم يقابل هذا القرار اي اصلاحات في الجانب الاخر، كرفع رواتب الموظفين، إطلاق العلاوة السنوية، حتى يتقبل المواطن هذا القرار بنوع من الرضى النسبي.

ان طرح اي قرار يمس المواطن لابد ان تسبقه دراسات وندوات تناقش القرار وتأخذ في عين الاعتبار اثره من جميع النواحي.

اما من ناحية الاصلاحات التي اتخذها البنك المركزي فهي قرارات شجاعة ومدروسة ولكنها للأسف لم تحقق الهدف الكامل منها وذلك لعدم تمكن البنك المركزي من التحكم بحجم العرض النقدي، وكذا عدم السيطرة الكاملة على جميع شركات ومنشئات الصرافة.

أبرز الاجراءات ليتحقق الاستقرار للريال اليمني

- تشجيع الإنتاج والصناعة المحلية حتى نتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي، والتخفيف من الواردات، وبالتالي تخفيف الطلب على العملات الأجنبية، وزيادة المعروض منها.
- تشجيع البنوك الراغبة في فتح مقرها الرئيسي في عدن، مما يعني مراكز مالية وارصده نقدية تحت سيطرة البنك المركزي عدن.
- التوقف عن طباعة أي عملات جديده للريال دون وجود غطاء لذلك من السلع والخدمات ودون رصيد كاف من النقد الأجنبي.
- ضرورة تحييد الاقتصاد عن الحرب والسياسة.
- تشجيع الاستثمار في المشاريع التنموية التي تحقق الفائدة والمنفعة.
- اعادة الدورة النقدية للبنوك والعمل على صرف رواتب موظفي الدولة عبر البنوك التجارية وليس عبر الصرافين لما لذلك من اهمية في تعزيز دور البنوك في تأدية وظائفها.
- ضرورة مساعدة البنوك التجارية على تحويل اموالها بالعملات الاجنبية في استخدامها لاستيراد السلع والخدمات وبما يخفف الطلب على الدولار في السوق.
- توجيه جزء من الوديعة السعودية لدعم استقرار سعر الصرف وخفض المستوى العام للأسعار وانجاز عمل كهذا سينعكس ايجابا على الحياة المعيشية للمواطنين.
- إلزام البنك المركزي ووزارة المالية والجهات ذات العلاقة بضبط سوق الصرف ووقف عمليات المضاربة التي تقوم بها منشئات الصرافة ومراقبة كافة العمليات المالية والمصرفية.
- إلزام منشئات الصرافة باعتماد أنظمة ومعايير مكافحة غسيل الأموال.
- استقلالية تطبيق قرارات البنك المركزي- عدن- دون تأثير أو تدخل من الحكومة.
- رفد الاحتياطي النقدي للعملة الصعبة من قبل دول التحالف والدول المعنية بملف اليمن بما يساعد في إخراج الحكومة من الازمة المالية الخانقة وإنقاذ الشعب اليمني من المجاعة.
- تحويل رواتب القوات المسلحة ضمن الية تدفع من قبل التحالف بالريال السعودي إلى البنك المركزي اليمني- عدن- بدلاً من احالتها لمنشئات الصرافة.
- استقلالية تطبيق قرارات البنك المركزي دون تأثير أو تدخل من الحكومة.

من خلال العرض السابق توصلنا لمجموعة من النتائج

لن يكون هناك نجاح للسياسة النقدية دون نجاح وتفعيل دور السياسة المالية للترابط بينهم في دعم الاستقرار الاقتصادي، ودون وجود أطار قانوني ينظم هذه العلاقة.

إن اصلاح الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد لن ينجح بجهود دون أخرى، فالعمل لابد ان يكون عمل مترابط ومكمل لبعض.

عدم توفر بنية تحتية معلوماتية ملائمة تساهم في اعداد الموازنة العامة.

ضعف كفاءة تحصيل الايرادات العامة وتفتفت الاوعية الضريبية.

تعطل اكثر الجهات الايرادية الداعمة للموازنة العامة للدولة (شركة النفط والغاز، الثروة السمكية) بالإضافة للتهرب الجمركي.

انعدام الميزانية العامة منذ عام 2014.

انقسام وتشتت الايرادات الضريبية واستنزافها قبل وصولها إلى الحكومة المركزية.

اتسمت السياسة النقدية خلال الفترة 2014م . 2022، بإصدار البنك المركزي لتعليمات المباشرة إلى البنوك ومنشئات الصرافة ومن خلال هذه التوجيهات يمكن للبنك التحكم بالائتمان، بالإضافة للانقسام الذي حصل نتيجة نقل البنك المركزي إلى عدن في العام 2016م، رافق ذلك تنفيذ جملة من الإجراءات لتعزيز دوره في المحافظة على الاستقرار العام للأسعار.

سعى البنك المركزي لتعزيز دورة الرقابي على شركات ووحدات الصرافة لمنع المضاربة بالعملة والهادف إلى التربح والاثراء بعيدا عن انجاز المبادلات والمعاملات التجارية والاقتصادية.

اتخاذ البنك المركزي لجملة القرارات المعلن عنها مؤخرا، كان يسعى إلى تحقيق الاستقرار المالي والعودة بعجلة التنمية لمسارها الصحيح، رغم غياب العوامل المساعدة في ذلك (ظروف امنية وسياسية غير مستقرة، عدم تنفيذ السياسة المالية).

متى ما تحقق لليمن الاستقرار السياسي والأمني، متى ما يمكن القول باننا نستطيع تخطي كل معوقات التنمية ورفع الناتج المحلي، مما يحقق الاكتفاء الذاتي وتعزيز قيمة الريال اليمني.

أبرز ما توصي به هذه الدراسة

على البنك المركزي ووزارة المالية تسهيل توفير العملات الاجنبية لمستوردي النفط وحصر الاستيراد عبر شركة النفط الوطنية وعمل كهذا سيؤدي إلى تخفيض الطلب على الدولار في السوق.

ترشيد الانفاق العام من خلال

خفض حجم الواردات من السلع والخدمات حيث يقتصر الاستيراد على السلع الاساسية والادوية، ومنع استيراد السلع الكمالية كالسيارات.

خفض حجم البعثات الدبلوماسية، ووقف الابتعاث الدراسي.

وقف سفر الوزراء ونواب الوزراء والوفود ويقتصر السفر على المشاركات الضرورية والهامة.

رفع كفاءة وفاعلية تحصيل ايرادات الدولة من خلال الآتي:

توحيد الاجراءات الضريبية والجمركية وتحصيل الإيرادات بشكل موحد في كل المنافذ وتوريدها للبنك المركزي مع ضبط التهريب الضريبي.

تحصيل ايرادات الدولة وتوريدها إلى حساب الحكومة في البنك المركزي، والعمل على رفع كفاءة تحصيل موارد الدولة مما يساعد في رفع حجم الايرادات العامة والذي بدورة سيسهم في خفض عجز الموازنة العامة للدولة.

العمل على سحب فائض السيولة من العملة المحلية المتراكمة لدى الصرافين لما لذلك من مخاطر وفي السياق نفسه التأكد من عدم احتفاظ الصرافين باي وديعة خارج نطاق اختصاصه.

اعادة الدورة النقدية للبنوك والعمل على صرف رواتب موظفي الدولة عبر البنوك التجارية وليس عبر الصرافين لما لذلك من اهمية في تعزيز دور البنوك في تأدية وظائفها.

على البنك المركزي اتباع سياسة نقدية فعالة والعمل على التحكم في المعروض النقدية وسحب فائض السيولة من السوق من خلال استخدام الادوات النقدية وبما يجعل المعروض النقدي يتفق ويتلاءم مع حاجات الاقتصاد الحقيقي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي.

ضرورة مساعدة البنوك التجارية على تحويل اموالها بالعملات الاجنبية في استخدامها لاستيراد السلع والخدمات وبما يخفف الطلب على الدولار في السوق.

تفعيل جهاز مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتوفر الربط الشبكي بين شركات ووحدات الصرافة والبنوك التجارية والبنك المركزي احدى الوسائل الناجعة للتأكد من مصادر وحركة الاموال.

تعزيز الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي يشكل ضرورة لاستقرار سعر الصرف وخفض المستوى العام للأسعار وانجاز عمل كهذا سينعكس ايجابا على الحياة المعيشية للمواطنين.

الوديعة السعودية ليست الحل الجذري لجميع المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها بلادنا، وانما هي حل ترقيعي ما ان تظهر اعباءه الاقتصادية والمالية على المدى المتوسط ان لم يكن على المدى القصير في حالة عدم الاستغلال الأمثل لها.

استمرار وقف طباعة النقد واستمرار المزادات لتامين موارد مالية من مصادر غير تضخمية.

لابد من دعم الانتاج وتقوية الصادرات بمختلف انواعها، ووقف الاستيراد للسلع الكمالية وتوجيه فقط للاستيراد السلع الاساسية لحياة المواطن.

وزير المالية يؤكد ضرورة تسريع تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة

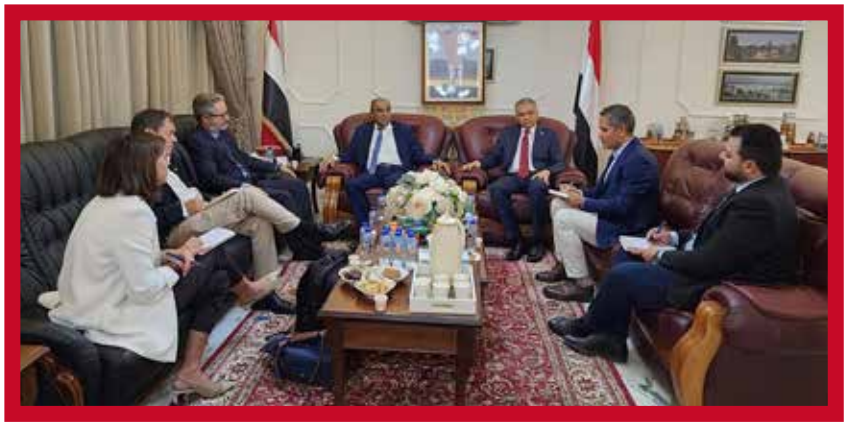

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة الأردنية عمّان، مع سفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن جابرييل فينالس، والسفير الألماني لدى اليمن هوبرت ييقر، آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية وجهود السلام في اليمن.

كما تطرق اللقاء بمشاركة سفير بلادنا لدى المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور جلال فقيرة، إلى آثار التصعيد العسكري لمليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانياً على مختلف الجوانب الخدمية والمعيشية للمواطنين، وكذا آثار استهداف المليشيات الحوثية لمنشآت وموانئ النفط الحيوية على الإيرادات والمالية العامة.

وتناول اللقاء أيضا، دعم برنامج الإصلاحات الشاملة والتسريع بتنفيذه وتقديم المزيد من الدعم لتحسين الأوضاع العامة وتحقيق الاستقرار والتحسن الاقتصادي، وكذا دعم بناء قدرات وزارة المالية والمصالح التابعة لها لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

كما جرى مناقشة آفاق دعم الحكومة فنياً في جوانب إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة للدولة، وحشد الدعم الدولي المرتقب في نادي باريس، وتقديم المساعدة في جانب الديون للتخفيف من الالتزامات والمسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة.

واستعرض الوزير بن بريك، مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية، والجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام، والنتائج الإيجابية للهدنة الأممية على المواطنين، وتعنت المليشيا الحوثي في تجديدها ووضع التعقيدات أمام تحقيق السلام، وكذا الخسائر والأضرار التي تتحملها الحكومة والمالية العامة بسبب التحديات التي فرضها الحوثيون من خلال التصعيد العسكري واستهداف ومنع تصدير النفط، وإجبار القطاع الخاص على الاستيراد عبر ميناء الحديدة، وانعكاس ذلك سلباً على الاقتصاد والحياة العامة للمواطنين والأوضاع العامة.

وجدد وزير المالية، التأكيد على ضرورة التسريع في تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة وتقديم الدعم المالي والفني لمساندة جهود الحكومة ووزارة المالية والجهات الرسمية ذات العلاقة في مواجهة التحديات الراهنة، والمضي قدماً في النهوض بأوضاع القطاعات الخدمية والإنسانية والمعيشية والتنموية .. مشيداً بالدعم الأوروبي لليمن واليمنيين .. مؤكداً أهمية تواصل الدعم الأوروبي في مختلف المجالات.

ومن جانبه جدد سفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن، التأكيد على مواصلة تقديم مختلف أوجه الدعم للشعب والحكومة في اليمن من أجل الإسهام في تجاوز التحديات الاقتصادية والمالية وتحسين الأوضاع العامة الصعبة الراهنة، وكذا استمرار دعم الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام الشامل والدائم وإنهاء الحرب.

بن بريك يبحث مع البنك الدولي جهود تنمية المالية العامة

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة الأردنية عمّان، مع مديرة البنك الدولي في اليمن تانيا مبير، وضع المالية العامة وجهود الحكومة لتعزيز وتنمية المالية وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

كما جرى خلال اللقاء، مناقشة أوجه دعم الحكومة، والاستجابة السريعة ومجالات الدعم الفني والتقني لوزارة المالية والمصالح التابعة لها، عبر منظمات الأمم المتحدة، وذلك ضمن الجهود الدولية لدعم اليمن اقتصادياً ومالياً.

وتطرق وزير المالية، إلى جهود الحكومة ووزارة المالية ذات الصلة بعملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة، ومدى الحاجة لتقديم الشركاء الإقليميين والدوليين المزيد من الدعم لمساندة الجهود الحكومية في تجاوز الأوضاع الصعبة الراهنة في مختلف مجالات وقطاعات الحياة، واستقرار وتحسين الاقتصاد الوطني.

ولفت الوزير بن بريك، إلى الآثار السلبية والخسائر الكبيرة التي تواجهها المالية العامة جرّاء التصعيد العسكري لمليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة من إيران، وكذا استهداف المليشيا لموانئ تصدير النفط الخام، والإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل تنمية الإيرادات واستدامة المالية العامة، والتزامها بواجبها في استمرار صرف مرتبات موظفي الدولة.

المالية
Al-Maliah

الحرب في أوكرانيا.. معركة من أجل العالم الجديد

يصادف 21 فبراير العام 2023 مرور عام على اعتراف روسيا باستقلال جمهوريتي "لوغانسك" و"دونيتسك" الشعبيتين، بعد ثمان سنوات من تقرير مصيرهما في أعقاب الانقلاب غير الشرعي في كييف العام 2014..

ومن يقول بأن روسيا كانت سببا في استقلال هاتين الدولتين إما أن يكون كاذباً أو متحاملاً لا يفقه في السياسة شيئا، لأن استقلال الدولتين المذكورتين التي تسكنها أغلبية روسية تم بمحض الإرادة، وبناء على تطلعات شعبية مكفولة ومشروعة، حيث تعرضت الدولتان منذ تقرير مصيرهما لقصف عسكري أوكراني مستمر، استهدف عددا من المدن فيهما على مدى ثمان سنوات، وهو الأمر الذي دفع بروسيا للتدخل واتخاذ قرار إطلاق العملية العسكرية الخاصة، خصوصاً بعد ظهور معلومات حول استعداد "كييف" لشن هجوم واسع ضد الجمهوريتين المستقلتين، ويصادف على مرور التدخل الروسي عام كامل بحلول 24 فبراير 2023.

لقد كان للعملية العسكرية الروسية أهداف عديدة أبرزها حماية السكان الروس في جمهوريتي "لوهانسك" و"دونيتسك"، وضمان عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف "الناتو"، ويمكن القول إن العملية العسكرية حققت أهدافها حتى الآن، وما تزال مستمرة وستظل حتى تحقيق الأهداف الخاصة بنزع السلاح الأوكراني، وضمان عدم المساس بالأمن القومي الروسي من قبل حلف شمال الأطلسي "الناتو".

لقد وجدت روسيا نفسها كما يتضح تواجه تهديداً أمنياً ووجودياً من قبل أمريكا والغرب عبر أوكرانيا، التي استُخدِمت استخداما سلبيا وسيئا في معركة هي تدرك أنها ليست معركتها،ولا يمكن أن تنتصر فيها رغم الدعم المالي والعسكري المهول الذي يقدم لها منذ بدء الحرب قبل عام، سواء أكان من أمريكا أو من دول أوروبا والغرب أصحاب المصلحة السياسية في استهداف روسيا وإضعافها وتهديدها وجوديا واستراتيجيا.

إن انضمام أوكرانيا لحلف "الناتو" يعني أن أراضيها وبحارها ستصبح مسرحا لقواعد عسكرية تابعة لدول الحلف يمكّن الحلف من التدخل وشن حرب عسكرية كبيرة على روسيا من الأراضي الأوكرانية، وهذا المخطط هو ما أرادت روسيا أن تحبطه في مهده، من خلال العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، والتي أصبحت اليوم معركة كل الأحرار في العالم الذين يرفضون الهيمنة الأمريكية المطلقة، التي أضرت - كما يرى مراقبون - بالأمن والسلم العالميين.

وطوال الفترة الماضية من عمر الحرب دعت روسيا باستمرار إلى إجراء مباحثات ومفاوضات سلام، لكن نظام كييف النازي رفض ويرفض ذلك، لأنه يستمد قراراته وأوامره من الغرب، وليس له قرار مستقل، كما تكشف التطورات والاحداث.

إن ضم الأربع المناطق في استفتاء سبتمبر الماضي وهي (زابوروجيا وخيرسون ولوغانسك ودنيتسك) كان طواعية ورغبة من سكان تلك المناطق التي أصبحت أجزاءً من أراضي روسيا.

وما يجعل الكثير من الدول والشعوب في المعمورة تقف إلى جانب روسيا في معركتها المصيرية، هو انكشاف التورط الأمريكي وبعض الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي في الصراع بشكل مباشر لا يقبل الجدل، فهم من يزود أوكرانيا بالمدافع والصواريخ بعيدة المدى، كما يجهزون في الوقت الحالي لتصدير الأسلحة الثقيلة والهجومية، حيث يستخدم حلف الناتو النظام الأوكراني كمنصة حرب ضد روسيا، لها أبعاد ومخاطر على روسيا وعلى العالم.

ومن اللائق القول إن روسيا في معركتها المصيرية تدافع اليوم عن العالم من أجل التعددية القطبية، وليس الأحادية التي تهيمن عليها أمريكا والتي غابت في ظلها العدالة وانتشرت في كنفها الحروب والمآسي وضروب الاستعباد.

باسم فضل الشعبي*

لسنا مع الحروب، لأن إرادة الله مع السلام والوئام وخير البشرية والإنسانية، لكن من حق الدول المستهدفة أن تدافع عن نفسها بكل الوسائل، فالدفاع عن النفس حق مشروع تقره النواميس الإلهية، كيف لا والأمر متعلق بروسيا الدولة العظمى التي يدعم تقدمها وصعودها الأحرار والمستضعفين حول العالم، لتحقيق التوازن في موازين القوى العالمية، وخلق عالم جديد تسوده العدالة والحرية، وفرملة الهيمنة القطبية الأحادية التي باتت مصدر خوف وقلق لدول وشعوب العالم. فمن هنا يبقى من حق روسيا أن تدافع عن نفسها بالطريقة التي تراها مناسبة من أجل البقاء والتقدم والاستمرار.

أما بخصوص الأزمة الغذائية العالمية، فليس لها علاقة بالعمليات العسكرية الروسية، فالحالة الراهنة ترتبط بعدد من العوامل، بما في ذلك جائحة "كوفيد 19"، وسوء الإدارة في الاقتصاد الكلي، والسياسات الغذائية للبلدان المتقدمة، لكن وبكل تأكيد فقد أدى فرض العقوبات على روسيا، وخاصة على البنوك الروسية التي تتعامل مع تصدير الحبوب والمحاصيل الزراعية، إلى تدهور الوضع كما يتضح.

لن تتوقف الحرب في أوكرانيا في تصوري إلا بتراجع أمريكا والغرب عن دعم النظام الأوكراني بالمال والسلاح، والضغط عليه للقبول بالسلام والحلول السياسية عبر الحوار، وهذا ما تريده روسيا وتسعى إليه منذ البداية، فروسيا شنت الحرب ليس بهدف تدمير أوكرانيا والشعب الأوكراني الذي يتمتع بكل الخدمات والمصالح في ظل الحرب، على عكس ما يحصل في دول أخرى أثناء الحروب، فروسيا دخلت الحرب من باب المثل القائل "مجبر أخاك لا بطل"، ولها أهداف محددة ذكرناها آنفا، وتريد السلام الذي يضمن أمنها ووجودها كدولة من حقها أن تتطور وتتقدم وتطمح.

*رئيس مركز مسارات للاستراتيجيا والاعلام

أكد أن هناك حاجة مُلحة للدعم الخارجي..

صندوق النقد يشيد بالجهود الحكومية رغم الهجمات الحوثية

أشاد بيان أصدره فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، بقيادة جويس وونغ، بجهود السُلطات الشرعية في اليمن لتعزيز المؤسسات، بما فيها تحسين الرقابة على الإنفاق، وتخطيط الموازنة، وإدارة الضريبة، وإعداد التقارير المالية، واتخاذ السُلطات المزيد من الخطوات نحو اعتماد أسعار صرف السوق للإيرادات الجمركية والحد من التضخّم من خلال الحفاظ على نمو صفري في القاعدة النقدية.

جاء ذلك خلال قيام فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، بقيادة جويس وونغ، ببعثة افتراضية ووجاهية في عمّان، الأردن، مع السلطات اليمنية في الفترة من 25 أيار/مايو إلى 8 حزيران/يونيو، حيث اشتملت نقاشات البعثة على بحث آخر التطورات الاقتصادية، والنظرة المستقبلية، والتقدّم الذي حققته الإصلاحات الرئيسية في اليمن.

ملايين يواجهون انعدام الأمن الغذائي

في نهاية البعثة أصدرت السيدة وونغ البيان بيان أشارت فيه إلى أنه على الرغم من التفاؤل الحذر بشأن عملية السلام الجارية، ما زالت الأزمة الاقتصادية والإنسانية ماثلة في اليمن، حيث تُشير التقديرات الحالية إلى أن 17 مليون شخص سيواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد.

في حين استطاعت الامم المتحدة من خلال فعالية رفيعة المستوى للتعهدات من جمع 1.2 مليار دولار أمريكي فقط، من أصل 4.3 مليار دولار ضرورية لمواجهة هذه الأزمة، على الرغم من الانخفاض الأخير في أسعار الغذاء والوقود العالمية، ما زالت الأسعار المحليّة مرتفعة حيث وصل معدّل التضخم في أسعار الغذاء إلى 45 بالمائة في 2022، وتعتمد مخاطر استقرار الاقتصاد الكليّ في المدى القصير اعتماداً كبيراً على تطورات الصراع وتوافر التمويل.

الهجمات أثرت على الوضع المالي والاقتصادي

وحرمت الهجمات على مرافق تصدير النفط في تشرين الأول/أكتوبر 2022 الحكومة من معظم إيراداتها بالعملة الأجنبية والتي تساوي حوالي نصف إيراداتها الإجمالية، حيث أدّى هذا - إلى جانب ارتفاع أسعار النفط عالمياً - إلى اتساع العجز في المالية العامة إذ وصل إلى 2.5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2022، ومن المتوقع أن يتسع هذا العجز أكثر في 2023 إذا لم تُستأنف صادرات النفط بالرغم من خفض النفقات.

جهود السلطة لتعزيز المؤسسات

وعلى الرغم من هذه التحدّيات، واصلت السُلطات جهودها لتعزيز المؤسسات

بما فيها تحسين الرقابة على الإنفاق، وتخطيط الموازنة، وإدارة الضريبة، وإعداد التقارير المالية.

واتخذت السُلطات أيضاً المزيد من الخطوات نحو اعتماد أسعار صرف السوق للإيرادات الجمركية وفي الوقت ذاته الحد من التضخّم من خلال الحفاظ على نمو صفري في القاعدة النقدية.

وشجعت البعثة السلطات على الحفاظ على هذا الزخم الإصلاحي المرحب به بما في ذلك الدفع بإصلاحات قطاع الكهرباء لخفض التكاليف وزيادة تحصيل الإيرادات.

وتابعت البعثة أنه من الضروري الحفاظ على استمرار نظام مزاد بيع العملة الأجنبية الأسبوعي الذي يوفر العملة الأجنبية لتمويل الواردات الأساسية بصورة شفافة وبأسعار صرف السوق وذلك للحد من التضخم ودعم استقرار سعر الصرف من خلال استيعاب السيولة.

علاوة على ذلك، فإن التقدّم الذي تحقق في إعداد التقارير المالية ووضع اللمسات النهائية على عمليات التدقيق المعلقة من شأنه أن يساعد على تعزيز حوكمة البنك المركزي.

حاجة مُلحَّة للدعم الخارجي

وأشار فريق صندوق النقد الدولي، إلى أن هُناك حاجة مُلحَّة للدعم الخارجي لرفع الضغوطات عن التمويل، وخفض التمويل النقدي، وحماية سعر الصرف واستقرار الأسعار الذي تحقق بصعوبة بالغة، مُشيرة إلى أنه من الضروري إجراء المزيد من تحسينات الحاكمية إلى جانب جهود معالجة الفجوات في البيانات وبخاصة على صعيد الدّيْن المحليّ والخارجي لتعزيز الشفافية والمساعدة في نهاية المطاف في تحفيز المزيد من التمويل.

أهمية التواصل الوثيق مع المانحين

وتابع فرق صندوق النقد، أنه سيكون من المهمّ استمرار التواصل الوثيق مع المانحين بشأن تطوير القدرات لسدّ الفجوات المتبقية وفي الوقت ذاته زيادة توافر التمويل والإسراع بالدعم.

لهذه الغاية، أجرت البعثة نقاشات موسعة مع السلطات والمانحين لتحسين تنسيق الأنشطة وترتيب الأولويات وتسلسلها، سوف يواصل صندوق النقد توفير المساعدة الفنية الشاملة لليمن لتعزيز القدرات المؤسسية بشكل أكبر.

وفي النهاية أعرب فريق البعثة عن تقديره العميق للسلطات اليمنيّة والخبراء الفنيين وجميع النظراء للتعاون الممتاز والنقاشات الصريحة ويتطلع الفريق إلى المزيد من التواصل الوثيق والمستمر.

تدابير اقتصادية لمواجهة العجز

كتب / أ. عدلي جارالله

اتخذت وزارة المالية مساراً عاجلاً في سياستها التصحيحية من خلال وضع عدد من التدابير والمعالجات الاقتصادية لتخفيف وطأة الأزمة المستمرة اقتصادياً في اليمن وذلك بإنفاذ حزمة من الإجراءات، تمثلت في خفض الإنفاق الحكومي وتقليص مصروفات العناصر غير الأساسية، وإعادة توجيه الدعم نحو الخدمات التي تمس حاجة المواطن بشكل مباشر، ولم تغفل قيادة الوزارة ممثلة بمعالي الاستاذ سالم بن بريك.

وزير المالية في تحقيق زيادة ملحوظة لعائدات الضرائب والجمارك، ورفع الإيرادات العامة للدولة وفق جباية منظمة وفاعلة لتغطية التزامات الوزارة أمام كافة المؤسسات وعلى رأسها مرتبات الموظفين وانعاش الخدمات الأساسية والتشغيلة كالمستشفيات والمراكز الصحية و التعليمية والمرافق الحكومية وصيانة الطرق وتشغيل محطات الكهرباء .

كما أن الوزارة تعمل مع شركاء القطاع المالي في البنك المركزي والاجهزة الرقابة والقضائية على تنظيم القطاع المصرفي، لإيقاف عبث المضاربة اللا مشروعة ومكافحة غسيل الاموال، وذلك من خلال تحسين اللوائح وزيادة الرقابة لمنع الفساد والاحتيال وسعياً في إعادة القيمة للعملة المحلية والمحافظة على استقرار الريال وخفض مستوى الفجوة في القيمة.

لم تتوانى الوزارة جهدا في تقدير كافة الاضرار الناتجة عن الصراع، لذا تعمل على تأمين مرتبات النازحين

وتوفر غطاء مالي للسلع الرئيسية وفق سياسة الحكومة المشتركة مع الوزارات والقطاعات المعنية.

قدمت الوزارة وفي وقت مبكر موازنة مركزية تضمن سلاسة الإجراء والاطلاع وتقليل من حجك الاهدر والتضخم وتراعي واقع اليمن الاقتصادي وخصوصا بعد تداعيات قصف المنشآت النفطية وإيقاف التصدير.

بشكل عام نجحت الوزارة بجهود قيادتنا والمخلصين من إيجاد استقرار اقتصادي في أضيق الحدود من خلال الامكانات المتاحة، وتعمل على إيجاد موارد اضافية ترفد خزينة الدولة بما يغطي التزاماتها أمام المواطن.

اختتام اللقاء السنوي بين الجانبين الحكومي وصندوق النقد الدولي..
وزير المالية: هناك حاجة ملحة لتمويل خارجي إضافي

أكد معالي وزير المالية الاستاذ سالم صالح بن بريك أن اللقاءات التي جمعت ممثلي الجهات المعنية في الحكومة اليمنية مع صندوق النقد الدولي والتي اختتمت أعمالها بالعاصمة الأردنية عمان، شددت على الحاجة الملحة لتمويل خارجي إضافي للحفاظ على المكاسب المحققة وحماية سعر الصرف ودعم عملية الإصلاحات المستمرة التي تقوم بها الحكومة.

وأوضح بن بريك أن اللقاءات بين الجانبين سلطت الضوء على الجهود الحكومية في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والنقدي بالتعاون مع الأشقاء والجهات المانحة في ظل الحاجة الملحة للتسريع في تنفيذ الإصلاحات وتقديم التعهدات عبر صندوق النقد العربي والجهات الإقليمية والدولية الداعمة لجهود الحكومة اليمنية لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتعزيز الاستقرار والتعافي الاقتصادي.

وأشار بن بريك إلى أن الاجتماع تطرق للقضايا المتصلة بالأوضاع العامة والخدمية والمعيشية للمواطنين ومدى الآثار السلبية التي لحقت بالإيرادات العامة والقطاع النقدي جراء التصعيد الحوثي غير المبرر في استهداف القطاعات الاقتصادية الحيوية والإستراتيجية، منوهاً إلى وقوف الاجتماع أمام خطورة استمرار الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يمر بها اليمن خصوصا في ظل استمرار توقف تصدير النفط نتيجة الهجمات الإرهابية من قبل المليشيات الحوثية على المنشآت النفطية.

واختتمت في العاصمة الأردنية عمّان، اللقاءات الفنية السنوية بين الجانبين الحكومي ممثلاً بوزارة المالية والبنك المركزي اليمني وممثلي وزارات التخطيط والتعاون الدولي والكهرباء والطاقة والنفط والمعادن، وبعثة صندوق النقد الدولي، والتي بدأت افتراضياً في الـ 25 من شهر مايو الماضي، وتواصلت حضورياً من 2 -7 يونيو 2023، وجرى خلالها الوقوف أمام مجمل أوضاع وتحديات القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية في اليمن.

وتطرقت اللقاءات إلى حزمة من القضايا المتصلة بالأوضاع العامة والخدمية والمعيشية للمواطنين، ومدى الآثار السلبية الكبيرة التي لحقت بالإيرادات العامة والمالية العامة والقطاع النقدي جرّاء قيام المليشيا الحوثية الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانياً بالتصعيد العسكري غير المبرر واستهداف القطاعات الاقتصادية الحيوية والإستراتيجية، فضلاً عن خطورة تفاقم أزمة الأمن الغذائي، والنتائج الإيجابية للهدنة الأممية على حياة المواطنين، والدعم المطلوب لضمان استقرار وتحسين الاقتصاد الوطني.

تناولت اللقاءات آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية والسياسية وآفاق السلام والتحديات والعوائق التي تضعها المليشيات الحوثية الإرهابية أمام جهود السلام واستهدافها للقطاعات الاقتصادية الحيوية

وأكدت اللقاءات، خطورة استمرار الأزمة الإنسانية والاقتصادية في ظل توقف تصدير النفط بسبب الهجمات الإرهابية من قبل مليشيا الانقلاب وارتفاع الأسعار، وكذا ضرورة تعزيز قدرات المالية العامة على الاستدامة، وكذا الحفاظ على استمرار نظام مزاد بيع العملة الأجنبية بطريقة شفافة، من أجل المضي قدماً في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.

كما تناولت اللقاءات آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية والسياسية وآفاق السلام والتحديات والعوائق التي تضعها المليشيات الحوثية الإرهابية أمام جهود السلام واستهدافها للقطاعات الاقتصادية الحيوية، وكذا مناقشة مدى التقدم في تنفيذ خطط الإصلاح النقدي والمالي وتأثير الاستهداف الإرهابي للميليشيا الحوثية على قطاع النفط، وخطورة وضع الأمن الغذائي وآفاق التمويل الخارجي وفقاً لتعهدات الأشقاء وبرنامج إصلاح صندوق النقد العربي والجهات الدولية في المجالات النقدية والمالية، وأهمية التسريع بتقديم تلك التعهدات وتنفيذ برنامج الإصلاح للمضي قدماً في تحسين واستقرار الأوضاع النقدية والمالية.. فضلاً عن استعراض الدين المحلي والخارجي، ومجمل تطورات قطاع النفط والغاز، وضرورة الإسراع في تسييل المتبقي من توزيعات وحدات حقوق السحب الخاصة.

واستعرض الوفد الحكومي، آخر المستجدات في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية، واستغلال المليشيا الحوثية الإرهابية للتهدئة لشن

حرب اقتصادية خطيرة على مختلف مجالات وقطاعات الحياة، خصوصاً تلك التي تمس حياة ومعيشة المواطنين بشكل مباشر .. منوهاً بأهمية التسريع بحزمة الدعم المقدمة من الأشقاء في دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكذا الدعم الدولي من شركاء وأصدقاء اليمن، ودورها في الإسهام بمعالجة عدد من الأزمات والنهوض بالواقع الخدمي والإنساني والتنموي .. معرباً عن تطلع الحكومة لتقديم المزيد من الدعم للإسهام بتحسين الأوضاع العامة ودعم قدرات وزارة المالية واستقلالية البنك المركزي.

وتطرق الوفد الحكومي، إلى سياسة وجهود الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد العربي في تنفيذ حزمة من الإصلاحات في الجوانب الاقتصادية والنقدية والمالية والإيرادية وتحسين المالية العامة، وكذا تنمية قدرات القطاعين النقدي والمالي وتعزيز وتنمية الإيرادات العامة، وكذا التطرق للآثار الاقتصادية جرّاء التصعيد العسكري الإرهابي الحوثي واستهدافهم موانئ تصدير النفط، والمتمثلة بتراجع الإيرادات، والتدابير والاجراءات المتخذة من جانب الحكومة لتخفيف آثار توقف تصدير النفط، وبما يعزز استدامة المالية العامة وقدرتها على استمرار صرف مرتبات موظفي الدولة المدنيين والعسكريين.

وأشار الوفد، إلى خطط وتطلعات الحكومة خلال المرحلة المقبلة، وإسهام الهدنة الأممية وجهود السلام بشكل إيجابي في تخفيف المعاناة الإنسانية .. لافتاً إلى تعامل الحكومة بشكل إيجابي مع الملف الإنساني بما في ذلك فتح المنافذ والطرق بالرغم من الآثار الاقتصادية في تراجع الإيرادات وذهابها إلى ميناء الحديدة، ورفض الحوثيين توجيه تلك الإيرادات لصرف المرتبات.

الجمارك اليمنية والمصرية تبحثان تعزيز التعاون الجمركي

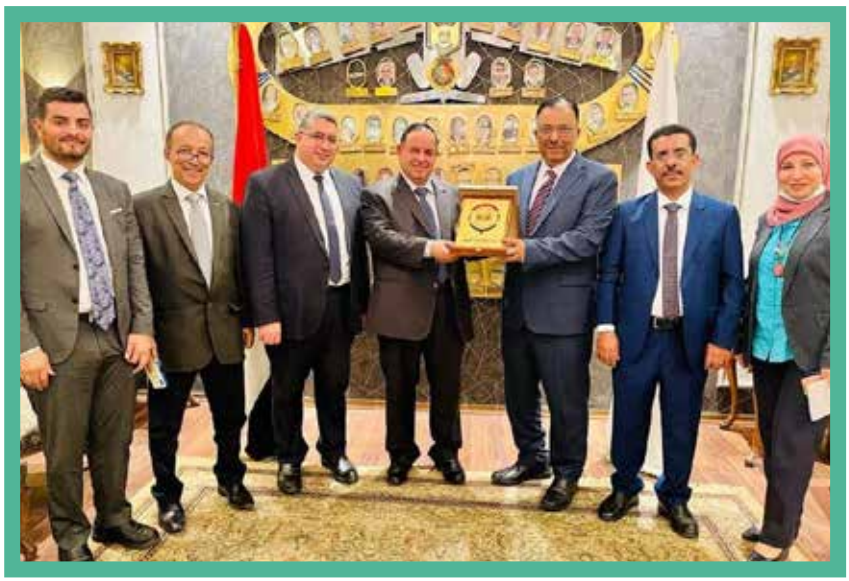

بحث رئيس مصلحة الجمارك اليمنية عبدالحكيم ردمان القباطي ورئيس مصلحة الجمارك المصرية الشحات غتوري بالقاهرة ، العديد من الملفات والقضايا الهامة التي تهم العمل الجمركي والتنسيق المشترك بين جمارك البلدين.

وأبدى رئيس مصلحة الجمارك المصرية استعداده لتنظيم زيارات ميدانية لمجموعة من موظفي مصلحة الجمارك اليمنية للاطلاع على تجربة الجمارك المصرية في التحديث والتطوير, وكذلك عقد دورات تدريبية في مجالات جمركية متعددة مثل القيمة الجمركية والمعاينة الآلية والنافذة الواحدة وإدارة المخاطر وغيرها، وكذلك ارسال خبراء جمركيين إلى اليمن لعقد دورات تدريبية متخصصة.

كما ناقش الجانبان موضوع التسهيلات التي تقدمها مصلحة الجمارك المصرية للمسافرين اليمنيين عبر مطار القاهرة مع ضرورة التوعية حول الإفصاح عن المشغولات الذهبية والعملات.

وتطرق المجتمعون إلى موضوع تسهيل التجارة بين البلدين بالمجال الجمركي وضرورة تعزيز وتطوير التعاون الثنائي لما من شأنه زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

من ناحية أخرى اتفق الجانبان على تفعيل الاتفاقيات الثنائية السابقة في مجال التعاون الجمركي وتبادل المعلومات حول المخالفات الجمركية وأساليب التهريب.

المالية
Al-Maliah

الثروات المعدنية.. طوق نجاة للاقتصاد الوطني

بهدف النهوض بقطاع التعدين وإنقاذ الاقتصاد الوطني نفذت وزارة النفط والمعادن ممثلة بهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية خلال الفترة الماضية العديد من الدراسات والمسوحات الجيولوجية في خطوة تهدف إلى النهوض بقطاع المعادن وزيادة مساهمته في الدخل القومي واستقطاب الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية.

ويعتبر قطاع التعدين من القطاعات الواعدة التي يعول عليها كثيراً في رفع الاقتصاد حيث يعتبره الكثير من المختصين طوق نجاة للاقتصاد الوطني . ويعد قطاع التعدين في بلادنا ركيزة هامة من ركائز استراتيجية التنمية طويلة المدى سواء كأحد أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل القومي والحد من الاعتماد على النفط من ناحية أو لقدرة الإسهام في سد جانب كبير من احتياجات المواطنين في المحافظات المحرره بالتطوّير المتواصل وتحقيق قيمة مضافة أكبر للموارد الوطنية من خلال تصنيفها من ناحية أخرى.

م/بشار الطيب*

ويعتبر قطاع التعدين من المجالات الصناعية الهامة التي تعد ثروة كبيرة في حالة تم استغلالها واستثمارها، فبحسب الدراسات المنفّذة من قبل هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية منذو سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن - أثبتت أنها تمتلك ثروة معدنية متميّزة سواء في المعادن الفلزية أو الصناعية أو أحجار البناء والزينة، وذلك بفضل تنوّع التركيب الجيولوجي المتواجد في اليمن.

استراتيجية خاصة بالتعدين

هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، منذ وقت مبكر، أعدت استراتيجية خاصة بالتعدين في الجمهورية اليمنية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)، وتضمّنت هذه الاستراتيجية الجوانب الأساسية لتطوير قطاع التعدين في اليمن على المدى المتوسط والبعيد، بالإضافة إلى تقييم الواقع الحالي للتعدين والدراسات التي نُفذت في هذا الجانب، والمتطلبات الواجب توفّرها في هذا القطاع.

كما أن هذه الاستراتيجية عملت على ربط قطاع التعدين بالقطاعات الأخرى في الدولة، وحددت أهدافا أساسية خلال الفترة القادمة، أهمّها: التركيز على المعادن الصناعية والترسّبات المعروفة، من خلال إجراء البحوث العلمية التي تشمل التخريط الأولى، وعمل مقاطع جيولوجية، ومُقارنات للترسبات الموجودة في المحافظات الجنوبية مع الترسبات المعروفة في العالم لتقليل عامل المجازفة.

التميمي: مناطق واعدة باكتشافات معدنية

وبحسب تصريح للقائم بأعمال رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية والذي نشر في الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية /عدن قال المهندس أحمد يماني التميمي : "إن هذه الاستراتيجية ركّزت بشكل أساسي على الأقاليم التي تم التعدين فيها سابقا عبر التاريخ في اليمن، باعتبارها مناطق واعدة باكتشافات معدنية، وكذا دراسة احتياجات مختلف القطاعات من المعادن بالتنسيق مع الجامعات ومراكز الأبحاث".

وأضاف: "إن استراتيجية التعدين تضمّنت تنمية قطاع المعادن ككل سواء في الجانب المؤسسي أم في البنية التحتية أم التشريعية، وإنشاء موانئ للتصدير وتوفير وسائل نقل رخيصة وغيرها من الخدمات.

وبيّن المهندس أحمد يماني التميمي أن الاستراتيجية أكّدت على ضرورة التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية وتطوير الموارد البشرية والبحث العلمي من خلال تقديم بحوث وأوراق علمية ونشرها والمشاركة في المؤتمرات الدوليه ؛ للترويج والتعريف بواقع التعدين في عدن والمحافظات المحرره، وكذا تحسين إدارة المعلومات المتوفّرة، وتعميمها وعرضها على المهتمين والمستثمرين داخليا وخارجيا.

ولفت في تصريحه إلى أن الاستراتيجية تمثّل نقلة نوعية في قطاع التعدين؛ لتمكينه من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من الفقر؛ باعتبار التعدين من القطاعات الاقتصادية الواعدة؛ نظراً لتنوع وجودة الخامات والموارد المعدنية المتواجدة في اليمن.

وأشار إلى أنه تم مراجعة البرامج الفنية والبحثية والبنى التحتية والموارد البشرية عند إعداد الاستراتيجية، وإقرار خُطط العمل التي يمكن أن تطبّق لتطوير قطاع التعدين، وكذا تمييز المجالات التي يمكن للنشاط التعديني أن يساهم بها في قطاع الصناعة.

صناعة الأسمنت

وفي مجال الصخور والمعادن الصناعية والإنشائية يتملك اليمن فرص استثمارية واعدة، حيث أثبتت الدراسات الأولية التي نفذتها هيئة المساحة خلال العشرين سنة الماضية وجود هذه الخامات بكميات ونوعيات ممتازة، خاصة خامات صناعة الاسمنت التي تتصدر عوامل الجذب للاستثمارات المحلية والعربية والدولية. حيث يزخر اليمن باحتياطيات ضخمة من الحجر الجيري والدولوميت الذي يدخل بنسبة 70 بالمائة في صناعة الاسمنت ويتواجد بمحافظات صنعاء، تعز، الحديدة، باجل، مأرب، أبين، عمران، المهرة حضرموت، لحج وشبوة، إب ويقدر الاحتياطي الجيولوجي بحوالي 13.5 مليار متر مكعب، فضلا عن امتلاك احتياطي هائل من مادة الطين والجبس والخبث البركاني الداخلة في هذه الصناعة.

وخامات صناعة الاسمنت هذه تتوافر باحتياطات كبيرة جدا، والتي لا تبعد عن موانئ التصدير بمسافات كبيرة، وقد قامت هيئة المساحة الجيولوجية بدراسة عدد من هذه المواقع في محافظتي لحج وأبين وحضرموت وشبوه عمران والحديده وتعز، والتي تنتشر فيها تموضعات كبيرة من الحجر الجيري الجوراسي، وتهيئة هذه المواقع للاستثمار، وقد أثبتت الدراسات الأولية والتفصيلية لهذه المواقع ملاءمة خام الحجر الجيري لصناعة الأسمنت، وقد مُنحت عددا من التراخيص الاستثمارية لإقامة صناعة الأسمنت في هذه المواقع، حيث تم إنشاء مصنع الوطنية للأسمنت في محافظة لحج، ومصنع الوحدة، ومصنع باتيس في محافظة أبين ومصنع عمران في محافظة عمران ومصنع الوطنيه في جبال فلافله (قيد الانشاء) .

وأضافت الدراسة أن هناك عددا من المواقع لا زال مفتوحا أمام المستثمرين الراغبين في إقامة مصانع جديدة للاسمنت، وهذه المواقع تكتسب مميزات مثالية من حيث وفرة الخام وملاءمته

لهذه الصناعة وسهلة استغلاله، وكذا توفّر طُرقات مسفلتة إلى ميناء عدن والمناطق الأخرى تسهّل عملية النّقل والتسويق لهذه المنتج الهام.

صناعة السيراميك

وقالت الدراسة إن المكونات الرئيسية لصناعة السيراميك (مادتي الطين والفلسبار) متوفرة في كل من محافظتي لحج وأبين وصنعاء، حيث أقيم مصنعين الأول بمحافظة صنعاء والثاني مصنع ردفان لصناعة السيراميك في منطقة الرباط بمحافظة لحج، والذي يعتمد في الأساس على هذه المادتين من المحافظة، وكذا الفلسبار من منطقة العند في المحافظة نفسها. وفي الوقت نفسه لا يزال هناك عدد من مواقع الفلسبار التي تمت دراستها من قبل الهيئة في محافظة أبين مثل منقطة "يرامس" ووادي "خرعان" .

الحجر الرملي

وتشير الدراسات إلى مستقبل واعد لصناعة الزجاج والبصريات في اليمن، نظراً لوفرة الرمال السيليكا التي تعتبر المادة الخام الرئيسة في صناعة الزجاج وبمواصفات عالية باحتياطي يقدر بستة مليارات متر مكعب، بالإضافة إلى تواجد الملح الصخري باحتياطي يقدر ب 390 مليون متر مكعب. وبحسب الدراسات الاستكشافية يقدر احتياطي اليمن من الجبس 4.6 بليون طن ويتواجد في محافظات الحديدة شبوة مأرب، وبنقاوة بنسبة 97.5 %، وكذا تواجد الرخام بمحافظات تعز، حجة، مأرب، أبين، وصنعاء باحتياطي مليار متر مكعب، إلى جانب 500 ألف متر مكعب احتياطي صخور الترافرتين في صنعاء وإب.

وتبين الدراسات توفر الخامات الأساسية لصناعة الخزف والسيراميك وبكميات كبيرة، حيث تتواجد معادن الفلدسبار في حجه وأبين باحتياطي اكثر من 23 مليون متر مكعب، وتنتشر الأطيان الصناعية في عدة محافظات باحتياطي أكثر من 120 مليون متر مكعب.

وتشير الدراسات الاستكشافية وجود أكثر من ستة مليارات احتياطي الرمال الزجاجية في عدة مناطق، واحتياطي أحجار الجرانيت والجابرو بـ 1.6 مليار متر مكعب، واحتياطي يقدر ب13 مليون متر مكعب من الكوارتز، فضلا عن 75 مليون متر مكعب احتياطي خام الزيولايت، فيما يصل احتياطي الصخور البازلتية أكثر من 121 مليون متر مكعب، و345 مليون متر مكعب احتياطي صخور الأجنمبرايت والتف.

الحجر الجيري للإنتاج الصناعي

بينت الدراسات المُعدة من قبل هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بعدن أن الحجر الجيري يتميّز عن غيره من الأحجار بدرجة النّقاوة وخلوّه من بعض الشوائب، حيث قامت الهيئة بتحديد عدد من المواقع التي تتوافر فيها احتياطات كبيرة لخام حجر الجيري النّقي كوادي نخلين - الراحة - محافظة لحج وكذالك في محافظة حضرموت والمهره، ويتمتع الخام في هذا المواقع بنقاوة عالية، ومن نتائج التحاليل الكيمائية المنفّذة لعدد من العيّنات من تلك المواقع، تراوحت نقاوة الخام 97.72 - 98.52 من كربونات الكالسيوم، وخلوّها من مادة السيلكا، وهذه النّقاوة التي يتمتع بها الخام في هذا المواقع تجعله مناسبا للاستخدام في الأغراض الصّناعية المختلفة .

كما أن هناك موقعين آخرين في كل من وادي دفران في لحج ووادي الرصيفة

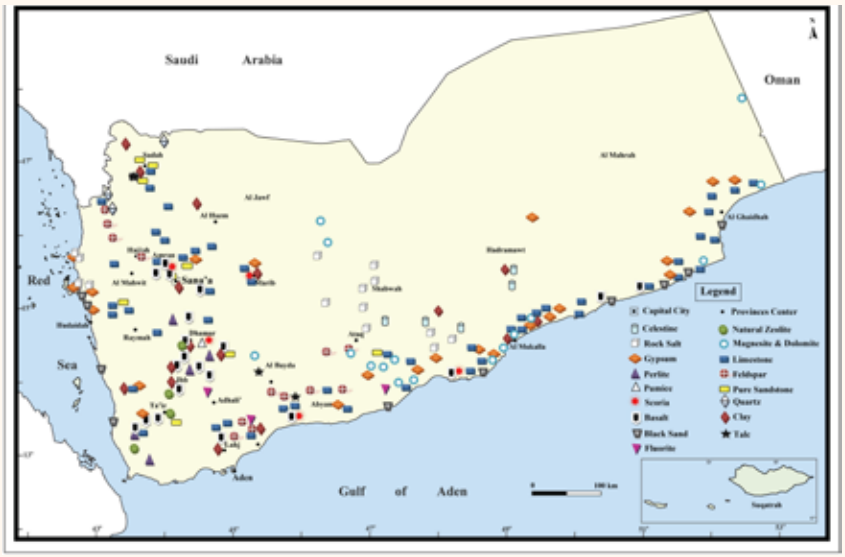

خارطة الصخور الصناعية

في أبين ومديرية مقبنه محافظة تعز القريب من مصنع البرح للاسمنت، تحتاج إلى المزيد من الدراسة للتأكد من نقاوة الخام في هذه المواقع.

الدولوميت

وأوضحت الدراسة إلى أن معدن الدولوميت يتكون بصفة رئيسية من كربونات الكالسيوم والمغنسيوم على أن أي صخر يحتوي على بنه تزيد عن 90 بالمائة من كروبات المغنسيوم يسمى دولوميت.

ويستخدم معدن الدولوميت في إنتاج وصناعة الأدوية ومواد التجميل، ويستعمل أكسيد المغنسيوم في صناعة الألواح الحديدة المُغنطة، وكقاعدة لصناعة الكريمات ومعاجين الأسنان, كما يُستخدم في الزراعة وفي إعادة التوازن الحمضي وفي الحراريات كمادة لتبطين الأفران، وفي الزجاج كمادة صاهرة، وزيادة القُوة للمنتج النهائي، وفي العوازل، وكمواد حشو في إنتاج الدهانات واللدائن، وفي أعمال الطّرق والخرسانة المسلحة.

وقامت الهيئة بدراسة بعض المواقع التي يتوافر فيها خام الدولوميت في مديرية مُودية بأبين، وهناك خُطة لدراسة عدد من المواقع في محافظتي أبين وشبوه وتعز وحضرموت والمهره ولحج .

أحجار البناء والزينة

أكدت الدراسة المُعَدّة على أن مجال الصناعة في عملية البناء والزينة يقوم على العديد من الصخور المختلفة كحجر الجيري والرخام والبازلت والجرانيت وغيرها من الأحجار, فصخور حجر الجيري الجيوراسي منتشرة بشكل كبير في محافظتي لحج وأبين وتتميّز باختلاف أنواعها وألوانها، الأمر الذي جعلها تُستعمل في البناء كصخور أساس أو أحجار زينة لواجهات المباني، ممّا يعطيها شكلا جميلا، ويحمي جُدرانها من تأثيرات الطقس، ولهذا فهناك العديد من "المقالع" في محافظتي لحج وأبين وحضرموت وشبوه وتعز تلبّي الاحتياجات المتزايدة في أعمال البناء.

وبالنسبة لصخور الرخام فهي عبارة عن صخور متحوّلة من الحجر الجيري والحجر الدولوميتي، وهي في الغالب ذات لون أبيض، تُستعمل كصخور زينة بعد قطعها وصقلها، حيث يتواجد بكميات كبيرة ونقاوة عاليه في محافظة تعز .

تمعدنات الزنك والرصاص

وتبين المسوحات انتشار تمعدنات الزنك والرصاص بشكل واسع في اليمن ويرتبط معظمها أساسا بالمنخفض التركيبي الكبير المعروف بمنخفض حوض رملة السبعتين، وذلك على هيئة شقوق وجيوب في الصخور الكربوناتية، بالإضافة إلى الكبريتيدات الكتلية ذات الأصل البركاني.

وتعد أهم مناطق تواجد الزنك والرصاص في منطقة الجبلي في نهم بمحافظة صنعاء باحتياطي يقدر بـ 12.6 مليون طن، والذي تعمل فيها شركة جبل صلب اليمن المحدودة، وفي منطقة طبق بمحافظة شبوه وتبلغ درجة تركيز الخام 12% زنك و 3.8 % رصاص، وتعمل فيها شركة ستون ريسورسيز الصينية، كما تتواجد في منطقة ذيبين بنسبة 16 % زنك، وفي منطقة رماه 7 % زنك، وفي منطقة وادي عقيق بنسبة 1.4 % زنك وهي مناطق مفتوحة.

تعد أهم مناطق تواجد الزنك والرصاص في منطقة الجبلي في نهم بمحافظة صنعاء باحتياطي يقدر بـ 12.6 مليون طن

وتشير الدراسات إلى وجود عدد من أقواس الجزر المكونة من أحزمة صخور الرواسب البركانية التي تحتوي على بيئات مناسبة لمعادن النحاس والنيكل والكوبلت.

ووفقا للمسوحات فان اهم تواجدات هذه المعادن في منطقة سوار محافظة عمران بدرجة تركيز 0.9 % نحاس و 0.86 - 1.4 % نيكل مع نسبة من البلاتين والبلاد يوم والروديوم، وفي منطق المصنعة في صعدة بنسبة 1.21 % نحاس و 765 % نيكل.

ويتواجد النحاس في منطقة وادي بيحان بنسبة 2 % وتعمل فيها شركة (سي في ام ار) وفي منطقة الحامورة بمحافظة تعز يقدر الاحتياطي باربعة ملايين طن بنسبة تركيز 0.57 % نحاس و 0.39 % نيكل، وتعمل فيها شركة ستون ريسورسيس، وفي منطقة المعادن 3.9 % نحاس و10.6 % نيكل، وفي منطقة وادي سريان 3.4 % نحاس، وفي منطقة وادي سلبه 1.7 % نيكل و4.7 % كروم وهي مناطق مفتوحة.

كما يزخر اليمن بتواجد الحديد والتيتانيوم والفناديون في منطقة الثنية بمحافظة مأرب بنسبة تركيز 94 % أكسيد حديد، وتعمل فيها شركة يمن ايرون استيل ويقدر احتياطي الخام في منطقة مكيراس في البيضاء 860 مليون طن بدرجة تركيز 15.55 % حديد و46 مليون طن تيتانيوم بنسبة 5.3 أكسيد تيتانيون و150 ألف طن فناديوم بنسبة 0.02 % أكسيد فناديوم.

ويقدر احتياطي الخام في منطقة صعدة بـ 940 ألف طن بنسبة تركيز 34 % حديد، وفي منطقة صباح البيضاء 800 ألف طن بنسبة 74 % أكسيد حديد، وفي منطقة مورا 53.8 مليون طن بنسبة تركيز 12 % حديد، و4.4 % أكسيد تيتانيوم وهي مناطق مفتوحة.

الرمال السوداء

ويوجد في اليمن العديد من مواقع الرمال السوداء الحاوية للمعادن الثقيلة التي تدخل في العديد من الصناعات كصناعة هياكل الطائرات، وصناعة السيراميك والأدوات الصحية، والحراريات، ومواد الصنفرة، على طول ساحلي البحر العربي والبحر الأحمر، حيث يصل احتياطي الرمال السوداء الحاوية للمعادن الثقيلة إلى حوالي 500 مليون طن.

وتعد مواقع الرمال السوداء من الفرص الاستثمارية الواعدة، نظراً لاحتوائها على نسبة مشجعة من المعادن الاقتصادية وتواجدها بالقرب من الموانئ البحرية.

كما أظهرت الدراسات الاستكشافية تواجد معادن هامة ومشجعة للعناصر الأرضية النادرة في اليمن مثل اليورانيوم والتنتاليوم والنوبيوم والسيزيوم والفاناديوم التي تدخل في العديد من الصناعات وتتواجد في مناطق عدة حيث تمثل فرص استثمارية واعدة.

*مهندس جيولوجي

معاً نبني للمستقبل

إنماء العقارية
Enma Real Estate Developing Co.Ltd

+967 2 363636/7/8
+967 2 363639
info@enma-ye.com
www.enma-ye.com
enmaredev

The President praises the Gulf support for Yemen, its people and its political entity

Yemen's presidential Leadership council

29_5 _2023

Areas of Gulf support in Yemen

- Efforts to bring peace and revive the political process
- Supporting the three relevant references, especially Resolution 2216 to ensure the unity and integrity of Yemen's territory
- Economic and service reforms led by the Presidential Leadership Council and the government
- Mobilizing all capabilities to alleviate the humanitarian suffering of Yemeni people

Highly Presidential appreciation for the positions of the GCC and its General Secretariat in supporting Yemen and its people in various circumstances and stages

The economic file is a top priority for The Presidential Leadership Council

6/3/2032

Presidential Leadership Council reviewed government's report on economic and living conditions

Presidential actions :

- keeping the economic and living file under continuous discussion
- emphasizing to redouble efforts to maintain monetary, service, and commodity stability
- keeping the general budget deficit at its safe levels
- Preventing any side effects on vulnerable social groups

The council heard :

- A report from Council member Tariq Saleh on the results of his visit to the city of Taiz, within the framework of collective efforts to strengthen unity
- the report of Prime Minister Dr. Maeen Abdulmalik on the results of his participation in the World Government Summit in Dubai, and the Yemen Donors Conference to support the Humanitarian Response Plan in Geneva

Yemen`s Presidential Leadership Council

compared to one trillion 455 billion in 2021, despite the oil sector being out of the supply since last October, due to the Houthi terrorist attacks supported by the Iranian regime.

For the first time since 2014, this increase in public revenues, which reinforced by the activation of the supervisory and accounting role and the fight against corruption, has been reflected in the regular payment of salaries to public service employees, armed and security forces, martyrs, wounded soldiers, pensions, dues of diplomatic missions and students studying abroad.

Monetary and fiscal policies have also led to maintaining a relative stability of the currency at 1,100 - 1,200 riyals per dollar compared to 1,700 riyals in 2021, without a recourse to inflationary sources to finance the general budget, despite the costly credits to insure imports of life-saving basic commodities.

These policies have led to bridge the relationship with the private sector, as a leader and a key partner in development, reconstruction, and joint efforts to alleviate human suffering, improve livelihoods and provide job opportunities.

Infrastructure and Service

The file of improving services in the interim capital, Aden, and the liberated governorates has received intensive efforts at various levels and sectors, which are supported by the brotherly countries in Coalition to Support Legitimacy in Yemen led by the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates, regional partners, and international friends.

Saudi interventions, through Saudi Development and Reconstruction Program for Yemen, King Salman Humanitarian Aid and Relief Center and the project of dismantling mines MASAM, have represented an important entry point to the possibility of making a difference in saving millions of lives.

In addition to Aden General Hospital, which has started to provide its free medical services to about 500,000 people annually, there is a long list of projects whose preparation studies have been completed to be implemented this year with a total cost of $400 million through Saudi Development and Reconstruction Program for Yemen.

Projects aimed at the energy sector are at the forefront with an amount of 133,440.00 million dollars. These projects include the construction of a gas station to generate electricity in Aden, with a total amount of 100 million dollars, as well as the construction of medium and low voltage networks in the governorate, worth 33 million 440 thousand dollars.

Among the matrix of water and environment sector projects, a seawater desalination plant will be implemented in Aden, and a project to enhance water sources using clean energy with a total amount of $45, 500, 000, as well as development projects to Aden airport and its navigation systems with an amount of $26,580,000.

In the road sector, preparations are underway for implementation of solar lighting systems and the sea road and intersections associated with it at an amount of 64 million 531 thousand dollars. On the other hand, work has started on Taiz al-Kadaha al-Makha road project with an amount of 8 million 600 thousand dollars, in addition to Hayjat Al-Abd vital road project that links Taiz with the interim capital, Aden, as well as a large number of roads and improvement projects implemented by the concerned authorities in the government.

Studies were also handed over to initiate the establishment of sports fields for young people in Aden and a rehabilitation center for disabled children in the governorate, with a total amount of 11 million 409 thousand dollars.

In the eastern region, the university hospital and cancer center at Hadramout University will be established and equipped with an amount of 75 million dollars. Meanwhile, the procedures are underway to establish an oncology center and equip the medical college in Taiz governorate with 15,800.00 dollars and 25 million dollars respectively.

In the same vein, the Emirati developmental interventions, through constructing the strategic Hassan Dam in Abyan governorate with a cost of $78 million for the first phase, would contribute to a qualitative leap in the agricultural sector through raising the groundwater level in the governorate and the interim capital, Aden.

The establishment of a 120-megawatt system to generate electricity with solar energy, funded by the UAE, is also considered as one of vital emergency projects in the city of Aden.

In Al-Mahra governorate, work is underway at a high pace to establish King Salman Medical and Educational City as one of the largest service projects of its kind in Yemen.

Throughout liberated governorates, including Socotra, Shabwa, Abyan, Marib, and Taiz, development interventions continue in sectors of energy, transportation, education, fisheries, agriculture, and other aid in various fields.

Brotherly interventions also support a program for institutional capacity building with worth $40 million, along with implementing a financial and monetary reform program in partnership with the Arab Monetary Fund.

The positive atmosphere that came with the formation of the Presidential Leadership Council has allowed reasonable commitments to the humanitarian response plan to be maintained, despite the world preoccupation with tensions related to the Ukranian war. Even as, the interventions of some international donors has surpassed their previous levels to more than one billion dollars for the first time for the USA. A growth in the UE and UK funding has returned back, in addition to the resumption of support for the Coast Guards, counter-terrorism efforts, and fighting smuggling and organized crime.

Foreign Policy

The Chairman of the Presidential Leadership Council has conducted about 8 foreign tours during which he has met tens of leaders and prime ministers around the world. These tours were conducted to correct the distorted image regarding the Yemeni issue and the honorable role of the countries in the Coalition to Support Legitimacy in Yemen alongside the Yemeni people, and their keenness to establish peace and stability in the country.

Increase of Total Public Revenues to 2 trillion 703 billion riyals..

Presidential Leadership Council Harvests Year of Achievements

Over the previous 12 months, the Presidential Leadership Council maintained its periodic physical or virtual meetings at their usual level and at a rate of one meeting a week.

These meetings were held despite the challenges, obstacles and attempts that target its unity, cohesion of its members and alignment around the goal of restoring the country institutions and ending the coup.

In this context, the Presidential Leadership Council has been able to harmonize its tasks of running the affairs of the state, policy-making, developing thoughtful remedies for the economic and service conditions, and making many difficult decisions according to the rule of consensus. These tasks were harmonized without resorting to the option of voting since its swearing-in before the House of Representatives on April 19 last year.

Institutions Building

The Chairman of the Presidential Leadership Council, the government and its relevant institutions have settled in the country for as long as possible to work from inside. Alongside with continued efforts to stabilize all institutions after completing the arrangements of the security and the logistical conditions that the Presidential Leadership Council is working on with the support of regional allies and international partners.

In this regard, the Presidency Foundation has begun to rehabilitate its destroyed infrastructure and construction in Ma'ashiq Presidential Complex, and its affiliated headquarters in the interim capital, Aden.

In the same context, the activities of a number of ministries in Aden and liberated governorates are being completed. Their leaders and most of their staff are also committed to work from inside the country.

Upon the directives, the government has worked to support this path by taking several measures and executive decisions to complete the rehabilitation, restoration and equipping of the main headquarters of the ministries in the interim capital, and to approve the necessary funding and operating expenses for them.

During the current year, the transfer of the rest of the institutions will continue to be completed to Aden as an incubator for the forces of freedom, a symbol of victory and a fence for the resistance project and the legitimate state, as President al-Alimi said.

Since the first day, the Council's focus on activating the role of the judiciary and reorganizing the armed and security forces reflects the far-sighted vision, deep awareness for the importance of justice, law enforcement agencies, and deterrent military forces in restoring the prestige of the state and bringing the lost peace.

Therefore, the formation of the Supreme Judicial Council from justice men of integrity, and Military and Security Committee was an early message regarding the foundations of the long-awaited state-building as the Houthi terrorist militias continue their reckless approach on the path of devastation and destruction.

These institutional reforms, which included transferring the Ministry of Defense headquarters to the interim capital of Aden, has opened the transition to cabinet reshuffles and changes in some local and security authority leaders within a number of presidential decisions. These decisions also have responded to important entitlements in other sectors such as public finance, the Central Bank and services, including working to improve the efficiency of the companies and institutions of Yemeni Airlines, oil and telecommunications, and information and statistics management.

Structural reforms have also enabled more women to be able to take part in decision-making in areas that were previously male-dominated, especially in the areas of justice and security. These reforms led to comprehensive procedures in correcting external educational scholarship policies, evaluating and reviewing the situation of the diplomatic corps, including the abolition of about 29 technical attaches, a number of cultural, media and commercial attaches, auxiliary jobs, and summoning more than 100 employees in diplomatic missions because of the end of their term of office. Other decisions consistent with the presidential and governmental efforts were also taken to rationalize unnecessary expenditures.

Economy and Livelihood

The economic and livelihood file has remained a constant priority on the table of the Presidential Leadership Council and the government. Within the middle of the year, the results were amazing in terms of reducing the budget deficit and fulfilling some inevitable obligations for the first time since the Houthi militias sat off the war, which created one of the worst humanitarian crises on the earth.

The Presidential Leadership Council and the government have adopted economic and financial reforms, which have made progress in facilitating the support of the brotherly countries that estimated at about three billion dollars including a deposit of two billion dollars Saudi-Emirati in the Central Bank. Moreover, these reforms made progress in attracting a $300 million emergency financing from Special Drawing Rights in the International Monetary Fund (IMF).

The reforms have contributed to a significant improvement in public budget indicators with total revenues rising to 2 trillion 703 billion riyals

CAC BANK
شاركنا الريادة

حيث ما تكون
بنكك في جوالك

Download on the App Store

BANKi

GET IT ON Google Play

www.cacbankye.com 8000818 الادارة العامة - عدن

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

+967771679214

mof-yemen.net

دراسات- بحوث- تحليلات- تقارير
كتابات- أخبار مالية- قرارات

المالية

Al-Maliah

mof-yemen.net

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد